قَواعِدُ الشَّرطِ عِندَ المُفَسّرين

إعداد
عمر بن عبد المجيد البيانوني

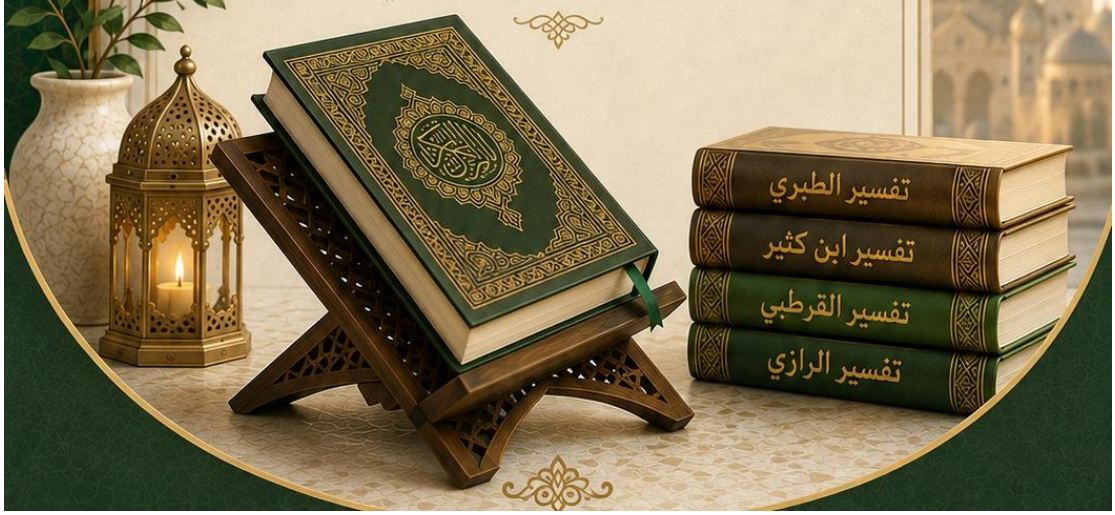

قواعدُ الشَّرطِ
عند المُفَسِّرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبعِ والنشر مباحٌ لكل مَن أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَن أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمدُ لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلَم، أما بعد.

فهذا هو الجزء الثامن من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، والجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين. وهذا هو الجزء الثامن: قواعد الشرط عند المفسرين

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالشرط عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتُها من كلام المفسِّرين إلى واحد وأربعين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: الشرط في اللغة العربية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى الشرط في اللغة

المبحث الثاني: معنى الشرط في الاصطلاح

الفصل الثاني: قواعدُ الشرط عند المفسِّرين، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: قواعد في معاني الشرط

المبحث الثاني: قواعد عامة في الشرط

المبحث الثالث: قواعد عن الشرط والفاء

المبحث الرابع: قواعد في الشرط والظرف

.....

الفصل الثاني: قواعد الشرط عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد في معاني الشرط

١. قاعدة: (قد يكونُ لفظُ الأمرِ مَعنَاه الشَّرطُ والمجازاةُ)

٢. قاعدة: (قَد يَكُونُ لَفظُ الخبرِ مَعنَاه الشَّرطُ)

٣. قاعدة: (قَد يَكُونُ لَفظُ الشَّرط مَعنَاه الخبرُ)

٤. قاعدة: ((إذَن) فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ والمُجَازَاةِ)

٥. قاعدة: (أيُّهُم فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ والمُجَازَاةِ)

٦. قاعدة: (قَد يَأتِي الشَّرطُ لِلتَّوكيدِ)

٧. قاعدة: ((أمَّا) فيها مَعنَى الشَّرطِ أي مَهمَا يَكُن مِن شَيءٍ فالأمرُ كذا)

٨. قاعدة: ((إمَّا) فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ والجزاء، وهي مُرَكَّبةٌ مِن «إن» الشَّرطيَّةِ و«ما» مُؤَكِّدةٌ لِمَعنَى الشَّرطِ)

٩. قاعدة: ((أي) لَهَا ثلاثةُ مواضع، أحدُها: الاستفهامُ، والآخرُ: الجزاءُ، والثَّالثُ: الخبرُ، فإذا كان استفهاماً أو جزاءً لم تَحتَج إلى صِلَةٍ، وعمل فيها ما بعدَها، ولم يَجُز أن يحمل فيها ما قبلها إلا ما يَجُرُّ، وإذا كانت خبراً احتاجت إلى صلةٍ، ويعمل فيها ما قبلها وما بعدها سِوَى صلتِها)

١٠. قاعدة: (لِكَيفَ معنيانِ: أحدُهما: الاستفهامُ المحضُ، وهو سؤالٌ عن الهيئة، والثَّاني: الشَّرطُ)

المبحث الثاني: قواعد عامة في الشرط

١١. قاعدة: (الشَّرطُ لَهُ صَدرُ الكَلامِ)

١٢. قاعدة: (النَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ الشَّرطِ تَعُمُّ)

١٣. قاعدة: (اسمُ الشَّرطِ مَتَى كانَ غيرَ ظرفٍ وَجَبَ عَودُ ضميرٍ مِنَ الجوابِ عليه)

١٤. قاعدة: ((إن) هي أمُّ حُروفِ الشَّرطِ)

١٥. قاعدة: ((إن) و(إذَا) الشَّرطيَّتان مِن عواملِ الفعلِ لما فيهما مِن مَعنى الشَّرطِ)

١٦. قاعدة: (الشَّرطُ لَا يَعملُ فِيهِ مَا قَبلَه)

١٧. قاعدة: (إنَّمَا جُزِمَت حُرُوفُ الشَّرطِ والجزاءِ، لأنَّها تَقتَضِي جُملَتَينِ)

١٨. قاعدة: (إذا اجتمعَ شرطٌ وقَسَمٌ، وسبَقَ القسمُ فالجوابُ لَهُ إذ لم يَتقدَّمهما ذو خبرٍ)

١٩. قاعدة: (إذا وقع بعدَ جزاءِ الشرط فعلٌ بعد فاءٍ أو واوٍ جازَ فيه الأوجُهُ الثلاثةُ الرفعُ والنصبُ والجزمُ، وإن توسَّطَ بين الشرطِ والجزاءِ جاز جزمُه ونصبُه وامتنع رفعُه)

٢٠. قاعدة: (قَد يُحذَفُ جَوَابُ الشَّرطِ لوجود ما يدلُّ عَلَيه)

٢١. قاعدة: ((حَتَّى) إذا وَقَعَت بَعدَها (إذا) يُحتَمَلُ أن تكونَ بِمَعنى الفاءِ، ويُحتَمَلُ أن تكونَ بِمَعنى إلى أن)

٢٢. قاعدة: ((مَهمَا) اسمٌ مضمنٌ مَعنَى الشَّرطِ)

٢٣. قاعدة: (المجازاةُ إنَّما تَنعقدُ بينَ جُملتينِ أولاهما: فعليَّة لِتلائمَ الشَّرط، وثانيهما: قَد تكونُ اسميَّة وقد تكونُ فعليَّة)

٢٤. قاعدة: ((أيَّما) (أي) اسمٌ موصولٌ مبهمٌ مثلُ (ما). وزِيدَت بعدها (ما) للتَّأكِيدِ فيُشبِه أسماءَ الشَّرطِ، ويُجعلُ له جواب كجوابِ الشَّرطِ)

٢٥. قاعدة: ((لَو) لا يَلِيهَا إلَّا الفِعل ظَاهراً أو مُضمَراً لأنَّها بِمنزلةِ حروفِ الشَّرطِ)

٢٦. قاعدة: (إذا كانَ فعلُ الشَّرطِ ماضياً والجوابُ مضارعاً يَجوزُ الجَزمُ والرَّفعُ)

٢٧. قاعدة: ((لَو مَا) تَكُونُ حرفَ تحضيضٍ، وتكون حرفَ امتناعٍ لوجودٍ)

٢٨. قاعدة: (حُرُوفُ الشَّرطِ تردُّ المَاضِي إلى المُستقبلِ لأنَّها تُشبِهُ حُرُوفَ الشَّرط)

المبحث الثالث: قواعد عن الشرط والفاء

٢٩. قاعدة: (تَدخُلُ (الفاءُ) فِي جَوَابِ الشَّرطِ تَوَصُّلاً إلى المُجَازاةِ بالجملةِ المُرَكَّبَةِ مِن المبتدأِ والخبرِ)

٣٠. قاعدة: (قد تدلُّ الفاءُ على الشَّرطِ)

٣١. قاعدة: (المَعَارِفُ المَوصولَةُ والنَّكِرَاتُ المَوصُوفَةُ إذَا تَضَمَّنت صِلاتُهَا وصفاتُهَا مَعنَى الشَّرطِ أُدخلِت الفاءُ فِي أخبارِها)

٣٢. قاعدة: (تكونُ الفاءُ واجبةً في جوابِ الشَّرطِ إذَا كانَ ما بعدها لا يَصِحُّ أن يكونَ شرطاً بنفسِه)

٣٣. قاعدة: (أدواتُ الشَّرطِ مَتَى أُجِيبت بـ «إن» النافيةِ أو بـ«ما» النافيةِ أو بـ«لا» النافيةِ وَجَبَ الإتيانُ بالفاءِ، إلا (إذا))

المبحث الرابع: قواعد في الشرط والظرف

٣٤. قاعدة: (أيَّان: ظَرفُ زَمَانٍ، وقَد تأتي شَرطاً أو استفهاماً)

٣٥. قاعدة: ((أَينَمَا) أَين ظرفُ مَكَانٍ فِيهِ مَعنَى الِاستِفهَامِ وَالشَّرطِ وَدخلت مَا لِيتَمَكَّنَ الشَّرطُ وَيَحسُن)

٣٦. قاعدة: ((أَنَّى) اسمٌ وَيُستَعمَلُ شَرطاً ظَرفَ مَكَانٍ، وَيَأتِي ظَرفَ زَمَانٍ بِمَعنَى: مَتَى وَاستِفهَاماً بِمَعنَى: كَيفَ، وَهِيَ مَبنِيَّةٌ لِتَضَمُّنِ مَعنَى حَرفِ الشَّرطِ، وَحَرفِ الِاستِفهَامِ)

٣٧. قاعدة: ((إذَا) فيها مَعنَى الشَّرطِ فلذلك تَحتاجُ إلى جَوَابٍ، ولا يليها إلا الفعل مُظهَراً أو مُضمَراً)

٣٨. قاعدة: ((إذا) قَد تَنُوبُ عَن جوابِ الشَّرطِ كَما يَنوبُ الفعلُ، وكما تَنُوبُ الفاءُ)

٣٩. قاعدة: ((لَمَّا) ظرفٌ، وفِيه مَعنَى الشَّرطِ)

٤٠. قاعدة: ((كُلَّمَا) فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ)

٤١. قاعدة: ((حَيثُ) تَكونُ شرطيَّةً إذا زِيدَت بَعدَها (ما))

الفصل الأول: الشرط في اللغة العربية

المبحث الأول: معنى الشرط في اللغة:

(الشِّينُ وَالرَّاءُ وَالطَّاءُ أَصلٌ يَدُلُّ عَلَى عَلَمٍ وَعَلَامَةٍ، وَمَا قَارَبَ ذَلِكَ مِن عَلَمٍ. مِن ذَلِكَ، الشَّرَطُ: العَلَامَةُ. وَأَشرَاطُ السَّاعَةِ: عَلَامَاتُهَا. وَمِن ذَلِكَ الحَدِيثُ حِينَ ذَكَرَ أَشرَاطَ السَّاعَةِ، وَهِيَ عَلَامَاتُهَا. وَسُمِّيَ الشُّرَطَ لِأَنَّهُم جَعَلُوا لِأَنفُسِهِم عَلَامَةً يُعرَفُونَ بِهَا. وَيَقُولُونَ: أَشرَطَ فُلَانٌ نَفسَهُ لِلهَلَكَةِ، إِذَا جَعَلَهَا عَلَماً لِلهَلَاكِ. وَيُقَالُ: أَشرَطَ مِن إِبِلِهِ وَغَنَمِهِ، إِذَا أَعَدَّ مِنهَا شَيئاً لِلبَيعِ. قَالَ الشَّاعِرُ:

فَأَشرَطَ فِيهَا نَفسَهُ وَهُوَ مُعصِمٌ ... وَأَلقَى بِأَسبَابٍ لَهُ وَتَوَكَّلَا

وَمِنَ البَابِ شَرطُ الحَاجِمِ، وَهُوَ مَعلُومٌ ; لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَامَةٌ وَأَثَرٌ. وَيُقَالُ: إِنَّ أَشرَاطَ السَّاعَةِ أَوَائِلُهَا. وَمِنَ البَابِ: الشَّرِيطُ، وَهُوَ خَيطٌ يُربَقُ بِهِ البَهمُ. وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا رُبِطَت بِهِ صَارَ لِذَلِكَ أَثَرٌ. وَمِنَ البَابِ: الشَّرَطُ، وَهُوَ المَسِيلُ الصَّغِيرُ يَجِيءُ مِن قَدرِ عَشرِ أَذرُعٍ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أَثَّرَ فِي الأَرضِ كَشَرطِ الحَاجِمِ.

وَمِنَ البَابِ الشَّرَطَانِ: نَجمَانِ يُقَالُ إِنَّهُمَا قَرنَا الحَمَلِ، وَهُمَا مَعلَمَانِ مُشتَهِرَانِ. وَيُقَالُ: جَمَلٌ شِروَاطٌ، أَي ضَخمٌ. وَإِنَّمَا سُمِّيَ شِروَاطاً لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ إِبِلٍ تَبَيَّنَ كَأَنَّهُ عَلَمٌ. قَالَ حَسَّانُ:

فِي نَدَامَى بِيضِ الوُجُوهِ كِرَامٍ ... نُبِّهُوا بَعدَ هَجعَةِ الأَشرَاطِ

فَفِيهِ أَقوَالٌ: قَالَ قَومٌ: أَرَادَ بِهِ الشَّرَطَينِ وَالثَّالِثَ بَينَ يَدَيهِمَا، وَيَكُونُ عَلَى هَذَا قَولُ مَن سَمَّى الثَّلَاثَةَ أَشرَاطاً. قَالَ العَجَّاجُ:

مِن بَاكِرِ الأَشرَاطِ أَشرَاطِيُّ

وَقَالَ قَومٌ: أَرَادَ بِالأَشرَاطِ الحَرَسَ. وَيُقَالُ: الأَشرَاطُ سِفلَةُ القَومِ. قَالَ الشَّاعِرُ:

أَشَارِيطُ مِن أَشرَاطِ أَشرَاطِ طَيِّئٍ ... وَكَانَ أَبُوهُم أَشرَطَا وَابنَ أَشرَطَا

وَمِن ذَلِكَ شَرَطَ المِعزَى، وَهِيَ رُذَالُهَا، فِي قَولِ جَرِيرٍ:

تَرَى شَرَطَ المِعزَى مُهُورَ نِسَائِهِم ... وَفِي شَرَطِ المِعزَى لَهُنَّ مُهُورُ

وَقَالَ قَومٌ: اشتِقَاقُ الشُّرَطِ مِن هَذَا لِأَنَّهُم رُذَالٌ. وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا سُمُّوا شُرَطاً لِأَنَّهُم جَعَلُوا لِأَنفُسِهِم عَلَامَةً يُعرَفُونَ بِهَا، فَأَمَّا الشَّرَطُ الَّتِي هِيَ الرُّذَالُ فَإِنَّ وَجهَ القِيَاسِ فِيهَا أَنَّهَا تُشرَطُ، أَي تَقَدَّمُ أَبَداً لِلنَّوَائِبِ قَبلَ الجُبَارِ، فَهِيَ كَالَّذِي قُلنَاهُ فِي قَولِهِ: فَأَشرَطَ فِيهَا نَفسَهُ "، أَي جَعَلَهَا عَلَماً لِلهَلَاكِ) [1].

(الشَّرطُ: معروف في البيع، والفعل: شارطه فشرط له على كذا وكذا، يشرطُ له. والشَّرطُ: بزغُ الحجام بالمِشرط، والفعل: شرط يشرط. والبزغُ: الشَّرط الضعيف. والشريط: شبه خُيوطٍ تفتل من الخُوص، والجميعُ: الشُّرط. فإذا كان مثلها من الليف فهي: دُسُر، والواحد: دِسارٌ. قال الله تعالى: وَحَمَلناهُ عَلى ذاتِ أَلواحٍ وَدُسُرٍ، ودُسرها: شُرطُها. والشَّرطان: كوكبانِ. يقال: إنهما قرنا الحمل، وهو أولُ نجمٍ من الربيع، قال العجاج: من باكرِ الأشراطِ أشراطيُّ.

ومن ذلك صار أوائلُ كلِّ أمرٍ أشراطه. وأشراطُ الساعةِ: علاماتها، الواحدُ: شرطٌ. والشَّرطُ من الإبل: ما كان مجلوباً للبيع، نحو النّاب والدّبِر ونحوه، يقال: أفي إبلك شرط فتقول: لا. ولكنها لُبابٌ كلُّها. وإذا أعجل إنسانٌ رسولاً إلى أمرٍ قيل: أشرطه وأفرطهُ، كأنه اشتق من الأشراط التي هي أوائل الأشياء. والشُرطيُّ منسوبٌ إلى الشُّرطة، والجميع: شُرط، وبعض يقول: شُرطي ينسبه إلى الجماعة. والشرط سموا شرطا، لأن شرطة كل شيء خيارُه، وهم نخبة السُّلطان من جنده، قال:

حتى أتت شرطةٌ للموت حاردةٌ

والشِّرواطُ من الإبل: الطويل، وناقةٌ شِرواط، وجمل شِرواط، أي: طويلٌ فيه دقة، وذئب شرواط، أي: طويل قليل اللحم، نحيف. وكل شيءٍ هيأته لتنفقهُ، أو

---

(1) . مقاييس اللغة ٣: ٢٦٠.

تبيعه فقد أشرطته، أي: أعددته وهيأته. وأشرط جملهُ للسقاء: جعله له. وأشرطت نفسي للقتال وغيره: بذلتها له. قال أوس: فأشرَطَ فيها نَفسَهُ وهو مُعصِمٌ ... وألقى بأسباب له وتوكّلا) [1].

(وَمِنه الِاشتِرَاط الَّذِي يشترَط النَّاس بَعضهم على بعض إِنَّمَا هِيَ عَلَامَات يجعلونها بَينهم وَلذَلِك سميت الشَّرط لأَنهم جعلُوا لأَنفُسِهِم عَلامَة يعرفُونَ بهَا. وَقَالَ غَيره فِي بَيت أَوس بن حجر وَذكر رجلا تدلى من رَأس جبل بِحَبل إِلَى نبعة ليقطعها ويتَّخذ مِنهَا قوساً:

فأشرط فِيهَا نفسَه وَهُوَ مَعصِمُ ... وَأُلقِي بِأَسبَاب لَهُ وتوكَّلا

قَالَ الأَصمَعِي: هُوَ من هَذَا يُرِيد أَنه جعل نَفسه علما لذَلِك الأَمر. وَيُقَال فِيهِ قَول آخر: استهلك نَفسه كَقَولِك: استقتل الرجل وأقتل إِذا عرض نَفسه للقَتل. قَالَ الأَصمَعِي: وأشرط فِيهَا نَفسه أَي جعلهَا عَلامَة للمَوت) [2].

(والشَّرَط: رَدِيء المَال من الإِبِل وَالغنم، وَالجمع أَشرَاط. والشَّرط: مَعرُوف، وَالجمع شُروط وأشراط. وأشرطَ فلَان نفسَه لهَذَا الأَمر، أَي جعل نَفسه عَلَماً لَهُ. وَبِه سُمِّي الشُّرَط لأَنهم جعلُوا لأَنفُسِهِم أعلاماً للنَّاس يُعرفون بهَا. قَالَ أَوس بن حَجَر:

فأشرَطَ فِيهَا نفسَه وَهُوَ مُعصم ... وَألقى بأسبابٍ لَهُ وتوكّلا

يصف رجلا دلّى نفسَه من الجَبَل على نَبعة ليأخذها، أَي هُوَ متعلّق بِشَيء، يُقَال: أعصمتُ بِهَذَا الحَبل واعتصمت بِهِ، إِذا تعلّقت بِهِ. وأشراط القِيَامَة: علاماتها. والشَّرَطان: نجمان من منَازِل القَمَر وَهُمَا نوء لَيسَ بغزير. وَيُقَال: مُطرنا بِنَوء الشَّرَطَين وبالأشراط أيضاً.

---

(1) . العين للخليل ٦: ٢٣٤.

(2) . غريب الحديث للقاسم بن سلام ١: ٤٠.

والشَّرط أَصله الشَّقّ، وَبِه سُمِّي شَرطُ الحجّام. والشَّريط من الخُوص من هَذَا اشتقاقه لِأَنَّهُ يُشَقّ خُوصه ثمَّ يُفتل، وَهُوَ فَعيل فِي مَوضِع مفعول. والشَّريطة مثل الشَّرط سَوَاء. وَبَنُو شَرِيط: بطن من العَرَب) [1].

(الشَّرطُ: كلّ حكم معلوم متعلّق بأمر يقع بوقوعه، وذلك الأمر كالعلامة له، وشَرِيطٌ وشَرَائِطُ، وقد اشتَرَطتُ كذا، ومنه قيل: للعلامة: الشَّرَطُ، وأَشرَاطُ السّاعة علاماتها، قال تعالى: (فَقَد جاءَ أَشراطُها) [محمد: ١٨]، والشُّرَطُ قيل: سمّوا بذلك لكونهم ذوي علامة يعرفون بها، وقيل: لكونهم أرذال الناس، فَأَشرَاطُ الإبل: أرذالها. وأَشرَطَ نفسه للهلكة: إذا عمل عملا يكون علامة للهلاك، أو يكون فيه شرط الهلاك) [2].

المبحث الثاني: معنى الشرط في الاصطلاح

(الشَّرط: تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وقيل: الشرط: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا يكون مؤثراً في وجوده، وقيل: الشرط: ما يتوقف ثبوت الحكم عليه) [3].

(وقال الراغب: كل حكم متعلق بأمر يقع لوقوعه، وذلك الأمر كالعلامة له. وقال غيرهما: ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا عدم لذاته) [4].

(وَقَالَ بَعضهم: الشَّرط على مُعينين: أَحدهمَا: مَا يتَوَقَّف عَلَيهِ وجود الشَّيء فَيمتَنع بِدُونِهِ

---

(١) . جمهرة اللغة للأزدي ٢: ٧٢٦.

(٢) . المفردات في غريب القرآن للأصفهاني: ٤٥٠.

(٣) . التعريفات للجرجاني: ١٢٥.

(٤) . التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: ٢٠٣.

وَالثَّانِي: مَا يَتَرَتَّب وجوده عَلَيهِ فَيحصل عَقِيبه وَلَا يمتَنع وجوده بِدُونِهِ، وَهُوَ الَّذِي يدخل عَلَيهِ حرف الشَّرط.

قَالَ بعض المُحَقِّقين: مَا يُسَمِّيه النُّحَاة شرطا هُوَ فِي المَعنى سَبَب لوُجُود الجَزَاء، وَهُوَ الَّذِي تسميه الفُقَهَاء عِلّة ومقتضياً وموجباً وَنَحو ذَلِك، فَالشَّرط اللفظِيّ سَبَب معنوي، فتفطن لهَذَا فَإِنَّهُ مَوضِع غلط فِيهِ كثير) [1].

(الشرط: ارتباط فعل أو قول بشيء آخر. وما تعلّق به حصول فعل أو قول، لكن قال المولوي عبد الحكيم في حاشية الفوائد الضيائية في القاموس: الشرط إلزام الشيء والتزامه، نقل في الاصطلاح إلى تعليق حصول مضمون جملة بحصول أخرى. وحروف الشرط هي الحروف الدالة على التعليق انتهى. ففهم من هذا أنّ التعليق معنى اصطلاحي للنحاة. والمفهوم من كتبهم أنّ الشرط هو اللفظ الذي دخلت عليه أداة الشرط) [2].

و(الشرط، كلّ حكم متعلّق بأَمر يقع بوقوعه، وذلك الأَمر كالعلامة له. وهذا شَرطي وشَرِيطتي، وقد أَشرطت كذا. ومنه قيل للعَلامة، الشَرط. وأَشراط الساعة: علاماتها.

والشُرَط، قيل: سُمّوا به لكونهم ذوي علامة يُعرفون بها، وقيل: لكونهم أَرذال النَّاس، وأَشراط الإِبل: رُذَالها.

وأَشرط إِليه رسولاً: قدّمه وأَعجله. وهؤلاءِ شُرطة الحرب لأَوّل كتيبة تحضرها.

والصّواب في شُرطيّ سكون الرّاءِ نسبة إِلى الشُرطة، والتَّحريك خطأ؛ لأَنه نَسَبٌ إِلى الشُّرَط الذي هو جمع.

---

(1) . الكليات للكفوي: ٥٢٩.

(2) .كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١: ١٠١٣.

وتشرّط في عمله: تنوّق وتكلّف شروطا ما هي عليه. وشدّه بالشَّريط والشُّرُط، وهي خيوط من خُوص. وشَرَطَ الحجّامُ بِمشرطه. وتقول ربّ شَرطِ شارط، أَوجعُ من شَرط شارط) [1].

الفصل الثاني: قواعد الشرط عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد في معاني الشرط

١. قاعدة: (قد يكونُ لفظُ الأمرِ مَعنَاه الشَّرطُ والمجازاةُ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم النحاس والإلبيري ومكي القيسي والواحدي والسمين الحلبي فعند قوله سبحانه: (قُل أَنفِقُوا طَوعاً أَو كَرهاً لَن يُتَقَبَّلَ مِنكُم إِنَّكُم كُنتُم قَوماً فاسِقِينَ) [التوبة: ٥٣] قال النحاس: (قُل أَنفِقُوا طَوعاً أَو كَرهاً مصدر في موضع الحال ولفظ أنفقوا لفظ أمر، ومعناه الشرط والمجازاة. وهكذا تستعمل العرب في مثل هذا تأتي بأو كما:

أَسِيئِي بِنَا أَو أَحسِنِي لَا مَلُومَةً ... لَدَينَا وَلَا مَقلِيَّةً إِن تَقَلَّتِ

والمعنى: إن أسأت أو أحسنت فنحن لك على ما تعرفين، ومعنى الآية: إن أنفقتم طائعين أو مكرهين فلن يقبل منكم) [2].

وقال: الإلبيري: (قال بعض النحويين فيه: هذا لفظ أمر، ومعناه معنى الشرط والخبر؛ أي: يقول: إن أنفقتم طائعين أو مكرهين، لن يتقبل منكم. قال: ومثل هذا المعنى من الشعر قول كثير:

---

(١) . بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ٣: ٣٠٨.

(٢) . إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٢٢.

أَسِيئِي بِنَا أَو أَحسِنِي لَا ملومةٌ ... لَدَينَا وَلا مقليةٌ إِن تَقَلَّتِ

فلم يأمرها بالإساءة، لكن أعلمها أنها إن أساءت أو أحسنت فهو على عهدها) [1].

وعند قوله تعالى: (يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِن آلِ يَعقُوبَ) [مريم: ٦] قال النحاس: (وقرأ أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمزة (يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِن آلِ يَعقُوبَ) برفعهما، وقرأ يحيى بن يعمر وأبو عمرو ويحيى بن وثاب والأعمش والكسائي (يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِن آلِ يَعقُوبَ) بالجزم فيهما. قال أبو جعفر: القراءة الأولى بالرفع أولى في العربية وأحسن، والحجّة في ذلك ما قاله أبو عبيد فإن حجّته حسنة. قال: المعنى: فهب لي من لدنك الوليّ الذي هذه حاله وصفته لأن الأولياء منهم من لا يرث، فقال: هب الّذي يكون وارثي، وردّ الجزم لأن معناه إن وهبته لي ورثني، فكيف يخبر الله جلّ وعزّ بهذا وهو أعلم به منه؟

وهذه حجة مقتضاة لأن جواب الأمر عند النحويين فيه معنى الشرط والمجازاة. تقول: أطع الله جلَّ وعزَّ يدخلك الجنة والمعنى: إن تطعه يدخلك الجنة) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنا وَلنَحمِل خَطاياكُم) [العنكبوت: ١٢] قال الإلبيري: ((وَلنَحمِل) هو أمر في تأويل الشرط والجزاء، المعنى: إن تتبعوا سبيلنا حملنا خطاياكم أي إن كان فيه إثم فنحن نحمله وإلى هذا ذهب يحيى) [3].

---

(١) . تفسير القرآن العزيز للإلبيري ٢: ٢١١.

(٢) . إعراب القرآن للنحاس ٣: ٥.

(٣) . تفسير القرآن العزيز للإلبيري ٣: ٣٤١.

قال الواحدي: (قوله: (وَلنَحمِل خَطَايَاكُم).

قال الأخفش: جزم على الأمر؛ كأنهم أمروا أنفسهم.

وقال الفراء: هو أمر فيه تأويل جزاء، كما أن قوله: (لَا يَحطِمَنَّكُم) [النمل: ١٨] نهي فيه تأويل الجزاء، وهو كثير في كلام العرب؛ قال الشاعر:

فقلتُ ادعِي وأَدعُ فإنَّ أندى ... لِصَوتٍ أن يُناديَ داعيانِ

أراد: ادعِي ولأَدعُ، كأنه قال: إن دعوتِ دعوتُ

وقال صاحب النظم: قال لهم ارجعوا إلى ديننا لنضمن عنكم كلَّ ما يجئكم من ذلك. وذكر أبو إسحاق نحو ما قال الفراء؛ فقال: هو أمرٌ في تأويل الشرط والجزاء؛ المعنى: إن تتبعوا طريقنا الذي نسلكه في ديننا حملنا خطاياكم، إن كان فيه إثم فنحن نحتمله) [(١)].

وقال القيسي: (قَوله (وَلنَحمِل خَطاياكُم) لَفظه الأَمر وَمَعنَاهُ الشَّرط وَالجَزَاء) [(٢)].

وعند قَوله تعالى: (كن فَيكون) [البقرة: ١١٧] قال مكي القيسي: (قَرَأَهُ ابن عَامر وَالكسَائِيّ بِنصب، فَيكون عطفاً على أَن تَقول وَمن رَفعه قطعه مِمَّا قبله، أَي فَهُوَ يكون وَمَا بعد الفَاء يستَأنف وَيبعد النصب فِيهِ على جَوَاب كن؛ لِأَن لَفظه لفظ الأَمر وَمَعنَاهُ الإِخبَار عَن قدرَة الله إِذ لَيسَ ثمَّ مَأمُور بِأَن يفعل شَيئاً، فَالمَعنى فَإِنَّمَا نقُول لَهُ كن فَهُوَ يكون، وَمثله فِي لفظ الأَمر وَلَيسَ بِأَمر قَوله

(١) . التفسير البسيط ١٧: ٥٠١.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٥٥٠.

تَعَالَى: (أَسمِع بِهِم وَأَبصِر) [مريم: ٣٨]، لَفظه لفظ الأَمر وَمَعنَاهُ التَّعَجُّب، فَلَمَّا كَانَ معنى كن الخَبَر بعد أَن يكون فَيكون جَوَابا لَهُ فينصب على ذَلِك.

وَيبعد أيضاً من جِهَة أُخرَى وَذَلِكَ أَن جَوَاب الأَمر إِنَّمَا جزم لِأَنَّهُ فِي معنى الشَّرط، فَإِذا قلت: قُم أكرمك، جزمت الجَواب لِأَنَّهُ بِمَعنى أَن تقم فأكرمك، وَكَذَلِكَ إِذا قلت: قُم فأكرمك، إِنَّمَا نصبت لِأَنَّهُ فِي معنى إن تقم فأكرمك.

وَهَذَا إِنَّمَا يكون أبداً فِي فعلين مختلفي اللفظ ومختلفي الفاعلين، فَإِن اتفقَا فِي اللفظ وَالفَاعِل وَاحِد لم يجز؛ لِأَنَّهُ لَا معنى لَهُ لَو قلت قُم تقم وقم فتقوم واخرج فَتخرج لم يكن لَهُ معنى، كَمَا أَنَّك لَو قلت: إِن تخرج تخرج وان تقم فتقوم لم يكن لَهُ معنى لِاتِّفَاق الفِعلَينِ والفاعلين، وَكَذَلِكَ كن فَيكون لما اتّفق لفظ الفِعلَينِ والفاعلان وَاحِد لم يحسن أَن يكون فَيكون جَوَابا للأولِ وَالنّصب على الجَواب إِنَّمَا يجوز على بعد على التَّشبِيه فِي كن بِالأَمر الصَّحِيح وعَلى التَّشبِيه بالفعلين المُختَلِفين) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَأَوفُوا بِعَهدِي أُوفِ بِعَهدِكُم) [البقرة: ٤٠] قال أبو حيان: (وانجزام المضارع بعد الأمر نحو: اضرب زيدا يغضب، يدل على معنى شرط سابق، وإلا فنفس الأمر وهو طلب إيجاد الفعل لا يقتضي شيئا آخر، ولذلك يجوز الاقتصار عليه فتقول: اضرب زيدا، فلا يترتب على الطلب بما هو طلب شيء أصلاً، لكن إذا لوحظ معنى شرط سابق ترتب عليه مقتضاه. وقد اختلف النحويون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر ضمنت معنى الشرط، فإذا قلت: اضرب زيدا يغضب، ضمن اضرب معنى: إن تضرب، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف. وذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر

(1) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٤١٨.

نابت مناب الشرط، ومعنى النيابة أنه كان التقدير: اضرب زيدا، إن تضرب زيدا يغضب، ثم حذفت جملة الشرط وأنيبت جملة الأمر منابها. وعلى القول الأول ليس ثم جملة محذوفة، بل عملت الجملة الأولى الجزم لتضمن الشرط، كما عملت من الشرطية الجزم لتضمنها معنى إن. وعلى القول الثاني عملت الجزم لنيابتها مناب الجملة الشرطية، وفي الحقيقة، العمل إنما هو للشرط المقدر، وهو اختيار الفارسي والسيرافي، وهو الذي نص عليه سيبويه عن الخليل) [1].

وعند قوله تعالى: (قُل لِعِبَادِيَ الذين آمَنُوا يُقِيمُوا) [إبراهيم: ٣١] ذكر السمين الحلبي أن فيه أوجهاً فقال: (الخامس: قال ابن عطية: ويحتمل أن يكونَ «يُقيموا» جوابَ الأمرِ الذي يعطينا معناه قولُه «قُل»، وذلك أن تجعلَ قولَه «قُل» في هذه الآيةِ بمعن بَلّغ وأَدِّ الشريعةَ يُقيموا.

السادس: قال الفراء: الأمرُ معه شرطٌ مقدَّرٌ تقول: «أَطِعِ اللهَ يُدخِلكَ الجنَّةَ».

والفرقُ بين هذا وبين ما قبله: أنَّ ما قبله ضُمِّن فيه الأمرُ نفسُه معنى الشرط، وفي هذا قُدر فعلُ الشرطِ بعد فعلِ الأمرِ مِن غيرِ تضمينٍ) [2].

---

(1) . البحر المحيط ١: ٢٨٤.

(2) . الدر المصون ٧: ١٠٦.

٢. قاعدة: (قَد يَكُونُ لَفظُ الخبرِ مَعنَاه الشَّرطُ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله سبحانه: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) [البقرة: ٢٢٩] قال: (وقال صاحب النظم: قوله: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) إلى قوله: (بِإِحسَانٍ) ظاهره يقتضي أنه خبر، وتأويله في الباطن شرط وجزاء، على نظم: من طلق امرأته مرتين فليمسك بعدهما بمعروف، أو ليسرحها بإحسان، ومثله مما جاء على لفظ الخبر ومعناه الشرط: قوله: (رَبَّنَا اكشِف عَنَّا العَذَابَ إِنَّا مُؤمِنُونَ) [الدخان: ١٢] معناه: إن كشفت آمنَّا، وقال في الجواب: (إِنَّا كَاشِفُو العَذَابِ قَلِيلاً إِنَّكُم عَائِدُونَ) [الدخان: ١٥] ظاهره خبر وتأويله: إن كشفنا تعودوا)[١].

٣. قاعدة: (قَد يَكُونُ لَفظُ الشَّرط مَعنَاه الخبرُ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (فَإِن يَكُن مِنكُم مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغلِبُوا مِائَتَينِ) [الأنفال: ٦٦] قال: (وذهب بعض المفسرين إلى قوله: (فَإِن يَكُن مِنكُم مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغلِبُوا مِائَتَينِ) شرط وجزاء محض، يعني أن المائة إذا صبرت غلبت مائتين من المشركين، وكل مائة من المسلمين لا تغلب مائتين من المشركين فإنها ليست بصابرة، ولو كانت صابرة لغلبت المائتين وعداً من الله، وهذا معنى قول مجاهد: إن صبروا غلبوهم، والآية على هذه الطريقة معناها الإخبار، ولو وقفت مائة صابرة في مقابلة مائتين لغلبوهم بكل حال؛ فإن الخبر من الله تعالى لا يجوز أن يقع بخلاف مخبره، والصحيح أن هذا خبر معناه

---

(١) . التفسير البسيط ٤: ٢٢٤.

الأمر والتكليف، أي: إذا كانت منكم مائة فليصابروا ليغلبوا المائتين كقوله: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصنَ) [البقرة: ٢٢٨]. ألا ترى أن المفسرين كلهم اتفقوا على أن قوله في الآية الأولى: (إِن يَكُن مِنكُم عِشرُونَ صَابِرُونَ يَغلِبُوا مِائَتَينِ) أمر لا خبر بدليل ورود النسخ عليه والنسخ لا يجوز وروده على الخبر، وصاحب النظم قد أحسن في شرح هذا المشكل فقال: الخبر خبران: خبر ماض وخبر مؤتنف، والشرط بينهما موقوف؛ لأنه غير ماض ولا واجب، وإنما هو شيء منتظر، وربما أظهرت العرب الشرط والجزاء على صورة الخبر فيغلط فيه الناقد البصير فكيف من دونه وقد جاء الجزاء دون الشرط على سورة الخبر ومعناه، نحو قول القطامي:

والناس من يلق خيراً قائلون له ... ما يشتهي ولأم المخطىء الهبل

فقوله: من يلق خيراً شرط ومعناه الخبر؛ لأن معناه: من لقي خيراً قالوا له ما يشتهي، وتأويل الآية: إن يصبر منكم عشرون لمائتين من المشركين يغلبوهم، فهو شرط محض وجزاء خالص، والشرط غير واجب فكيف يكون خبراً؟ والخبر واجب إما ماضياً وإما منتظراً وهذا شيء وعده المؤمنين بما شرط إذا فعلوه) [1].

(1) . التفسير البسيط ١٠: ٢٤٥.

٤. قاعدة: ((إِذَن) فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ والمُجَازَاةِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم النحاس والواحدي والزمخشري وابن عاشور، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (إِنَّهُم إِن يَظهَرُوا عَلَيكُم يَرجُمُوكُم أَو يُعِيدُوكُم فِي مِلَّتِهِم وَلَن تُفلِحُوا إِذن أَبَداً) [الكهف: ٢٠] قال النحاس: (إِن يَظهَرُوا عَلَيكُم يَرجُمُوكُم. شرط ومجازاة أَو يُعِيدُوكُم عطف على المجازاة وفي (إِذن) معنى الشرط والمجازاة أَبَداً ظرف زمان) [١].

وعند قوله تعالى: (قُل لَا أَتَّبِعُ أَهواءَكُم قَد ضَلَلتُ إِذن وَما أَنَا مِنَ المُهتَدِينَ) [الأنعام: ٥٦] قال الواحدي: (معنى (إِذن) الشرط، المعنى: قد ضللت إن عبدتها، وهو معنى قول ابن عباس ((قَد ضَلَلتُ) إن أنا فعلت، (وَمَا أَنَا مِنَ المُهتَدِينَ): من الذين سلكوا سُبَلَ الهدى) [٢].

وقال ابن عاشور: (وجملة (قَد ضَلَلتُ إِذن) جواب لشرط مقدر، أي إن اتبعت أهواءكم إذن قد ضللت. وكذلك موقع (إذن) حين تدخل على فعل غير مستقبل فإنها تكون حينئذ جواباً لشرط مقدر مشروط ب (إن) أو (لو) مصرح به تارة، كقول كثير:

لَئِن عَادَ لِي عَبدُ العَزِيزِ بِمِثلِهَا ... وَأَمكَنَنِي مِنهَا إِذَن لَا أُقِيلُهَا

ومقدر أخرى كهذه الآية، وكقوله تعالى: (وَما كانَ مَعَهُ مِن إِلهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلهٍ بِما خَلَقَ) [المؤمنون: ٩١].

---

(١) . إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٩٢.

(٢) . التفسير البسيط ٨: ١٨٣.

وتقديم جواب (إذن) على (إذن) في هذه الآية للاهتمام بالجواب. ولذلك الاهتمام أكد بـ (قد) مع كونه مفروضاً وليس بواقع، للإشارة إلى أن وقوعه محقق لو تحقق الشرط المقدر الذي دلت عليه (إذن)) [1].

وعند قوله تعالى: (وَلَن تُفلِحُوا إِذن أَبَداً) [الكهف: ٢٠] قال الواحدي: (أي: إن رجعتم إلى دينهم لن تسعدوا في الدنيا ولا في الآخرة.

قال الزجاج: ((إذن) يدل على الشرط، أي: ولن تفلحوا إن رجعتم إلى ملتهم أبداً) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (مَا نُنَزِّلُ المَلائِكَةَ إِلَاّ بِالحَقِّ وَما كانُوا إِذن مُنظَرِينَ) [الحجر: ٨] قال الزمخشري: («إذن» جواب وجزاء، لأنه جواب لهم وجزاء لشرط مقدر تقديره: ولو نزلنا الملائكة ما كانوا منظرين وما أخر عذابهم) [3].

وقال ابن عاشور: (وإذن: حرف جواب وجزاء. وقد وسطت هنا بين جزأي جوابها رعياً لمناسبة عطف جوابها على قول: ما تنزل الملائكة. وكان شأن (إذن) أن تكون في صدر جوابها. وجملتها هي الجواب المقصود لقولهم: (لَو مَا تَأتِينا بِالمَلائِكَةِ) [الحجر: ٧]) [4].

---

(١) . التحرير والتنوير ٧: ٢٦٢.

(٢) . التفسير البسيط ١٣: ٥٧٠.

(٣) . الكشاف ٢: ٥٧٢.

(٤) . التحرير والتنوير ١٤: ١٩.

وعند قوله سبحانه: (وَإِذن لَآتَيناهُم مِن لَدُنَّا أَجراً عَظِيماً) [النساء: ٦٧] قال: (وَإِذن جواب لسؤال مقدر، كأنه قيل: وماذا يكون لهم أيضاً بعد التثبيت، فقيل: وإذاً لو ثبتوا لَآتَيناهُم لأن إذاً جواب وجزاء) [١].

وعند قوله سبحانه: (وَإِذن لَاتَّخَذُوكَ) [الإسراء: ٧٣] قال السمين الحلبي: (إذن «حرفُ جوابٍ وجزاءٍ؛ ولهذا تقع أداةُ الشرطِ موقعَها) [٢].

عند قوله عزَّ وجلَّ: (قُل لَو كانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَما يَقُولُونَ إِذن لابتَغَوا إِلى ذِي العَرشِ سَبِيلاً) [الإسراء: ٤٢] قال ابن عاشور: (و (إذن) دالة على الجواب والجزاء فهي مؤكدة لمعنى الجواب الذي تدل عليه اللام المقترنة بجواب (لو) الامتناعية الدالة على امتناع حصول جوابها لأجل امتناع وقوع شرطها، وزائدة بأنها تفيد أن الجواب جزاء عن الكلام المجاب. فالمقصود الاستدلال على انتفاء إلهية الأصنام والملائكة الذين جعلوهم آلهة) [٣].

عند قوله عزَّ وجلَّ: (قُل لَو أَنتُم تَملِكُونَ خَزائِنَ رَحمَةِ رَبِّي إِذاً لَأَمسَكتُم خَشيَةَ الإِنفاقِ وَكانَ الإِنسانُ قَتُوراً) [الإسراء: ١٠٠] قال: (وأكد جواب (لو) بزيادة حرف (إذن) فيه لتقوية معنى الجوابية، ولأن في (إذن) معنى الجزاء، ومنه قول بشر بن عوانة:

أَفَاطِمُ لَو شَهِدتِ بِبَطنِ خَبتٍ ... وَقَد لَاقَى الهِزَبرُ أَخَاك بشرا

إِذن لَرَأَيتِ لَيثاً أَمّ لَيثاً ... هِزَبراً أَغلَباً لَاقَى هِزَبرَا) [٤].

---

(١). الكشاف ١: ٥٣٠.

(٢). الدر المصون ٧: ٣٩٢.

(٣). التحرير والتنوير ١٥: ١١٠.

(٤). التحرير والتنوير ١٥: ٢٢٤.

(قال سيبويه في إذن: معناها الجواب والجزاء. فحمله قوم، منهم الشلوبين، على ظاهره وقال: إنها للجواب والجزاء، في كل موضع. وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك. وحمله الفارسي على أنها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده، نحو أن يقول القائل أحبك: فتقول: إذاً أظنك صادقاً. فلا يتصور هنا الجزاء.

وقال بعض المتأخرين: إذن، وإن دلت على أن ما بعدها متسبب عما قبلها، على وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، في ثاني حال. فإذا قال: أزورك، فقلت: إذن أزوك، فإنما أردت أن تجهل فعله شرطاً للفعل. وإنشاء السببية، في ثاني حال، من ضرورته أنها تكون في الجواب، وبالفعلية، وفي زمان مستقبل. والوجه الثاني: أن تكون مؤكدة جواب، ارتبط بمتقدم، أو منبهة على سبب، حصل في الحال. نحو: إن أتيتني إذاً آتك، ووالله إذاً فهم الربط. وإذا كان بهذا المعنى ففي دخولها على الجملة الصريحة، نحو: إن يقم زيد إذ عمرو قائم، نظر. قال: والظاهر الجواز)[1].

٥. قاعدة: (أيُّهُم فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ والمُجَازَاةِ)

هذه القاعدة مستفادة من النحاس فعند قوله سبحانه: (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِيّاً) [مريم: ٦٩] قال: (وهذه آية مشكلة في الإعراب لأن القراء كلّهم يقرءون أَيُّهُم بالرفع إلّ هارون القارئ، فإن سيبويه حكى عنه ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة أيّهم بالنصب أوقع على أيّهم لننزعنّ. قال

(١) . الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ٣٦٤.

أبو إسحاق: في رفع «أيّهم» ثلاثة أقوال: قال الخليل بن أحمد- حكاه عنه سيبويه- إنه مرفوع على الحكاية، والمعنى عنده: ثم لننزعنّ من كلّ شيعة الذي يقال من أجل عتوّه أيّهم أشدّ على الرحمن عتيّا، وأنشد الخليل:

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل ... فأبيت لا حرج ولا محروم

أي فأبيت بمنزلة الذي يقال له: لا هو حرج ولا محروم. قال أبو جعفر: ورأيت أبا إسحاق يختار هذا القول ويستحسنه، قال: لأنه بمعنى قول أهل التفسير، وزعم أن معنى «ثم لننزعنّ من كلّ شيعة» ثم لننزعنّ من كلّ فرقة الأعتى فالأعتى، كأنه يبدأ بالتعذيب بأشدهم عتيا ثمّ الذي يليه. وهذا نص كلام أبي إسحاق في معنى الآية. وقال يونس: لننزعن بمنزلة الأفعال التي تلغى فرفع «أيّهم» بالابتداء.

وقال سيبويه: «أيّهم» مبني على الضم لأنها خالفت أخواتها في الحذف لأنك لو قلت: رأيت الذي أفضل منك، ومن أفضل، كان قبيحا حتى تقول: من هو أفضل، والحذف في أيّهم جائز. قال أبو جعفر: وما علمت أن أحدا من النحويين إلّا وقد خطّأ سيبويه في هذا. سمعت أبا إسحاق يقول: ما يبين لي أنّ سيبويه غلط في كتابه إلّا في موضعين هذا أحدهما، قال: وقد علمنا سيبويه أنه أعرب «أيّا» وهي منفردة لأنها تضاف فكيف يبنيها وهي مضافة؟

ولم يذكر أبو إسحاق فيما علمت إلا هذه الثلاثة الأقوال. قال أبو جعفر: وفيه أربعة أقوال سوى هذه الثلاثة الأقوال التي ذكرها أبو إسحاق، قال الكسائي: لننزعنّ واقعة على المعنى كما تقول: لبست من الثياب، وأكلت من الطعام، ولم يقع لننزعن على أيّهم فينصبها. وقال الفراء: المعنى ثم لننزعن بالنداء.

ومعنى لننزعن لنادين إذا كان معناه لننزعن بالنداء. قال أبو جعفر: وحكى أبو بكر بن شقير أنّ بعض الكوفيين يقول: في أيّهم معنى الشرط والمجازاة، فلذلك لم يعمل فيها ما قبلها، والمعنى ثم لننزعن من كلّ فرقة إن تشايعوا أو لم يتشايعوا كما تقول: ضربت القوم أيّهم غضب، والمعنى: إن غضبوا أو لم يغضبوا، فهذه ستة أقوال) [1].

٦. قاعدة: (قَد يَأتِي الشَّرطُ لِلتَّوكيدِ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله سبحانه: (إِن كُنتُم مُؤمِنِينَ) [البقرة: ٩١] قال (وقيل: أراد (إِن كُنتُم مُؤمِنِينَ) كما تزعمون، ويجوز أن يكون المعنى: إن في ذلك لآية لمن كان مؤمناً منكم، فدخل الشرط للتوكيد، كقوله: (وَعَلَى اللهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُؤمِنِينَ) [المائدة: ٢٣]، أي: من كان مؤمناً توكل، وكما تقول: إن كنت أخي فأكرمني، لم يدخل الشرط للشك في الأخوة، ولكن توكيداً للإكرام، ومثله في القرآن كثير) [2].

---

(١) . إعراب القرآن للنحاس ٣: ١٦.

(٢) . التفسير البسيط ٤: ٣٢٨.

٧. قاعدة: ((أمَّا) فيها مَعنَى الشَّرطِ أي مَهمَا يَكُن مِن شَيءٍ فالأمرُ كذا)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم النحاس وابن خالويه ومكي القيسي والمنتجب الهمذاني والزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا) [البقرة: ٢٦] قال النحاس: («الذين»: رفع بالابتداء، وخبره ما بعد الفاء، فلا بدَّ من الفاء في جواب أَمَّا؛ لأن فيها معنى الشرط أي مهما يكن من شيء فالأمر كذا) (١).

وقال الزمخشري: (وفَأَمَّا حرف فيه معنى الشرط، ولذلك يجاب بالفاء. وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد. تقول: زيد ذاهب. فإذا قصدت توكيد ذاك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت: أمّا زيد فذاهب. ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب.

وهذا التفسير مدل لفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط. ففي إيراد الجملتين مصدّرتين به -وإن لم يقل: فالذين آمنوا يعلمون، والذين كفروا يقولون-إحماد عظيم لأمر المؤمنين، واعتداد بعلمهم أنه الحق، ونعى على الكافرين إغفالهم حظهم وعنادهم ورميهم بالكلمة الحمقاء) (٢).

وقال مكي القيسي: (قَوله (فَأَما الَّذين آمنُوا) أما حرف فِيهِ معنى الشَّرط وَيَقَع فِي الِابتِدَاء والخب وَلذَلِك دخلت الفَاء بعده فَالَّذِينَ رفع بِالِابتِدَاءِ وفيعلمون وَمَا بعده الخَبَر وَكَذَلِكَ أما الثَّانِيَة) (٣).

---

(١) . إعراب القرآن للنحاس ١: ٤٠.

(٢) . الكشاف ١: ١١٧.

(٣) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٨٤.

وقال المنتجب الهمذاني: ((أما): حرف فيه معنى الشرط، ولذلك يجاب بالفاء، وينوب عن ثلاثة أشياء: حَرفِ الشرط، وفعلِ الشرط، وفاعلِه، بشهادة قول صاحب الكتاب رحمه الله في تفسيره: مهما يكن من شيء فكيت وكيت. ويأتي للإخبار وحده، وللإخبار وتفصيل ما أجمله المدَّعِي.

فمثال كونه للإخبار: قولك: أَمَّا زيد فظاعن، وأمّا عمر فمقيم. وقوله سبحانه: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِن رَبِّهِم وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً).

ومثال كونه للإخبار والتفصيل: قولُ القائلِ: فلان فقيه عالم عامل لبيب. فيقال له على سبيل إثبات بعض هذه الصفات ونفي بعضها: أما فقيهٌ ففقيهٌ، وأما الباقي ففيه نظر.

ولا يليه إلا الاسمُ، نحو: أما زيد فذاهب، والأصل: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، إلا أنه لما ناب عن حرف الشرط كرهوا إتيان الفاء بعده، فأخّروها إلى الخبر وهي في نية التقديم، ولهذا أجازوا أما زيداً فأنا ضارب، أن يكون (زيداً) منصوباً بضارب وإن كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، لأنها في نية التقديم، وصار الاسم الواقع بعد (أمّا) كالعوض من فعل الشرط.

فإن وقع بعد الفاء فعل يعمل في الاسم الواقع بعده نصبتَه به، وزال الابتداء كما يزول في غير هذا الموضع بدخول العوامل، فتقول: أما زيداً فأكرمتُ، وأما عَمراً فأهنتُ، وفي التنزيل: (فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلَا تَقهَر)، فنصب اليتيم بالفعل الواقع بعده كما ترى، وفيه: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَينَاهُم) [فصلت: ١٧] فرفع بالابتداء لاشتغال الفعل عنهم بضميرهم.

وبعد ... فإن (أما) هذا مستغن عن التكرير، فإن كرر فلعطف جملة على جملة، كقوله عزَّ وجلَّ: (فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلَا تَقهَر. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنهَر. وَأَمَّا بِنِعمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّث) [الضحى: ٩. ١١].

فإن قلتَ: هل لـ (أما) فائدة في الكلام غير ما ذكرتَ من الإخبار والتفصيل؟ قلتُ: نعم، قيل: فائدته في الكلام أن يُعطِيَهُ فَضلَ توكيد، فإن قلتَ: ما مثال ذلك؟ قلت: مثاله أن تقول: زيد منطلق، فإذا أردت توكيد ذاك، وأنه لا محالة منطلق، وأنه بصدد الانطلاق، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فمنطلق) [١].

وقال أبو حيان: (أما: حرف، وفيه معنى الشرط، وبعضهم يعبر عنها بحرف تفصيل، وبعضهم بحرف إخبار، وأبدل بنو تميم الميم الأولى ياء فقالوا: أيما. وقال سيبويه في تفسير أما: أن المعنى مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، والذي يليها مبتدأ وخبر وتلزم الفاء فيما ولي الجزاء الذي وليها، إلا إن كانت الجملة دعاء فالفاء فيما يليها ولا يفصل بغيرها من الجمل بينها وبين الفاء، وإذا فصل بها فلا بد من الفصل بينها وبين الجملة بمعمول يلي أما، ولا يجوز أن يفصل بين أما وبين الفاء بمعمول خبر أن وفاقا لسيبويه وأبي عثمان، وخلافا للمبرد وابن درستويه، ولا بمعمول خبر ليت ولعل خلافا للفراء. ومسألة أما علما، فعالم يلزم أهل الحجاز فيه النصب وتختاره تميم) [٢].

وقال: (وتصدير الجملتين بأما التي معناها الشرط مشعر بالتوكيد، إذ هي أبلغ من: فالذين آمنوا يعلمون، والذين كفروا يقولون، إذ قد تقرر أن ما برز في

---

(١). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ١: ٢٠٥.

(٢). البحر المحيط ١: ١٩٢.

حيز أما من الخبر كان واقعا لا محالة، وما مفيد ذلك ومثيره إلا ترتب الحكم على معنى الشرط) [1].

وقال السمين الحلبي: («أما»: حرف ضمن معنى اسم شرط وفعله، كذا قدره سيبويه، قال: «أما» بمنزلة مهما يك من شيء. وقال الزمخشري: وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب قلت: أما زيد فذاهب «وذكر كلاما حسنا بليغا كعادته في ذلك. وقال بعضهم: أما حرف تفصيل لما أجمله المتكلم وادعاه المخاطب، ولا يليها إلا المبتدأ، وتلزم الفاء في جوابها، ولا تحذف إلا مع قول ظاهر أو مقدر كقوله: (فَأَمَّا الذين اسودت وُجُوهُهُم أَكفَرتُم) [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم، وقد تحذف حيث لا قول، كقوله:

فأمَّا القِتالُ لا قتالَ لديكُمُ ... ولكنَّ سَيراً في عِراضِ المواكبِ

أي: فلا قتال، ولا يجوز أن تليها الفاء مباشرة ولا أن تتأخر عنها بجزأي جملة لو قلت: أما زيد منطلق ففي الدار لم يجز، ويجوز أن يتقدم معمول ما بعد الفاء عليها، متلي أما كقوله: (فَأَمَّا اليتيم فَلَا تَقهَر) [الضحى: ٩].

ولا يجوز الفصل بين أما والفاء بمعمول إن خلافا للمبرد، ولا بمعمول خبر ليت ولعل خلافا للفراء، وإن وقع بعدها مصدر نحو: أما علماً فعالم.

فإن كان نكرة جاز نصبه عند التميميين برجحان، وضعف رفعه، وإن كان معرفة التزموا فيه الرفع. وأجاز الحجازيون فيه الرفع والنصب، نحو: أما العلم فعالم، ونصب المنكر عند سيبويه على الحال، والمعرف مفعول له. وأما الأخفش

---

(١). البحر المحيط ١: ٢٠٠.

فنصبهما عنده على المفعول المطلق. والنصب بفعل الشرط المقدر أو بما بعد الفاء ما لم يمنع مانع فيتعين فعل الشرط نحو: أما علما فلا علم له أو: فإن زيدا عالم، لأن «لا» و «إن» لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما.

وأما الرفع فالظاهر أنه بفعل الشرط المقدر، أي: مهما يذكر علم أو العلم فزيد عالم، ويجوز أن يكون مبتدأ وعالم خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبره، والتقدير: أما علم أو العلم فزيد عالم به وجاز الابتداء بالنكرة لأنه موضع تفصيل) [1].

وقال ابن عاشور: (و(أما) حرف موضوع لتفصيل مجمل ملفوظ أو مقدر. ولما كان الإجمال يقتضي استشراف السامع لتفصيله كان التصدي لتفصيله بمنزلة سؤال مفروض كأن المتكلم يقول إن شئت تفصيله فتفصيله كيث وكيت، فلذلك كانت أما متضمنة معنى الشرط ولذلك لزمتها الفاء في الجملة التي بعدها لأنها كجواب شرط، وقد تخلو عن معنى التفصيل في خصوص قول العرب أما بعد فتتمحض للشرط وذلك في التحقيق لخفاء معنى التفصيل لأنه مبني على ترقب السامع كلاما بعد كلامه الأول. وقدرها سيبويه بمعنى مهما يكن من شيء، وتلقفه أهل العربية بعده وهو عندي تقدير معنى لتصحيح دخول الفاء في جوابها وفي النفس منه شيء؛ لأن دعوى قصد عموم الشرط غير بينة، فإذا جيء بأداة التفصيل المتضمنة معنى الشرط دل ذلك على مزيد اهتمام المتكلم بذلك التفصيل فأفاد تقوية الكلام التي سماها الزمخشري توكيدا وما هو إلا دلالة الاهتمام بالكلام، على أن مضمونه محقق ولولا ذلك لما اهتم به وبهذا يظهر

---

(1) . الدر المصون ١: ٢٢٦.

فضل قوله: فأما الذين آمنوا فيعلمون إلخ على أن يقال فالذين آمنوا يعلمون بدون أما والفاء) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (فَأَمَّا اليتيم فَلَا تَقهَر) [الضحى: ٩] قال ابن خالويه: (فأما اليتيم" «فأما» إخبارٌ فهو في معنى الشرط والجزاء؛ فلذلك جاء جوابه بالفاء. «اليتيم» مفعول به. "فلا" الفاء جواب أما) [2].

وعند قوله سبحانه: (فَأَمَّا مَن ثَقُلَت مَوازِينُهُ) [القارعة: ٦] قال: («أما» إخبارٌ، ولا بد له من جوابٍ بالفاء لأنه في معنى الشرط، و «من» رفع بالابتداء، وهو شرط. و «ثقلت» فعلٌ ماض لفظا ومعناه الاستقبال) [3].

وعند قَوله تعالى: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَينَاهُم) [فصلت: ١٧] قال: (ثَمُود رفع بِالِابتِدَاءِ وَلم ينصَرف لِأَنَّهُ معرفَة اسم للصلة وَقد قَرَأَهُ الأَعمَش بِالصرفِ جعله اسما للحي وَرُوِيَ عَن الأَعمَش وَعَاصِم أَنَّهُمَا قراه بِالنّصب وَترك الصّرف ونصبه على اضمار فعل يفسره فهديناهم لِأَن أما فِيهَا معنى الشَّرط فَهِيَ بِالفِعلِ أولى فالنصب عِنده أقوى وَالرَّفع حسن بَالغ وَهُوَ الِاختِيَار عِند سِيبَوَيهِ وَتَقدِير النصب مهما يكن من شيء فهدينا ثَمُود هديناهم) [4].

وعند قَوله تعالى: (فَأَمَّا إِن كَانَ) [الواقعة: ٨٨] قال: (جَوَاب أما وَإِن فِي الفَاء فِي قَوله: (فَرَوحٌ) [الواقعة: ٩١] أي فَلهُ روح، ابتِدَاء وَخبر، وَقيل: الفَاء

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٣٦٣.

(٢) . إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: ١٢١.

(٣) . إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: ١٦١.

(٤) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٦٤١.

جَوَاب أما، وَإِن جوابها فِيمَا قبلهَا؛ لِأَنَّهَا لم تعمل فِي اللفظ، وَقَالَ المبرد جَوَاب إِن مَحْذُوف.

وَلَا يَلِي (أما) إِلَّا الأَسمَاء والجمل، وفيهَا معنى الشَّرط، وَكَانَ حَقُّهَا أَن لَا يَليهَا الا الفِعل للشّرط الَّذِي فِيهَا، لَكِنَّهَا نائبة عَن فعل؛ لِأَن مَعنَاهَا: مهما يكن من شَيء فَالأَمر كَذَا وَكَذَا، فَلَمَّا نابت بِنَفسِهَا عَن فعل، وَالفِعل لَا يَلِيهِ فعل، امتنع أَن يَليهَا الفِعل، ووليها الِاسم، أَو الجمل، وَتَقدِير الِاسم أَن يكون بعد جوابها، فإذا أردت أَن تعرف إعراب الِاسم الَّذِي بعدهَا فَاجعَل موضعهَا: مهما، وَقدر الِاسم بعد الفَاء وَأدخل الفَاء على الفِعل.

وَمعنى (أما) عِند أبي اسحاق أَنَّهَا خُرُوج من شَيء الى شَيء، أَي دع مَا كُنَّا فِيهِ وَخذ فِي غَيره) [1].

وعند قَوله عزَّ وجلَّ: (فَأَمَّا الإِنسانُ إِذا مَا ابتَلاهُ رَبُّهُ فَأَكرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكرَمَنِ. وَأَمَّا إِذا مَا ابتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيهِ رِزقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهانَنِ) [الفجر: ١٥- ١٦] قال الزمخشري: (فإن قلت: فكيف توازن قوله، فأما الإنسان، إِذا مَا ابتَلاهُ رَبُّهُ وقوله وَأَمَّا إِذا مَا ابتَلاهُ وحق التوازن أن يتقابل الواقعان بعد أما وأما، تقول: أما الإنسان فكفور، وأما الملك فشكور. أما إذا أحسنت إلى زيد فهو محسن إليك، وأما إذا أسأت إليه فهو مسيء إليك؟ قلت: هما متوازنان من حيث إنّ التقدير: وأما هو إذا ما ابتلاه ربه، وذلك أن قوله فَيَقُولُ رَبِّي أَكرَمَنِ خبر المبتدأ الذي هو الإنسان، ودخول الفاء لما في «أما» من معنى الشرط) [2].

---

(١). مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٧١٤.

(٢). الكشاف ٤: ٧٤٩.

وقال السمين الحلبي: (أمَّا بالتشديد: حرف يفصل ما أجمله المتكلم وادعاه المخاطب. ومعناها معنى اسم شرطٍ وفعله، فسرها سيبويه بـ: مهما يكن من شيءٍ. ولذلك تلزم الفاء فيجوابها. قال تعالى: (فَأَمَّا اليتيم فَلَا تَقهَر) [الضحى: ٩]. وقد تحذف بكثرةٍ مع قولٍ مضمرٍ، كقوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسوَدَّت وُجُوهُهُم أَكَفَرتُم) [آل عمران: ١٠٦] فيقال لهم: أكفرتم؟ ودونه قليلاً كقوله:

فأمَّا القِتالُ لا قتالَ لديكُمُ ... ولكنَّ سَيراً في عِراضِ المواكبِ

أي فلا قتال.

ويجاء مع الشرط الصحيح فيحذف جوابه لدلالة جوابها عليه كقوله تعالى: (وَأَمَّا إِن كانَ مِن أَصحابِ اليَمِينِ. فَسَلامٌ لَكَ) [الواقعة: ٩٠. ٩١]. ولا يليها إلا الأسماء، وبذلك أجمعوا، إلا من شذ على رفع ثمود من قوله: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَينَاهُم) [فصلت: ١٧]، ولم ينصب على الاشتغال)[1].

(1) . عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ١: ١١١.

٨. قاعدة: ((إِمَّا) فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ والجزاء، وهي مُرَكَّبةٌ مِن «إن» الشَّرطيَّةِ و«ما» مُؤَكِّدةٌ لِمَعنَى الشَّرطِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم مكي القيسي والواحدي والزمخشري والمنتجب الهمذاني، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (يا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأتِيَنَّكُم رُسُلٌ مِنكُم يَقُصُّونَ عَلَيكُم آياتِي فَمَنِ اتَّقى وَأَصلَحَ فَلا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ) [الأعراف: ٣٥] قال مكي القيسي: (قَوله (إِمَّا يَأتينكُم) أما حرف للشّرط وَدخلت النُّون المُشَدّدَة لتأكيد الشَّرط لِأَنَّهُ غير وَاجِب وَبني الفِعل مَعَ النُّون على الفَتح)[١].

وقال الواحدي: (قال أبو إسحاق: (إما) في هذا الموضع بمعنى حرف الشرط والجزاء، إلا أن الجزاء إذا جاء معها (النون الثقيلة) لزمتها (ما) وإنما يلزمها لأجل التأكيد، وكذلك دخل (النون) في الشرط لأجل التأكيد. وجواب الجزاء في (الفاء) مع الشرط الثاني وجوابه، وهما جملة جواب للشرط في (إما). فعلى هذا أصل (إما) (إن) التي للشرط، ألحق بها (ما) التأكيد.

قال أبو بكر بن السراج: الشرط وجوابه نظير المبتدأ والخبر، إذ كان الشرط لا يتم إلا بجوابه، ولك أن تجعل خبر المبتدأ جملة، هي أيضاً مبتدأ وخبر، نحو قولك: (زيد أبوه منطلق) كذلك في الشرط لك أن تجيبه بجملة هي جزاء وجواب، نحو قولك: (إن تأتني فمن يكرمني أكرمه) كذلك قوله: (فَإِمَّا يَأتِيَنَّكُم مِنِّي هُدىً) [البقرة: ٣٨].

وهذا الذي ذكره ابن السراج بيان ما أجمله أبو إسحاق.

---

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٢٩٠.

قال أبو علي: قول أبي إسحاق: (الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الثقيلة أو الخفيفة لزمه (ما) يوهم أن (ما) لزم لدخول (النون)، وأن سبب لحاق (ما) لحاق (النون).

والأمر بعكس ذلك وخلافه، لأن السبب الذي دخلت (النون) الشرط في قوله: (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم) و(فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً) [مريم: ٢٦]، (وَإِمَّا تُعرِضَنَّ) [الإسراء: ٢٨] ونحو ذلك عند النحويين إنما هو لحاق (ما) أول الفعل بعد (إن) فلذلك صار موضعا للنونين، بعد أن لم يكن لهما موضعاً.

وإنما كان كذلك عند سيبويه وأصحابه لمشابهة فعل الشرط، بلحاق (ما) به بعد (إن)، الفعل المقسم عليه.

وجهة المشابهة: أن (ما) حرف تأكيد كما أن (اللام) تكون تأكيداً، والفعل وقع بعد (ما) كما وقع في القسم بعد (اللام). فلما شابهت (اللام) في ذلك، لزم الفعل مع (ما) في الشرط (النون)، كما لزمته في (ليفعلن)، فسبب لحاق (النون) دخول (ما) على ما يذهب إليه النحويون) [1].

وقال الزمخشري: (إِمَّا يَأتِيَنَّكُم هي «إن» الشرطية ضمت إليها «ما» مؤكدة لمعنى الشرط. ولذلك لزمت فعلها النون الثقيلة أو الخفيفة. فإن قلت: فما جزاء هذا الشرط؟ قلت: الفاء وما بعده من الشرط والجزاء. والمعنى: فمن اتقى وأصلح منكم، والذين كذبوا منكم) [2].

---

(1) . التفسير البسيط ٢: ٤١١.

(2) . الكشاف ٢: ١٠٢.

وقال المنتجب الهمذاني: (الأصل في اللفظ (إن ما) مفصولة، ولكنها أدغمت وكُتبت في "الإمام" على الإدغام، وهي إن الشرطية ضمّت إليها (ما) مُؤَكِّدَة لمعنى الشرط، ولذلك لزمت فعلَها النونُ الثقيلة أو الخفيفة في حال السَّعَةِ والاختيار. وكل واحد منهما يُؤذِنُ بإرادةِ شِدّةِ التوكيد، فـ (ما) مع حرف الشرط يؤكد صدر الكلام، والنون تؤكد آخره، ولا يكون إلا مع المستقبل، ولا يكون مع الحال ولا الماضي، لأنهما ثابتان، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد كما يفتقر إليه ما لم يَثبُت وهو المستقبل. والفعل معه مبني، وما قبله مفتوح لالتقاء الساكنين: الياء التي هي لام الفعل، والنون الأول) [1].

وقال السمين الحلبي: (إما أصلها: إن الشرطية زيدت عليها ما تأكيدا، ويأتينكم في محل جزم بالشرط، لأنه بني لاتصاله بنون التوكيد. وقيل: بل هو معرب مطلقاً. وقيل: مبني مطلقاً. والصحيح: التفصيل: إن باشرته كهذه الآية بني، وإلا أعرب، نحو: هل يقومان؟ وبني على الفتح طلبا للخفة، وقيل: بل بني على السكون وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين. وذهب الزجاج والمبرد إلى أن الفعل الواقع بعد إن الشرطية المؤكدة بـ ما يجب تأكيده بالنون، قالا: ولذلك لم يأت التنزيل إلا عليه. وذهب سيبويه إلى أنه جائز لا واجب، لكثرة ما جاء به منه في الشعر غير مؤكد، فكثرة مجيئه غير مؤكد يدل على عدم الوجوب...

وقال المهدوي: «إما» هي إن التي للشرط زيدت عليها «ما» ليصح دخول النون للتوكيد في الفعل، ولو سقطت «ما» لم تدخل النون، فـ «ما» تؤكد أول الكلام، والنون تؤكد آخره «وتبعه ابن عطية. وقال بعضهم: هذا الذي ذهبا إليه

---

(1) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١: ٢٣٥.

من أن النون لازمة لفعل الشرط إذا وصلت «إن» ب «ما» هو مذهب المبرد والزجاج. انتهى.

وليس في كلامهما ما يدل على لزوم النون كما ترى، غاية ما فيه أنهما اشترطا في صحة تأكيده بالنون زيادة» ما على إن، أما كون التأكيد لازماً أو غير لازم فلم يتعرضا له، وقد جاء تأكيد الشرط بغير إن) [1].

وقال ابن عاشور: ((إما) شرط مركب من إن الشرطية وما الزائدة دالة على تأكيد التعليق لأن إن بمجردها دالة على الشرط فلم يكن دخول ما الزائدة عليها كدخولها على (متى) و(أي) و (أين) و (أيان) و (ما) و (من) و (مهما) على القول بأن أصلها ماما لأن تلك كانت زيادتها لجعلها مفيدة معنى الشرط فإن هذه الكلمات لم توضع له بخلاف (إن).

وقد التزمت العرب تأكيد فعل الشرط مع إما بنون التوكيد لزيادة توكيد التعليق بدخول علامته على أداته وعلى فعله، فهو تأكيد لا يفيد تحقيق حصول الجواب لأنه مناف للتعليق، ولذلك لم يؤكد جواب الشرط بالنون، بل يفيد تحقيق الربط أي إن كون حصول الجواب متوقفا على حصول الشرط أمر محقق لا محالة، فإن التعليق ما هو إلا خبر من الأخبار، إذ حاصله الإخبار بتوقف حصول الجزاء على حصول الشرط فلا جرم كان كغيره من الأخبار قابلاً للتوكيد.

وقلما خلا فعل الشرط مع إما عن نون التوكيد كقول الأعشى:

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً نِعَالَ لَنَا ... إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

(1) . باختصار من: الدر المصون ١: ٢٩٨.

وهو غير حسن عند سيبويه والفارسي، وقال المبرد والزجاج هو ممنوع فجعلا خلو الفعل عنه ضرورة) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (فَاصبِر إِنَّ وَعدَ اللهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعضَ الَّذِي نَعِدُهُم أَو نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَينا يُرجَعُونَ) [غافر: ٧٧] قال الزمخشري: (فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ أصله: فإن ترك. و «ما» مزيدة لتأكيد معنى الشرط، ولذلك ألحقت النون بالفعل. ألا تراك لا تقول. إن تكرمني أكرمك، ولكن: إما تكرمني أكرمك) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (إِمَّا يَبلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَو كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنهَرهُمَا وَقُل لَهُمَا قَولاً كَرِيماً) [الإسراء: ٢٣] قال المنتجب الهمذاني: (قوله: (إِمَّا يَبلُغَنَّ) أصل (إِمَّا): إن مَا، فإن هي الشرطية، و(ما) مزيدة، زيدت عليها تأكيداً لها، فلزم الفعل الذي هو فعل الشرط نون التوكيد وهو (يَبلُغَنَّ)، ولو جردت (إن) من (ما) لم يصح دخول النون فيه، والجزاء: (فَلَا تَقُل)) [3].

(وقرئ أيضاً: (فَإِمَّا تَرَينَ) بإسكان الياء وتخفيف النون، وهي قراءة ضعيفة مردودة من وجهين:

أحدهما: أن ما جاء في القرآن، وفي الكلام الفصيح من أفعال الشرطمع (ما) المؤكدة مُؤَكَّدٌ بالنون الثقيلة، وهو الوجه والقياس لما ذكرت قبيل من أنَّ زيادة (ما) تؤذن بإرادة شدة التوكيد.

والثاني: إثبات النون وهي عَلَمٌ للرفع في حال الجزم، وهي لغية، أعني: إثبات هذه النون التي هي علم للرفع في حال الجزم، وأنشد أبو الحسن:

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٤٤١.

(٢) . الكشاف ٤: ١٧٩.

(٣) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤: ١٧٤.

لولا فوارسُ من قَيسٍ وأُسرَتِهم ... يَومَ الصُّلَيفَاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ

كذا أنشده (يوفون) بالنون على تشبيه لم بلا، وهذا شاذ، وكلام الله تعالى لا يُحمل على الشذوذ)[1].

وقال الباقولي: (هذا باب ما جاء في التنزيل، لحقت «إن» التي للشرط «ما»، ولحقت النون فعل الشرط فمن ذلك قوله تعالى: (فَإِمَّا يَأتِيَنَّكُم مِنِّي هُدىً فَمَن تَبِعَ هُدايَ) [البقرة: ٣٨].

وقال: (فَإِمَّا نَذهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنهُم مُنتَقِمُونَ. أَو نُرِيَنَّكَ) [الزخرف: ٤١. ٤٢]، وقال: (فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعضَ الَّذِي نَعِدُهُم أَو نَتَوَفَّيَنَّكَ) [غافر: ٧٧].

وقال: (وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعضَ الَّذِي نَعِدُهُم أَو نَتَوَفَّيَنَّكَ) [يونس: ٤٦] في السورتين.

قال أبو إسحاق: إعراب «إما» في هذا الموضع إعراب حرف الشرط والجزاء لأن الجزاء إذا جاء في الفعل، معه النون الثقيلة والخفيفة، لزمه «ما»، وفتح ما قبل النون في «يأتينكم» لسكون الياء وسكون النون الأولى.

قال أبو علي: ليس الشرط والجزاء من مواضع النونين إنما يدخلان على الأمر والنهي، وما أشبههما من غير الواجب. وفي قوله «لأن الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الثقيلة والخفيفة» ما يوهم أنه من مواضعهما في الكلام، وأن لدخولها مساغاً فيه وإنما يلحق الشرط في ضرورة الشعر.

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤: ٣٥٩.

و«إن» في الجزاء أمثل لأنه بغير الواجب أشبه، ألا ترى أنه خبر غير مبت كسائر الأخبار.

وفي هذا الكلام شيء آخر: وهو أن قوله: الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الخفيفة والثقيلة لزمه ما يوهم أن «ما» لزمت لدخول النون وأن لحاق النون سبب لحاق «ما» والأمر بعكس ذلك وخلافه لأن السبب الذي له دخلت النون الشرط في قوله: (فَإِمَّا يَأتِيَنَّكُم مِنّي هُدىً) [البقرة: ٣٨]، (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً) [مريم: ٢٦]، (وَإِمَّا تُعرِضَنَّ عَنهُمُ) [الإسراء: ٢٨]، ونحو ذلك عند النحويين، إنما هو لحاق «ما» أول الفعل بعد «إن»، فلذلك صار موضعاً للتنوين بعد أن لم يكن لهما موضع.

وإنما كان كذلك عند سيبويه وأصحابه، لمشابهة فعل الشرط بلحاق «ما» به بعد «إن» دون أخواتها الفعل المقسم عليه، ولمشابهة كل واحد منهما صاحبه في معنى التوكيد بهما، فسبب لحاق النون دخول «ما»، على ما يذهب إليه النحويون، وكان لزوم النون فعل الشرط الوجه لدخول الحرف قبله، إذا كان في خبر غير مبت.

فإن قيل: لم لزمت النون فعل الشرط مع «إن» إذا لحقتها «ما» دون سائر أخواتها؟

وهلا لزمت سائر أفعال الشرط إذا دخلت على حرف المجازاة «ما» كما لزمته مع «إن»، إذ ما ذكروه من الشبه ب «ليفعلن» موجود في سائر الحروف، وقد جاء: (أَينَما تَكُونُوا يُدرِككُمُ المَوتُ) [النساء: ٧٨]، و(أينَ ما تَكُونُوا يَأتِ

بِكُمُ اللهُ) [البقرة: ١٤٨]، و(أَيّاً مَا تَدعُو فَلَهُ الأَسمَاءُ الحُسنَى) [الإسراء: ١١٠]، وكل ذلك لا نون فيه:

الجواب في ذلك: أن النون لم تلحق الشرط مع سائر حروف الجزاء، كما لحقت مع «إن» لاختلاف موضعي «ما» المؤكدة؟

وذلك أنه قد استقبح أن يؤكد الحرف ولا يؤكد الفعل، وله من الرتبة والمزية على الحرف ما للاسم على الفعل فلما أكد الحرف، والفعل أشد تمكناً منه، قبح ترك تأكيده مع تأكيد الحرف، وليس سائر حروف الجزاء مثل «إن» في هذا الموضع لأنها أسماء، وهي حرف، فلا تنكر أن تؤكد هي دون شروطها) [١].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيطانِ نَزغٌ فَاستَعِذ بِاللهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [الأعراف: ٢٠٠] قال ابن عاشور: ((إما) هذه هي (إن) الشرطية اتصلت بها (ما) الزائدة التي تزاد على بعض الأسماء غير أدوات الشروط فتصيرها أدواتها، نحو (مهما) فإن أصلها ماما، ونحو (إذما) و (أينما) و (أيانما) و (حيثما) و (كيفما).

فلا جرم أن (ما) إذا اقترنت بما يدل على الشرط اكتسبته قوة شرطية، فلذلك كتبت (إما) هذه على صورة النطق بها، ولم تكتب مفصولة النون عن (ما)) [٢].

---

(١) . باختصار من: إعراب القرآن للباقولي ٢: ٦٠٤.

(٢) . التحرير والتنوير ٩: ٢٢٩.

٩. قاعدة: ((أي) لَهَا ثلاثةُ مواضع، أحدُها: الاستفهامُ، والآخرُ: الجزاءُ، والثَّالثُ: الخبرُ، فإذا كان استفهاماً أو جزاءً لم تَحتَج إلى صِلَةٍ، وعمل فيها ما بعدَها، ولم يَجُز أن يحمل فيها ما قبلها إلا ما يَجُرُّ، وإذا كانت خبراً احتاجت إلى صلةٍ، ويعمل فيها ما قبلها وما بعدها سِوَى صلتِها)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله سبحانه: (أَيّاً مَا تَدعُو فَلَهُ الأَسمَاءُ الحُسنَى) [الإسراء: ١١٠] قال: (قال النحويون: (أي) في الكلام تقع في ثلاثة مواضع؛ أحدها: الاستفهام، والآخر: الجزاء، والثالث: الخبر، فإذا كان استفهاماً أو جزاءً لم تَحتَج إلى صلة، وعمل فيها ما بعدها، ولم يجز أن يحمل فيها ما قبلها إلا ما يَجُرّ، وإذا كانت خبراً احتاجت إلى صلة نحو صلة الذي، ويعمل فيها ما قبلها وما بعدها سوى صلتها؛ كقولك: لأضربن أيهم في الدار.

قال الفراء: العرب تقول: أيّ وأيّان وأيّون، إذا أفردوا (أيّاً) أنَّثُوها وجمعوها، وأنَّثُوها فقالوا: أيّة وأيّتان وأيّات، وإذا أضافوها إلى ظاهر أفردوها، وذكّروا فقالوا: أيّ الرجلين؟ وأيّ المرأتين؟ وأيّ الرجال؟ وأيّ النساء؟ وإذا أضافوا إلى مُكَنّى المؤنث أنثوا وإلى مُكَنّى المذكر ذكّروا، فقالوا: أيّهما وأيّتهما للمرأتين، قال الله عزَّ وجلَّ: (أَيّاً مَا تَدعُو)، وقال زهير في لُغة من أَنّث:

وزوَّدُوكَ اشتياقاً أَيَّةً سَلَكُوا

يُرادُ أَيّةُ وجهة، فانَّثها حين لم يُضِفها؛ ولو قال: أياً سلكوا، بمعنى: أيّ وجهة، كان جائزاً، ويقول لك قائل: رأيتُ رجلا، فتجيبه: أياً؟ ويقول: رجلين، فتقول: أَيَّين؟ وفي الرجال: أَيّون؟ وفي المرأة: أيّة؟ وفي النساء: أيّات؟ و (ما) في قوله: (أَياً مَا) صلة، كقوله: (جُندٌ مَّا هُنَالِكَ) [ص: ١١]، و (عَمَّا قَلِيلٍ)

[المؤمنون: ٤٠]، و (مِمَّا خَطِيئَاتِهِم) [نوح: ٢٥]، و (تَدعُونَ) في موضع جزم بأي؛ لأنه من حروف الشرط والجزاء، يقول: أيّهم يعط أعط، وعلامة الجزم في تدعوا سقوط النون التي تثبت للرفع في يفعلون، وجواب الشرط (الفاء) في قوله: (فَلَهُ الأَسمَاءُ الحُسنَى)) [١].

وقال ابن عاشور: (و(أي) اسم استفهام في الأصل، فإذا اقترنت بها (ما) الزائدة أفادت الشرط كما تفيده كيف إذا اقترنت بها (ما) الزائدة. ولذلك جزم الفعل بعدها وهو تدعوا شرطا، وجيء لها بجواب مقترن بالفاء، وهو (فَلَهُ الأَسمَاءُ الحُسنَى)) [٢].

وعند قوله تعالى: (لِنَعلَمَ أَيُّ الحِزبَينِ) [الكهف: ١٢] الآية، قال: ((أَيُّ) رفع بأحصى على الابتداء والخبر، ولم يوقع العلم على شيء منهما في الظاهر، وهو في الباطن واقع على ما يتضمنان من القصة، كما تقول: اذهب فاعلم أيهم قام. قال الله تعالى: (سَلهُم أَيُّهُم بِذَلِكَ زَعِيمٌ) [القلم: ٤٠]. و (أَيُّ) من حروف الاستفهام فلا يعمل فيه ما قبله، سوى ما يجرُّ) [٣].

وعند قوله تعالى: (أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمَنِ عِتِيّاً) [مريم: ٦٩] قال: (قال أبو إسحاق: (فأما رفع (أَيُّهُم) فهي القراءة، ويجوز (أيَّهُم) بالنصب، حكاها سيبويه وذكر: أنها قراءة هارون الأعور وفي رفعها ثلاثة أقوال: قال يونس: قوله: (لَننزِعَنَّ) معلقة لم تعمل شيئا، ثم استأنف فقال: (أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمَنِ عِتِيّاً) ومثله عنده قول الشاعر:

---

(١) . التفسير البسيط ١٣: ٥١٠.

(٢) . التحرير والتنوير ١٥: ٢٣٦.

(٣) . التفسير البسيط ١٣: ٥٤٠.

وَلَقَد أَبِيتُ مِن الفَتَاةِ بِمَنزِلٍ ... فَأَبِيتُ لا حَرِجٌ وَلَا مَحرُومُ

والمعنى: فأبيتُ بمنزلة الذي يقال له لا هو حرج ولا محروم. وقال سيبويه: (أَيُّهُم) مبنية على الضم؛ لأنها خالفت أخواتها، واستعمل منها حذف الابتداء تقول: اضرب لأيهم أفضل تريد أيهم هو أفضل [فيحسن الاستعمال بحذف هو، ولا يحسن: اضرب من أفضل، حتى تقول: من هو أفضل، ولا يحسن: كل ما أطيب، حتى تقول: ما هو أطيب، ولا تقول أيضاً: خذ الذي أفضل، حتى تقول: الذي هو أفضل، فلما خالفت ما، ومن، والذي هذا الخلاف بنيت على الضم في الإضافة، والنصب حسن، وإن كنت قد حذفت هو؛ لأن هو قد يجوز حذفها، وقد قرئ: (تَمَاماً عَلَى اَلَذِى أَحسَنَ) [الأنعام: ١٥٤] على معنى الذي هو أحسن). انتهت الحكاية عن أبي إسحاق.

واعلم أن (أيّاً) من الأسماء الموصولة [كمن، وما، والذي إلا أن العرب قد استعملت حذف الراجع إلى الموصول مع أي أكثر من استعمالهم مع الذي، وقد شرح أبو علي الفارسي ما ذكره أبو إسحاق فقال: (ينبغي أن يكون مراد يونس أن الفعل معمل في موضع كل شيعة، وليس يريد أنه غير معمل في شيء البتة، والدليل على ذلك أنه قال فيه: إن ذلك معلق. ولفظ التعليق إنما يستعمل فيما يعمل في الموضع دون اللفظ، ألا تراهم قالوا في علمت أزيد في الدار، أن الفعل معلق وهو معمل في موضع الجملة، وكذلك إذا قال هنا معلق، كان معملا في موضع الجار والمجرور، ولو أراد أنه لا عمل له في لفظ لقال ملغى، ولم يقل معلق، كما تقول في زيد ظننت منطلق، فقوله فيه معلق دلالة على مراده فيه أنه عامل في الموضع، وإن لم يكن عاملا في اللفظ، وإذا كان كذلك كان قول الكسائي في الآية مثل قول يونس؛ لأن الكسائي قال: إن قوله (لَنَنزِعَنَّ مِن

كُلِّ شِيعَةٍ) كقولك: أكلت من طعام، فإذا كان كذلك كان (أَيُهُم) منقطعاً من هذه الجملة وكانت جملة مستأنفة، لا يجيء هذا على مذهب سيبويه؛ لأنه لا يرى في من مثل ما رآه الكسائي من زيادته في الإيجاب، فإن قال قائل: لم زعم سيبويه أنه إذا حذف العائد من الصلة وجب البناء على الضم؟ قيل: إن الصلة تبين الموصول وتوضحه، كما أن المضاف يبين المضاف إليه ويخصصه، فكما أنه لما حذف المضاف إليه من الأسماء التي تبينها الإضافة نحو: قبل، وبعد بنيت، كذلك لما حذفت العائد من الصلة إلى الموصول من هنا بنيت) [1].

قال ابن الوراق: (فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الفَائِدَة فِي استِعمَال (أَي) فِي بَاب الجَزَاء وَهِي لَا تختَص لشَيء، فَهَلا اكتفي بإضافتها؟

فَالجَوَاب فِي ذَلِك: أَنَّهَا استعملت لِمَعنى الِاختِصَار، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: أَي يَأتِي أكرمه، نَاب (أَي) عَن قَولك: إِن يأتني بعض القَوم أكرمه، فَلَمَّا كَانَت اختِصَار لفظ من (إِن)، تضمنها معنى الإِضَافَة، وَلم يكن بُد -أَي: للقَوم- من ذكر المُضَاف والمضاف إِلَيهِ، استعملت فِي بَاب الجَزَاء لما ذَكرنَاهُ من الِاختِصَار) [2].

---

(1) . التفسير البسيط ١٤: ٢٨٩.

(2) . علل النحو لابن الوراق: ٤٣٧.

١٠. قاعدة: (لِكَيفَ معنيانِ: أحدُهما: الاستفهامُ المحضُ، وهو سؤالٌ عن الهيئة، والثَّاني: الشَّرطُ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان والفيروزآبادي، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (فَانظُر كَيفَ كانَ عاقِبَةُ الظَّالِمِينَ) [يونس: ٣٩] قال أبو حيان: (قال ابن عطية: قال الزجاج: كيف، في موضع نصب على خبر كان، لا يجوز أن يعمل فيه انظر، لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه، هذا قانون النحويين لأنهم عاملوا كيف في كل مكان معاملة الاستفهام المحض. في قولك: كيف زيد؟ ولكيف تصرفات غير هذا تحل محل المصدر الذي هو كيفية، وينخلع معنى الاستفهام، ويحتمل هذا الموضع أن يكون منها ومن تصرفاتها قولهم: كن كيف شئت، وانظر قول البخاري: كيف كان بدء الوحي، فإنه لم يستقم انتهى. وقول الزجاج: لا يجوز أن يعمل فيه انظر، وتعليله: يريد لا يجوز أن تعمل فيه انظر لفظا، لكن الجملة في موضع نصب لا نظر معلقة، وهي من نظر القلب. وقول ابن عطية: هذا قانون النحويين إلى آخر تعليله، ليس كما ذكر، بل لكيف معنيان: أحدهما: الاستفهام المحض، وهو سؤال عن الهيئة، إلا أن تعلق عنها العامل فمعناها معنى الأسماء التي يستفهم بها إذا علق عنها العامل. والثاني: الشرط. لقول العرب: كيف تكون أكون وقوله: ولكيف تصرفات إلى آخره، ليس كيف تحل محل المصدر، ولا لفظ كيفية هو مصدر، إنما ذلك نسبة إلى كيف.

وقوله: ويحتمل أن يكون هذا الموضع منها ومن تصرفاتها قولهم: كن كيف شئت، لا يحتمل أن يكون منها، لأنه لم يثبت لها المعنى الذي ذكر من كون كيف بمعنى كيفية وادعاء مصدر كيفية. وأما كن كيف شئت، فكيف ليست بمعنى كيفية، وإنما هي شرطية وهو المعنى الثاني الذي لها. وجوابها محذوف التقدير: كيف شئت فكن، كما تقول: قم متى شئت، فمتى اسم شرط ظرف لا يعمل فيه قم، والجواب محذوف تقديره: متى شئت فقم، وحذف الجواب لدلالة

ما قبله عليه كقولهم: اضرب زيدا إن أساء إليك، التقدير: إن أساء إليك فاضربه، وحذف فاضربه لدلالة اضرب المتقدم عليه. وأما قول البخاري: كيف كان بدء الوحي؟ فهو استفهام محض، إما على سبيل الحكاية كأن قائلا سأله فقال: كيف كان بدء الوحي؟ فأجاب بالحديث الذي فيه كيفية ذلك. والظالمين: الظاهر أنه أريد به الذين من قبلهم، ويحتمل أن يراد به من عاد عليه ضمير بل كذبوا) [1].

وقال الفيروزآبادي (كيف يستعمل على وجهين:

أَحدهما: أَن يكون شرطا فيقتضى فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين؛ نحو كيف تصنعُ أَصنع: ولا يجوز كيف تجلس أَذهبُ باتِّفاق

والثاني: -وهو الغالب- أَن يكون استفهاما، إِمَّا حقيقياً؛ نحو كيف زيدٌ، أَو غير حقيقيّ نحو: (كَيفَ تَكفُرُونَ بِاللهِ) [البقرة: ٢٨] فإِنه أُخرج مُخرَج التَّعجب.

وعن سيبويه أَنَّ (كيف) ظرف، وعن السيرافي والأَخفش أَنها اسم غير ظرف. ورتَّبوا على هذا الخلاف أُموراً.

أَحدها: أَن موضعها عند سيبويه نصب دائما، وعندهما رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره.

الثاني: أَن تقديرها عند سيبويه: في أَيِّ حال، أَو على أَيِّ حال؛ وعندهما، تقديرها في نحو كيف زيد: أَصحيح ونحوه، وفى نحو كيف جاءَ زيد: راكبا جاءَ زيد ونحوه.

الثالث: أَن الجواب المطابق عند سيبويه: على خير ونحوه، وعندهما صحيح أَو سقيم، ونحوه.

---

(١). البحر المحيط ٦: ٦٠.

وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أَحد إن كيف ظرف، إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لمَّا كانت تفسَّر بقولك: على أَيِّ حال، سؤالاً عن الأَحوال العامة سميت ظرفاً؛ لأَنها في تأويل الجارِّ والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً.

ومن زعم أَنها تأتى عاطفة محتجّاً بقول القائل:

إذا قلَّ مال المرءِ لانَت قناتُه ... وهان على الأَدنَى فكيف الأَباعدِ

خُطِّئ في زعمه. ودخول الفاء عليها يزيد خطأه وضوحاً.

وفي الارتشاف: كيف تكون استفهاماً، وهي لتعميم الأَحوال. وإذا تعلَّقت بجملتين فقالوا: تكون للمجازاة من حيث المعنى لا من حيث العمل. وقَصُرت عن أَدوات الشرط بكونها لا يكون الفعلان معها إلَّا متَّفقين؛ نحو كيف تجلس أَجلس. وسيبويه يقول: يجازى بكيف، والخليل يقول: الجزاء به مستكره. انتهى.

وأَما قوله تعالى: (فَكَيفَ إِذَا جِئنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ) [النساء: ٤١] فهو توكيد لما تقدم، وتحقيق لما بعده، على تأويل أَن الله لا يظلم مثقال ذرَّة في الدنيا فكيف في الآخرة. وإذا ضممت إليه ما صحَّ أَن يجازى به تقول: كيف ما تفعل أَفعل.

وقال الفرَّاءُ: كيف لي بفلان؟ فتقول: كلّ الكيفِ والكيفَ، بالجرّ والنصب.

وكل ما أَخبر الله تعالى بلفظ (كيف) عن نفسه فهو استخبار على طريق التنبيه للمخاطب، وتوبيخٌ كما تقدم في الآية) [1].

(١) . بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ٤: ٤٠٢.

المبحث الثاني: قواعد عامة في الشرط

١١. قاعدة: (الشَّرطُ لَهُ صَدرُ الكَلامِ)

هذه القاعدة مستفادة من المنتجب الهمذاني والسمين الحلبي، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَاعلَمُوا أَنَّمَا غَنِمتُم مِن شَيءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُربَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُم آمَنتُم بِاللهِ وَمَا أَنزَلنَا عَلَى عَبدِنَا يَومَ الفُرقَانِ يَومَ التَقَى الجَمعَانِ) [الأنفال: ٤١] قال المنتجب الهمذاني: (وقيل: إن (ما) شرطية، عن الفراء وغيره، والتقدير: أنه ما ..، وَرُدَّ هذا بسبب أَنَّ (أَنَّ) لا تدخل على ما الشرطية إلّا مع العماد؛ لأن الشرط له صدر الكلام كالاستفهام، ولا يجوز حذف العماد في حال السعة والاختيار عند صاحب الكتاب رحمه الله وغيره من المحققين من أهل هذه الصناعة) [١].

وعند قوله تعالى: (وَلَقَد هَمَّت بِهِ وَهَمَّ بِها لَولا أَن رَأى بُرهانَ رَبِّهِ) [يوسف: ٢٤] قال: (وقيل: إنما جعل جواب لولا محذوفاً يدل عليه (هم بها) دون (همَّ بها)، يعني: أن يكون هو الجواب مقدماً، لأن (لولا) لا يتقدم عليها جوابها من قِبَلِ أنه في حكم الشرط، وللشرط صدر الكلام، وهو مع ما في حيزه من الجملتين مثل كلمة واحدة، ولا يجوز تقديم بعض الكلمة على بعض، وأما حذف بعضها إذا دل الدليل عليه فجائز) [٢].

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣: ٢٠٨.

(٢) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣: ٥٦٩.

وعند قوله تعالى: (مَن تُدخِلِ) [آل عمران: ١٩٢] قال السمين الحلبي: («مَن» شرطيةٌ مفعولٌ مقدَّم واجبُ التقديمِ؛ لأنَّ له صدرَ الكلام، و «تُدخِل» مجزوم بها. و (فَقَد أَخزَيتَهُ) جوابُها) [١].

١٢. قاعدة: (النَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ الشَّرطِ تَعُمُّ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن كثير وابن عاشور والشنقيطي، فعند قوله تعالى: (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثلِهِ) [البقرة: ٢٣] قال: (قوله: (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثلِهِ) وقوله في سورة يونس: (بِسُورَةٍ مِثلِهِ) [يونس: ٣٨] يعم كل سورة في القرآن طويلة كانت أو قصيرة؛ لأنها نكرة في سياق الشرط فتعم كما هي في سياق النفي عند المحققين من الأصوليين كما هو مقرر في موضعه، فالإعجاز حاصل في طوال السور وقصارها) [٢].

وعند قوله تعالى: ((نُقَيِّض لَهُ شَيطَاناً) [الزخرف: ٣٦] ذكر في الانتصاف: (في هذه الآية نكتتان: إحداهما: أن النكرة في سياق الشرط تعم، وفيها اضطراب للأصوليين، وإمام الحرمين يختار العموم، واستدرك على الأئمة قولهم: أن النكرة في سياق الإثبات تخص، بأن الشرط يعم فيه، وهو إثبات، ورد عليه الأبياري شارح كتابه رداً عنيفاً، وهذه الآية حجة للإمام من وجهين: لأنه وحد "الشيطان"، ولم يرد إلا الكل، لأن كل إنسان له شيطان، فكيف بالعاشي عن ذكر الله، والثاني: أنه أعاد عليه الضمير مجموعاً في قوله: (وَإِنَّهُم)، ولولا

---

(١). الدر المصون ٣: ٥٣٣.

(٢). تفسير ابن كثير ١: ٢٠٣.

عموم الشمول لما جاز عود ضمير الجمع على واحد، فهذه نكتة توجب للمخالفين سكتة) [1].

وعند قوله سبحانه: (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِنِّي هُدىً) [البقرة: ٣٨] قال ابن عاشور: (هو في معنى العهد أخذه الله على آدم فلزم ذريته أن يتبعوا كل هدى يأتيهم من الله وأن من أعرض عن هدى يأتي من الله فقد استوجب العذاب، فشمل جميع الشرائع الإلهية المخاطب بها طوائف الناس، لوقوع (هدى) نكرة في سياق الشرط وهو من صيغ العموم) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَمَن تَطَوَّعَ خَيراً فَإِنَّ اللهَ شاكِرٌ عَلِيمٌ) [البقرة: ١٥٨] قال: (تذييل لما أفادته الآية من الحث على السعي بين الصفا والمروة بمفاد قوله: من شعائر الله، والمقصد من هذا التذييل الإتيان بحكم كلي في أفعال الخيرات كلها من فرائض ونوافل أو نوافل فقط فليس المقصود من خيرا خصوص السعي لأن خيرا نكرة في سياق الشرط فهي عامة ولهذا عطفت الجملة بالواو دون الفاء لئلا يكون الخير قاصرا على الطواف بين الصفا والمروة) [3].

وعند قوله سبحانه: (وَإِن أَحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ فَأَجِرهُ حَتَّى يَسمَعَ كَلامَ اللهِ ثُمَّ أَبلِغهُ مَأمَنَهُ) [التوبة: ٦] قال: (جيء بلفظ أحد من المشركين دون لفظ مشرك للتنصيص على عموم الجنس، لأن النكرة في سياق الشرط مثلها في سياق النفي- إذا لم تبن على الفتح احتملت إرادة عموم الجنس واحتملت بعض

---

(١) . فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) ١٤: ١٤١.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ٤٤٣.

(٣) . التحرير والتنوير ٢: ٦٤.

الأفراد، فكان ذكر أحد في سياق الشرط تنصيصا على العموم بمنزلة البناء على الفتح في سياق النفي بلا) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (إِن تُبدُوا شَيئاً أَو تُخفُوهُ فَإِنَّ اللهَ كانَ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيماً) [الأحزاب: ٥٤] قال: (كلام جامع تحريضا وتحذيرا ومنبئ عن وعد ووعيد، فإن ما قبله قد حوى أمرا ونهيا، وإذ كان الامتثال متفاوتا في الظاهر والباطن وبخاصة في النوايا والمضمرات كان المقام مناسبا لتنبيههم وتذكيرهم بأن الله مطلع على كل حال من أحوالهم في ذلك وعلى كل شيء، فالمراد من شيئا الأول شيء مما يبدونه أو يخفونه وهو يعم كل ما يبدو وما يخفى لأن النكرة في سياق الشرط تعم) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَإِنَّهُم لَيَصُدُّونَهُم عَنِ السَّبِيلِ وَيَحسَبُونَ أَنَّهُم مُهتَدُونَ) [الزخرف: ٣٧] قال: (في موضع الحال من الضمير في قوله: (فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ) [الزخرف: ٣٦] أي مقارنة صد عن السبيل.

وضميرا إنهم و (يصدون) عائدان إلى (شَيطاناً) [الزخرف: ٣٦]، لأنه لما وقع من متعلقات الفعل الواقع جواب شرط اكتسب العموم تبعا لعموم من في سياق الشرط، فإنها من صيغ العموم، مثل النكرة الواقعة في سياق الشرط، على خلاف بين أيمة أصول الفقه في عموم النكرة الواقعة في سياق الشرط، ولكنه لا يجري هنا لأن عموم شيطانا تابع لعموم من إذ أجزاء جواب الشرط تجري على حكم أجزاء جملة الشرط، فقرينة عموم النكرة هنا لا تترك مجالا للتردد فيه لأجل القرينة لا لمطلق وقوع النكرة في سياق الشرط.

---

(١) . التحرير والتنوير ١٠: ١١٧.

(٢) . التحرير والتنوير ٢٢: ٩٥.

وضمير النصب في (يصدونهم) عائد إلى من لأن من الشرطية عامة فكأنه قيل: كل من يعشو عن ذكر الرحمان نقيض لهم شياطين لكل واحد شيطان) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَلَا يُفلِحُ السَّاحِرُ حَيثُ أَتَى) [طه: ٦٩] . قال الشنقيطي: (قد قدمنا في سورة "بني إسرائيل" أن الفعل في سياق النفي من صيغ العموم؛ لأنه ينحل عند بعض أهل العلم عن مصدر وزمان، وعند بعضهم عن مصدر وزمان ونسبة؛ فالمصدر كامن في مفهومه إجماعاً، وهذا المصدر الكامن في مفهوم الفعل في حكم النكرة فيرجع ذلك إلى النكرة في سياق النفي وهي صيغة عموم عند الجمهور. فظهر أن الفعل في سياق النفي من صيغ العموم، وكذلك الفعل في سياق الشرط؛ لأن النكرة في سياق الشرط أيضاً صيغة عموم. وأكثر أهل العلم على ما ذكرنا من أن الفعل في سياق النفي أو الشرط من صيغ العموم، خلافاً لبعضهم فيما إذا لم يؤكد الفعل المذكور بمصدر؛ فإن أكد به فهو صيغة عموم بلا خلاف) [2].

(١) . التحرير والتنوير ٢٥: ٢١١.

(٢) . أضواء البيان ٤: ٥٥١.

١٣. قاعدة: (اسمُ الشَّرطِ مَتَى كانَ غيرَ ظرفٍ وَجَبَ عَودُ ضميرٍ مِنَ الجوابِ عليه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضعِفُونَ) [الروم: ٣٩] قال: (وقوله: «فأولئك هم» قال الزمخشري: «التفاتٌ حسن، كأنه [قال] لملائكتِه: فأولئك الذين يريدون وجهَ اللهِ بصدقاتِهم هم المُضعِفون. والمعنى: هم المُضعِفُون به؛ لأنه لا بُدَّ مِن ضميرٍ يَرجِعُ إلى ما» انتهى. يعني أنَّ اسم الشرط متى كان غيرَ ظرفٍ وَجَبَ عَودُ ضميرٍ من الجواب عليه) [١].

وعند قوله تعالى: (قُل مَن كَانَ عَدُوّاً لِّجِبرِيلَ فَإِنَّهُ) [البقرة: ٩٧] قال: («مَن» شرطيةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و «كان» خبرُه على ما هو الصحيحُ كما تقدَّم، وجوابُهُ محذوفٌ تقديرُه: مَن كان عدوّاً لجبريلَ فلا وَجهَ لعداوتِه، أو فَليَمُت غَيظاً ونحوُه. ولا جائز أن يكونَ «فإنه نزَّله» جواباً للشرطِ لوجهين، أحدُهما من جهةِ المعنى، والثاني من جهةِ الصناعةِ، أما الأول: فلأنَّ فِعلَ التنزيلِ متحقِّقُ المُضِيِّ، والجزاءُ لا يكون إلَّا مستقبلاً ولقائلٍ أن يقولَ: هذا محمولٌ على التبيين، والمعنى: فقد تبيَّن أنه نَزَّله، كما قالوا في قوله: (وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ [مِن دُبُرٍ فَكَذَبَت) [يوسف: ٢٦] ونحوِه. وأمَّا الثاني: فلأنه لا بد من جملة الجزاء مِن ضميرٍ يعودُ على اسمِ الشرطِ، فلا يجوزُ: مَن يَقُم فزيدٌ منطَلِقٌ، ولا ضميرَ في قولِه: «فإنَّه نَزَّله» يَعُودَ على «مَن» فلا يكونُ جواباً للشرط، وقد جاءَت مواضعُ كثيرةٌ مِن ذلك، ولكنهم أَوَّلُوها على حَذفِ العائدِ فَمِن ذلك قُولُه:

فَمَن تَكُنِ الحضارَةُ أَعجَبَتهُ ... فَأَيَّ رجالِ باديةٍ تَراني

---

(١). الدر المصون ٩: ٤٨.

وقولُه:

فَمَن يَكُ أَمسى بالمدينةِ رَحلُه ... فإني وقَيَّارٌ بها لَغَريبُ

وينبغي أن يُبنَى ذلك على الخلافِ في خبر اسم الشرط. فإن قيل: إنَّ الخبرَ هو الجزاءُ وحدَه –أو هو مع الشرطِ– فلا بدَّ من الضمير، وإن قيل بأنه فعلُ الشرطِ وحدَه فلا حاجَةَ إلى الضميرِ، وقد تقدَّم قولُ أبي البقاء وغيره في ذلك عند قوله تعالى: (فَمَن تَبِعَ هُدَايَ) [البقرة: ٣٨]، وقد صَرَّحَ الزمخشري بأنَّه جوابُ الشرطِ، وفيه النظرُ المذكورُ، وجوابُه ما تقدَّم) [١].

عند قوله عزَّ وجلَّ: (مَن كانَ يُرِيدُ العِزَّةَ فَلِلّهِ العِزَّةُ جَمِيعاً) [فاطر: ١٠] قال: (وقيل: مَن كان يريد العزة التي لا تَعقُبها ذِلَّةٌ، فيكونُ التقديرُ: فهو لا يَنالُها. ودَلَّ على هذه الأجوبةِ قولُه: (فَلِلّهِ العِزَّةُ) وإنما قيل: إن الجوابَ محذوفٌ، وليس هو هذه الجملةَ لوجهين، أحدهما: أنَّ العزَّةَ لله مطلقاً، مِن غيرِ ترتُّبِها على شرطِ إرادةِ أحدٍ. الثاني: أنَّه لا بُدَّ في الجواب مِن ضميرٍ يعودُ على اسم الشرط، إذا كان غيرَ ظرف، ولم يُوجَد هنا ضميرٌ) [٢].

---

(١). الدر المصون ٢: ١٦.

(٢). الدر المصون ٩: ٢١٧.

١٤. قاعدة: ((إن) هي أمُّ حُروفِ الشَّرطِ)

هذه القاعدة مستفادة من النحاس ومكي القيسي والزركشي والمنتجب الهمذاني والسمين الحلبي فعند قوله سبحانه: (وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشرِكِينَ استَجارَكَ فَأَجِرهُ حَتَّى يَسمَعَ كَلامَ اللهِ ثُمَّ أَبلِغهُ مَأمَنَهُ ذلِكَ بِأَنَّهُم قَومٌ لا يَعلَمُونَ) [التوبة: ٦] قال النحاس: (وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشرِكِينَ استَجارَكَ أي من القتل وأَحَدٌ مرفوع بإضمار فعل كالذي بعده وهذا حسن في «إن» وقبيح في أخواتها، ومذهب سيبويه في الفرق بين (إن) وأخواتها أنها لمّا كانت أمّ حروف الشرط لأنها لا تكون لغيره خصّت بهذا، وقال محمد بن يزيد: أما قوله لأنها لا تكون في غيره فغلط لأنها تكون بمعنى «ما») [١].

وقال المنتجب الهمذاني: (فإن قلت: لم جاز إضمار الفعل بعد (إن) ولم يجز بعد غيره مما يجازى به؟ قلت: قيل: لأن (إن) أُمُّ حروف الشرط، ويجوز في الأصول ما لم يجز في الفروع) [٢].

وعند قَوله سبحانه: (وَإِن طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤمِنِينَ اقتَتَلُوا فَأَصلِحُوا بَينَهُما) [الحجرات: ٩] قال مكي القيسي: (ارتَفع طَائِفَتَانِ بإضمار فعل التَّقدِير، وإن اقتتل طَائِفَتَانِ أَو وَإِن كَانَ طَائِفَتَانِ لِأَن إِن للشّرط وَالشّرط لَا يكون إِلَّا بِفعل فَلم يكن بُد من إضمار فعل وَهُوَ مثل (وَإِن أحد من الْمُشركين) وَلَا يجوز حذف الفِعل مَعَ شَيء من حُرُوف الشَّرط العاملة إلا مَعَ إن وَحدهَا، وَذَلِكَ لقوتها وَأَنَّهَا أصل حُرُوف الشَّرط) [٣].

---

(١) . إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٠٩.

(٢) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣: ٢٣٨.

(٣) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٦٨٠.

وقال الزركشي: (أدوات الشرط: حروف وهي إن وأسماء مضمنة معناها ثم منها ما ليس بظرف كمن وما وأي ومهما وأسماء هي ظروف أين وأينما ومتى وحيثما وإذ ما وأقواها دلالة على الشرط دلالة (إن) لبساطتها ولهذا كانت أم الباب.

وما سواها فمركب من معنى (إن) وزيادة معه فمن معناه كل في حكم إن وما معناه كل شيء إن وأينما وحيثما يدلان على المكان وعلى إن وإذ ما ومتى يدلان على الشرط والزمان.

وقد تدخل (ما) على (إن) وهي أبلغ في الشرط من (إن) ولذلك تتلقى بالنون المبني عليها المضارع نحو: (وَإِمَّا تَخافَنَّ مِن قَومٍ خِيانَةً فَانبِذ) [الأنفال: ٥٨]، وقوله تعالى: (إِمَّا يَبلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُما أَو كِلاهُما) [الإسراء: ٢٣].

ومما ضمن معنى الشرط (إذا) وهي ك (إن) ويفترقان في أن (إن) تستعمل في المحتمل المشكوك فيه ولهذا يقبح: إن احمر البسر كان كذا وإن انتصف النهار آتك وتكون (إذا) للجزم، فوقوعه إما تحقيقاً نحو: إذا أطلعت الشمس كان كذا، أو اعتبارا كنا سنذكره.

قال ابن الضائع: ولذلك إذا قيل: (إذا احمر البسر فأنت طالق) وقع الطلاق في الحال عند مالك لأنه شيء لابد منه، وإنما يتوقف على السبب الذي قد يكون وقد لا يكون، وهذا هو الأصل فيهما.

وقد تستعمل (إن) في مقام الجزم لأسباب:

منها: أن تأتي على طريقة وضع الشرطي المتصل الذي يوضع شرطه تقديرا لتبيين مشروطه تحقيقاً كقوله تعالى: (قُل إِن كانَ لِلرَّحمنِ وَلَدٌ) [الزخرف: ٨١]

وقوله تعالى: (لَو كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَاّ اللهُ لَفَسَدَتا) [الأنبياء: ٢٢] وقوله تعالى: (قُل لَو كانَ مَعَهُ آلِهَةٌ) [الإسراء: ٤٢].

ومنها: أن تأتي على طريق تبيين الحال على وجه يأنس به المخاطب وإظهارا للتناصف في الكلام كقوله تعالى: (قُل إِن ضَلَلتُ فَإِنَّما أَضِلُّ عَلى نَفسِي وَإِنِ اهتَدَيتُ فَبِما يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي) [سبأ: ٥٠].

ومنها: تصوير أن المقام لا يصلح إلا بمجرد فرض الشرط كفرض الشيء المستحيل كقوله تعالى: (وَلَو سَمِعُوا مَا استَجابُوا لَكُم) [فاطر: ١٤] والضمير للأصنام ويحتمل منه ما سبق فيه قوله تعالى: (قُل إِن كانَ لِلرَّحمنِ وَلَدٌ) [الزخرف: ٨١].

ومنها: لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب مدلول الشرط وأنه واجب الانتفاء حقيق ألا يكون كقوله تعالى: (أَفَنَضرِبُ عَنكُمُ الذِّكرَ صَفحاً أَن كُنتُم قَوماً مُسرِفِينَ) [الزخرف: ٥] فيمن يكسر (إن) فاستعملت (إن) في مقام الجزم بكونهم (مسرفين) لتصور أن الإسراف ينبغي أن يكون منتفياً، فأجراه لذلك مجرى المحتمل المشكوك.

ومنها: تنبيه المخاطب وتهييجه كقوله تعالى: (كُلُوا مِن طَيِّباتِ مَا رَزَقناكُم وَاشكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُم إِيَّاهُ تَعبُدُونَ) [البقرة: ١٧٢] والمعنى: عبادتكم لله تستلزم شكركم له فإن كنتم ملتزمين عبادته فكلوا من رزقه واشكروه، وهذا كثيرا ما يورد في الحجاج والإلزام تقول: (إن كان لقاء الله حقا فاستعد له).

وكذا قوله تعالى: (إِن كُنتُم بِآياتِهِ مُؤمِنِينَ) [الأنعام: ١١٨] ومنها: التغليب كقوله تعالى: (إِن كُنتُم فِي رَيبٍ مِنَ البَعثِ) [الحج: ٥]، وقوله تعالى: (وَإِن

كُنتُم فِي رَيبٍ مِمَّا نَزَّلنا عَلى عَبدِنا) [البقرة: ٢٣]، فاستعمل (إن) مع تحقق الارتياب منهم؛ لأن الكل لم يكونوا مرتابين فغلب غير المرتابين منهم على المرتابين؛ لأن صدور الارتياب من غير الارتياب مشكوك في كونه، فلذلك استعمل (إن) على حد قوله: (إِن عُدنا فِي مِلَّتِكُم) [الأعرف: ٨٩].

واعلم أن (إن) لأجل أنها لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة كان جوابها معلقاً على ما يحتمل أن يكون وألا يكون، فيختار فيه أن يكون بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه، ليطابق اللفظ والمعنى، فإن عدل عن المضارع إلى الماضي لم يعدل إلا لنكتة، كقوله تعالى: (إِن يَثقَفُوكُم يَكُونُوا لَكُم أَعداءً وَيَبسُطُوا إِلَيكُم أَيدِيَهُم وَأَلسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَو تَكفُرُونَ) [الممتحنة: ٢] فأتى الجواب مضارعا وهو (يكونوا) وما عطف عليه وهو (يبسطوا) مضارعاً أيضاً، وأنه قد عطف عليه (ودوا) بلفظ الماضي وكان قياسه المضارع؛ لأن المعطوف على الجواب جواب، ولكنه لما لم يحتمل ودادتهم لكفرهم من الشك فيها ما يحتمله أنهم إذا ثقفوهم صاروا لهم أعداء وبسطوا أيديهم إليهم بالقتل وألسنتهم بالشتم أتى فيه بلفظ الماضي؛ لأن ودادتهم في ذلك مقطوع بها، وكونهم أعداء وباسطي الأيدي والألسن بالسوء مشكوك، لاحتمال أن يعرض ما يصدهم عنه فلم يتحقق وقوعه.

وأما (إذا) فلما كانت في المعاني المحققة غلب لفظ الماضي معها لكونه أدل على الوقوع باعتبار لفظه في المضارع قال تعالى: (فَإِذا جاءَتهُمُ الحَسَنَةُ قالُوا لَنا هذِهِ وَإِن تُصِبهُم سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسى وَمَن مَعَهُ) [الأعراف: ١٣١] بلفظ الماضي مع (إذا) في جواب الحسنة حيث أريد مطلق الحسنة لا نوع منها ولهذا عرفت تعريف العهد ولم تنكر كما نكر المراد به نوع منها في قوله تعالى: (وَإِن تُصِبهُم

حَسَنَةٌ يَقُولُوا هذِهِ مِن عِندِ اللهِ) [النساء: ٧٨]، وكما نكر الفعل حيث أريد به نوع في قوله تعالى: (وَلَئِن أَصابَكُم فَضلٌ مِنَ اللهِ) [النساء: ٧٣]، وبلفظ المضارع مع إن في جانب السيئة وتنكيرها بقصد النوع.

وقال تعالى: (وَإِذا أَذَقنَا النَّاسَ رَحمَةً فَرِحُوا بِها وَإِن تُصِبهُم سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَت أَيدِيهِم إِذا هُم يَقنَطُونَ) [الروم: ٣٦] لفظ الماضي مع "إذا" والمضارع مع "أن" إلا أنه نكرت الرحمة ليطابق معنى الإذاقة بقصد نوع منها والسيئة بقصد النوع أيضاً

ومن ذلك قوله تعالى: (وَإِذا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي البَحرِ ضَلَّ مَن تَدعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ) [الإسراء: ٦٧] أتى بـ (إذا) لما كان مس الضر لهم في البحر محققاً بخلاف قوله تعالى: (لَا يَسأَمُ الإِنسانُ مِن دُعاءِ الخَيرِ وَإِن مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ قَنُوطٌ) [فصلت: ٤٩]، فإنه لم يقيد مس الشر ها هنا بل أطلقه.

وكذلك قوله تعالى: (وَإِذا أَنعَمنا عَلَى الإِنسانِ أَعرَضَ وَنَأى بِجانِبِهِ وَإِذا مَسَّهُ الشَّرُّ كانَ يَؤُوساً) [الإسراء: ٨٣] فإن اليأس إنما حصل عند تحقق مس الضر له، فكان الإتيان بإذا أدل على المقصود من إن، بخلاف قوله تعالى: (وَإِذا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعاءٍ عَرِيضٍ) [فصلت: ٥١]، فإنه لقلة صبره وضعف احتماله في موقع الشر أعرض والحال في الدعاء، فإذا تحقق وقوعه كان يؤوساً، وأما قوله: (إِنِ امرُؤٌ هَلَكَ) [النساء: ١٧٦] مع أن الهلاك محقق لكن جهل وقته فلذلك جيء بإن، ومثله قوله تعالى: (أَفَإِن ماتَ أَو قُتِلَ) [آل عمران: ١٤٤] فأتى بإن المقتضية للشك والموت أمر محقق، ولكن وقته غير معلوم فأورد مورد المشكوك فيه المتردد بين الموت والقتل.

وأما قوله تعالى: (لَتَدخُلُنَّ المَسجِدَ الحَرامَ إِن شاءَ اللهُ آمِنِينَ) [الفتح: ٢٧] مع أن مشيئة الله محققة فجاء على تعليم الناس كيف يقولون وهم يقولون في كل شيء على جهة الاتباع لقوله تعالى: (وَلا تَقُولَنَّ لِشَيءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذلِكَ غَداً. إِلَّا أَن يَشاءَ اللهُ) [الكهف: ٢٣. ٢٤] فيقول الرجل في كل شيء: إن شاء الله على مخبر به مقطوعاً أو غير مقطوع وذلك سنة متبعة.

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: (وَإِنَّا إِن شَاءَ اللهُ بِكُم لَاحِقُونَ) [١].

ويحتمل أن تكون للإبهام في وقت اللحوق متى يكون.

تنبيه: سكت البيانيون عما عدا (إذا) و(إن) وألحق صاحب البسيط وابن الحاجب (متى) بإن قال: لا تقول: متى طلعت الشمس؟ مما علم أنه كائن بل تقول: متى تخرج أخرج وقال الزمخشري في الفصل بين (متى) و(إذ): إن متى للوقت المبهم وإذا للمعين لأنهما ظرفا زمانٍ، ولإبهام متى جزم بها دون إذا) [٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَإِن كُنتُم فِي رَيبٍ مِّمَّا نَزَّلنَا على عَبدِنَا فَأتُوا) [البقرة: ٢٣] قال السمين الحلبي: (إن حرف شرطٍ يَجزِم فعلينِ شرطاً وجزاءً، ولا يكونُ إلا في المحتملِ وقوعُه، وهي أمُّ ألبابِ، فلذلك يُحذَفُ مجزومُها كثيراً، وقد يُحذَفُ الشرطُ والجزاءِ معاً، قال:

قالَت بناتُ العَمِّ يا سَلمى وإن ... كانَ فقيراً مُعدِماً قالَت: وإن

---

(١) . رواه مسلم كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة، (٢٤٩).

(٢) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٣٥٩.

أي: وإن كان فقيراً تزوجتُه، وتكونُ «إن» نافيةً لتعملُ وتُهمَلُ، وتكون مخففةً وزائدةً باطِّراد وعدمِه، وأجاز بعضُهم أن تكونَ بمعنى إذ، وبعضُهم أن تكونَ بمعنى قد، ولها أحكامٌ كثيرة) [1].

قال ابن الوراق: (إن أصل حُرُوف المجازاة (إن)، وَإِنَّمَا وَجب أَن تكون الأَصل، لِأَنَّهَا لَا تخرج عَن الجَزَاء، وَلَا تختَص بِالِاستِعمَالِ فِي بعض الاشياء دون بعض، وَسَائِر مَا يجازى بِهِ سواهَا قد يخرج من بَاب الجَزَاء إِلَى غَيره.

وَمن الجَزَاء: (من، وَمَا، واي، وَمَتى، وَأَينَ، وأنى) وكل هَذِه تستَعمل استفهاماً، وَتخرج من بَاب الجَزَاء) [2].

١٥. قاعدة: ((إن) و(إِذَا) الشَّرطيَّتان مِن عواملِ الفعلِ لما فيهما مِن مَعنى الشَّرطِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم الزمخشري والمنتجب الهمذاني والقرطبي والسمين الحلبي، فعند قوله تعالى: (وَإِن أَحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ فَأَجِرهُ حَتَّى يَسمَعَ كَلامَ اللهِ ثُمَّ أَبلِغهُ مَأمَنَهُ ذلِكَ بِأَنَّهُم قَومٌ لا يَعلَمُونَ) [التوبة: ٦] قال: (أَحَدٌ مرتفع بفعل الشرط مضمراً يفسره الظاهر، تقديره: وإن

---

(١) . الدر المصون ١: ١٩٦.

(٢) . علل النحو لابن الوراق: ٤٣٥.

استجارك أحد استجارك ولا يرتفع بالابتداء، لأنّ «إن» من عوامل الفعل لا تدخل على غيره) [1].

وقال القرطبي: (أحد: مرفوع بإضمار فعل كالذي بعده. وهذا حسن في (إن) وقبيح في أخواتها. ومذهب سيبويه في الفرق بين (إن) وأخواتها، أنها لما كانت أم حروف الشرط خصت بهذا، ولأنها لا تكون في غيره. وقال محمد بن يزيد: أما قوله: (لأنها لا تكون في غيره) فغلط، لأنها تكون بمعنى (ما) ومخففة من الثقيلة ولكنها مبهمة، وليس كذا غيرها. وأنشد سيبويه:

لَا تَجزَعِي إِن مُنفِساً أَهلَكتُهُ ... وَإِذَا هَلَكتُ فَعِندَ ذَلِكَ فَاجزَعِي) [2].

وعند قوله سبحانه: (إِذَا الشَّمسُ كُوِّرَت) [التكوير: ١] قال الزمخشري: (فإن قلت: ارتفاع الشمس على الابتداء أو الفاعلية؟ قلت: بل على الفاعلية رافعها فعل مضمر يفسره كوّرت، لأنّ «إذا» يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط) [3].

وبعد أن ذكر أبو حيان كلام الزمخشري قال: (ومن طريقته أنه يسمي المفعول الذي لم يسم فاعله فاعلاً، ولا مشاحة في الاصطلاح. وليس ما ذكر من الإعراب مجمعاً على تحتمه عند النحاة، بل يجوز رفع الشمس على الابتداء عند الأخفش والكوفيين؛ لأنهم يجيزون أن تجيء الجملة الاسمية بعد إذا، نحو: إذا زيد يكرمك فأكرمه) [4].

---

(١). الكشاف ٣: ٢٤٨.

(٢). تفسير القرطبي ٨: ٧٧.

(٣). الكشاف ٤: ٧٠٧.

(٤). البحر المحيط ١٠: ٤١٤.

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَإِنِ امرَأَةٌ خَافَت مِن بَعلِهَا نُشُوزاً) [النسا: ١٢٨] قال المنتجب الهمذاني: (رفع (امرَأَةٌ) بإضمار فعل دل عليه (خَافَت)، أي: وإن خافت امرأة خافت، هذا مذهب أهل البصرة.

وقال أهل الكوفة: رفعها بالابتداء، والخبر ما بعده. وليس بسديد ما قالوا؛ لأن حرف الشرط يطلب الفعل لا الاسم)[١].

وقال السمين الحلبي: («امرأةٌ» فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ واجبِ الإضمار، وهذه من باب الاشتغال، ولا يجوزُ رفعُها بالابتداء؛ لأنَّ أداةَ الشرطِ لا يليها إلا الفعلُ عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين، والتقديرُ: «وإن خافت امرأة خافت» ونحوهُ: (وَإِن أَحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ) [التوبة: ٦])[٢].

وقد ذكر ابن الوراق أن (إذا) لها نوعان، فقال: (فَإِن قَالَ قَائِل: قد ذكرت فِي البَاب أَن (إِذا) لَا بُد أَن يذكر بعدهَا فعل، وَقد وجدنَا العَرَب تَقول: خرجت فَإِذا زيد قَائِم، وَقَائِماً؟

قيل لَهُ: إِن (إِذا) تستَعمل على ضَربَينِ:

أَحدهمَا: أَن تكون للزمان المُستَقبل، وَيدخل فِيهَا معنى الشَّرط وَالجَزَاء، فَهَذِهِ الَّتِي لَا بُد أَن يذكر بعدهَا الفِعل.

وَالضَّرب الثَّانِي: أَن تكون (إِذا) بِمَعنى المفاجأة، وظاهرها أَن تكون ظرفا من المَكَان، فَهَذِهِ لَا تحتَاج إِلَى الفِعل، إِذ لَيسَ فِيهَا معنى الشَّرط وَالجَزَاء، فَإِذا قلت: خرجت فَإِذا زيد قَائِم، فزيد: رفع بِالِابتِدَاءِ، وَإِذا: فِي مَوضِع خَبره، ونصبت

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢: ٣٥٢.

(٢) . الدر المصون ٤: ١٠٧.

(قَائِما) على الحَال، وَالعَامِل فِي الحَال فعل تَقدِيره: خرجت فحضرني زيد فِي حَال قِيَامه، أَو فاجأني زيد، فَتكون (إِذا) فِي مَوضِع نصب بِهَذَا الفِعل) [1].

١٦. قاعدة: (الشَّرطُ لَا يَعملُ فِيهِ مَا قَبلَه)

هذه القاعدة مستفادة من القيسي فعند قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالنَّصارى وَالصَّابِئِينَ مَن آمَنَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبِّهِم وَلا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ) [البقرة: ٦٢] قال: (مَن: رفع بِالِابتِدَاءِ وَهِي للشّرط فَلهم: جَوَاب الشَّرط وَهُوَ خبر الِابتِدَاء، وَالجُملَة خبر إِن، وَيجوز أَن تجعَل مَن بَدَلاً من الَّذين فَيبطل الشَّرط؛ لِأَنَّ الشَّرط لَا يعمل فِيهِ مَا قبله، وتكو ن الفَاء فِي فَلهم دخلت لجواب الإِبهَام، كَمَا تدخل مَعَ الَّذِي، تَقول أَن الَّذِي يَأتِيك فَلهُ دِرهَم، وَقَالَ الله جلَّ ذكره: (قُل إِنَّ المَوتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُم) [الجمعة: ٨] وَلَا بُد من مَحذُوف يعود على الَّذين من خبرهم إِذا جعلت من مُبتَدأَة تَقدِيره من آمن مِنهُم) [2].

(وَقَالَ بعض الكُوفِيّين: إِنما لم يعمل لننزعن فِي أَيهم؛ لِأَن فِيهَا معنى الشَّرط والمجازاة، فَلم يعمل مَا قبلهَا فِيهَا، وَالمعنَى لننزعن من كل فرقة إِن تشايعوا أَو لم يتشايعوا كَمَا تَقول: ضربت القَوم أَيهم غضب وَالمعنَى ان غضبوا أَو لم يغضبوا) [3].

---

(١) . علل النحو لابن الوراق: ٢٣٣.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٩٦.

(٣) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٤٦٠.

١٧. قاعدة: (إِنَّمَا جُزِمَت حُرُوفُ الشَّرطِ والجزاءِ، لأنَّها تَقتَضِي جُملَتَينِ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله تعالى: (فَإِن لَم تَفعَلُوا وَلَن تَفعَلُوا) [البقرة: ٢٤] الآية قال: ((لم) حرف يجزم الفعل المضارع، ويقع بعدها بمعنى الماضي، كما يقع الماضي بعد حرف الجزاء بمعنى الاستقبال، ولهذه المشابهة بينها وبين حروف الجزاء اختير الجزم بـ (لم) وإنما جزمت حروف الشرط والجزاء، لأنها تقتضي جملتين كقولك: (إن تضرب أضرب) فلطول ما يقتضيه الشرط والجزاء اختير الجزم، لأنه حذف وتخفيف)[١].

وقد ذكر ابن الوراق علة اختصاص الشرط بالجزم فقال: (فَإِن قَالَ قَائِل: لِمَ صَارَت (لَم) وَأَخَوَاتهَا وحروف الشَّرط تختَص بِالجَزمِ دون غَيرهَا من الإِعرَاب؟

قيل لَهُ: قد بَينا أَن الجَزم لَا بُد من دُخُوله على الفِعل، ليَكُون بِإِزَاءِ الجَرّ فِي الِاسم، وَوَجَب أَن تكون هَذِه العوامل عاملة، لِأَنَّهَا قد لَزِمت الفِعل وأحدثت فِيهِ معنى، وَإِنَّمَا خصت بِالجَزمِ لِأَن الشَّرط وَالجَزَاء يَقتَضِي جملتين، كَقَولِك: إِن تضرب أضرب، فلطول مَا يَقتَضِيهِ الشَّرط وَالجَزَاء اختير لَهُ الجَزم، لِأَنَّهُ حذف وَتَخفِيف.

وَأما لم اختير الجَزم بهَا: فَلِأَنَّهَا ضارعت حُرُوف الجَزَاء من أجل أَن الفِعل المُضَارع يَقع بعدهَا بِمَعنى المَاضِي، كَمَا يَقع المَاضِي بعد حُرُوف الجَزَاء بِمَعنى الِاستِقبَال، فَلَمَّا تشابها من هَذَا الوَجه جعل عملهما الجَزم.

---

(١) . التفسير البسيط ٢: ٢٥٢.

وَأما (لَا) فِي النَّهي: فَإِنَّمَا اختصّت بِالجَزمِ، لِأَن النَّهي نقيض الأَمر، وَالأَمر مَبنِيّ على السّكُون، إِذ لم يكن فِي أَوله اللام، فَجعل النَّهي نظيرا لَهُ فِي اللفظ، فَلهَذَا خص بِالجَزمِ.

وَأما (لَام الأَمر): فَجعلت لَازِمَة للجزم، لاشتراك الأَمر بِاللامِ وَغير اللام فِي المَعنى، وخصت (اللام) بذلك، لِأَنَّهَا تدخل على الغَائِب، فشابهت لَام التَّعرِيف، لِأَنَّهَا لَا تستَعمل للعهد وَلمن هُوَ غَائِب، فأدخلت اللام من بَين سَائِر الحُرُوف لهَذَا المَعنى.

وَأما قَولنَا فِي الكتاب: (أفلم وأفلما)، فَالأَصل (لم)، تدخل عَلَيهَا فَاء العَطف، وواو العَطف، وَألف الِاستِفهَام، والجزم إِنَّمَا هُوَ ب (لم) إِذ كَانَ مَا دخل عَلَيهَا لَا تَأْثِير لَهُ.

وَأما (لما): فالجزم يَقع بهَا، وَبَينهَا وَبَين (لم) فرق، وَذَلِكَ أَن (لم) نفي لِقَولِك: قَامَ زيد، ثمَّ تَقول: لم يقم زيد، فَإِذا قلت: قد قَامَ، فنفيه: لما يقم، وَذَلِكَ أَن (قد) فِيهَا معنى التوقع، فزيدت (مَا) على (لم) يإزاء (قد) الدَّاخِلَة على الفِعل فِي أول الكَلَام.

وَالدَّلِيل على أَن (لما) مُخَالفَة فِي الحكم ل (لم): أَنه يجوز السُّكُوت عَلَيهَا، فَيُقَال فِي الجَواب: لما، وَلَا يذكر بعدهَا شَيء، وَلَا يجوز ذَلِك فِي (لم) فَعلم الفرق بَينهمَا.

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا الَّذِي أحوج إِلَى إمالة لفظ المَاضِي بعد (لم) إِلَى لفظ المُستَقبل؟

قيل لَهُ: لما وَجب ل (لم) عمل للفِعل بِمَا ذَكرنَاهُ، فَلَو ألزموه المَاضِي لما بَان عمله، فَوَجَبَ أَن ينقل لفظ المَاضِي إِلَى لفظ المُستَقبل حَتَّى يتَبَيَّن الجَزم.

فَإِن قيل: أَلَيسَ أصل حُرُوف الشَّرط أَن يَليهَا المُستَقبل، كَقَولِك: إِن تضرب أضرب، ثمَّ جوزوا أَن يَليهَا المَاضِي، فَهَلا استقام مثل هَذَا فِي (لم) وأوقعتم من بعدهَا المَاضِي والمستقبل جَمِيعاً؟

قيل لَهُ: الفَصل بَينهمَا أَن أصل حُرُوف الجَزَاء أَن يَليهَا المُستَقبل، لِأَن الجَزَاء إِنَّمَا يكون فِي المُستَقبل، وَالفِعل المُضَارع أثقل من المَاضِي، إِذ كَانَ أخف مِنهُ.

وَأما (لم): فَالأَصل أَن يَليهَا المَاضِي، وَقد أوجبت العلَّة إِسقَاط الأَصل وَاستِعمَال الثقيل - أَعنِي المُضَارع - فَلم يجز أَن يرجع إِلَيهِ، لأَنهم لَو استعملوا الأَصل الَّذِي هُوَ الخَفِيف، وَقع الجَازِم على غير مَا بني لَهُ، وَالمعنَى لَا يشكل المُضَارع، فَوَجَبَ إِسقَاط الأَصل رَأسا، وَاستِعمَال المُضَارع فِي مَوضِعه، فَلذَلِك افتَرقَا، فاعرفه) [1].

(1) . علل النحو لابن الوراق: ١٩٨.

١٨. قاعدة: (إذا اجتمعَ شرطٌ وقَسَمٌ، وسبَقَ القسمُ فالجوابُ لَهُ إذ لم يَتقدَّمهما ذو خبرٍ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَلَقَد عَلِمُوا لَمَنِ اشتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن خَلاقٍ) [البقرة: ١٠٢] قال: ((لَمَنِ اشتَرَاهُ) في هذه اللام قولان، أحدهما: وهو الظاهر عند النحويين- أنها لام الابتداء المعلقة ل «علم» عن العمل كما تقدم، و «من» موصولة في محل رفع بالابتداء، و «اشتراه» صلتها وعائدها. و(مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن خَلاقٍ) جملة من مبتدأ وخبر ومن زائدة في المبتدأ، والتقدير: ما له خلاق في الآخرة. وهذه الجملة في محلة رفع خبرا ل «من» الموصولة فالجملة من قوله: «ولقد علموا» مقسم عليها كما تقدم، و «لمن اشتراه» غير مقسم عليها، هذا مذهب سيبويه والجمهور.

الثاني وهو قول الفراء، وتبعه أبو البقاء: أن تكون هذه اللام هي الموطئة للقسم، و «من» شرطية في محل رفع بالابتداء، و (مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن خَلاقٍ) جواب القسم، ف «اشتراه» على القول الأول صلة وعلى هذا الثاني هو خبر لاسم الشرط. ويكون جواب الشرط محذوفا؛ لأنه إذا اجتمع شرط وقسم ولم يتقدمهما ذو خبر أجيب سابقهما غالبا، وقد يجاب الشرط مطلقا.

ولا يحذف جواب الشرط إلا وفعله ماض، وقد يكون مضارعاً.

فعلى قول الفراء تكون الجملتان من قوله: (وَلَقَد عَلِمُوا لَمَنِ اشتَرَاهُ) مقسماً عليهما، ونقل عن الزجاج منع قول الفراء فإنه قال: «هذا ليس موضع شرط» ولم يوجه منع ذلك. والذي يظهر في منعه، أن الفعل بعد «من» وهو «اشتراه»

ماض لفظاً ومعنى، فإن الاشتراء قد وقع وانفصل، فجعله شرطاً لا يصح؛ لأن فعل الشرط وإن كان ماضيا لفظا فلا بد أن يكون مستقبلا معنى) [1].

وعند قوله تعالى: (وَلَئِن أَتَيتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبلَتَكَ) [البقرة: ١٤٥] قال: (فيه قولان، أحدهما قول سيبويه وهو أن اللام هي الموطئة للقسم المحذوف و «إن» شرطية، فقد اجتمع شرط وقسم، وسبق القسم فالجواب له إذا لم يتقدمهما ذو خبر، فلذلك جاء الجواب للقسم بما النافية وما بعدها، وحذف جواب الشرط لسد جواب القسم مسده، ولذلك جاء فعل الشرط ماضياً؛ لأنه متى حذف الجواب وجب مضي فعل الشرط إلا في ضرورة، و «تبعوا» وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبل معنى، أي: ما يتبعون لأن الشرط قيد في الجملة والشرط مستقبل فوجب أن يكون مضمون الجملة مستقبلا ضرورة أن المستقبل لا يكون شرطاً في الماضي) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَن لَو كَانُوا) [سبأ: ١٤] قال: (وللناسِ خلافٌ: هل الجوابُ للواوِ أو للقسمِ؟ والذي يَقتَضيه القياسُ أَن يُجابَ أَسبَقُهما كما في اجتماعِه مع الشرطِ الصريحِ ما لم يتقدَّمهما ذو خبرٍ) [3].

---

(١) . باختصار من: الدر المصون ٢: ٤٥.

(٢) . الدر المصون ٢: ١٦٤.

(٣) . الدر المصون ٩: ١٦٩.

١٩. قاعدة: (إذا وقع بعدَ جزاءِ الشرط فعلٌ بعد فاءٍ أو واوٍ جازَ فيه الأوجُهُ الثلاثةُ الرفعُ والنصبُ والجزمُ، وإن توسَّطَ بين الشرطِ والجزاءِ جاز جزمُه ونصبُه وامتنع رفعُه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله تعالى: (فَيَغفِرُ لِمَن يَشاءُ) [البقرة: ٢٨٤] قال: (قوله تعالى: (فَيَغفِرُ) قرأ ابن عامر وعاصم برفع «يغفرُ» و «يعذبُ»، والباقون من السبعةِ بالجزم. وقرأ ابنُ عباس والأعرج وأبو حيوة: «فيغفرَ» بالنصب.

فأمَّا الرفعُ فيجوزُ أَن يكونَ رفعُه على الاستئنافِ، وفيه احتمالان، أحدُهما: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أي: فهو يغفرُ. والثاني: أنَّ هذه جملةٌ فعليةٌ من فعلٍ وفاعلٍ عُطِفَت على ما قبلها. وأمّا الجزمُ فللعطفِ على الجزاءِ المجزوم.

وأمَّا النصبُ فبإضمارِ «أَن» وتكونُ هي وما في حَيِّزها بتأويلِ مصدرٍ معطوف على المصدر المتوهَّم من الفعلِ قبلَ ذلك تقديره: تكن محاسبةٌ فغفرانٌ وعذابٌ. وقد رُوي قولُ النابغة بالأوجهِ الثلاثة وهو:

فإن يَهلِك أبو قابوسَ يَهلِك ... ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ

ونأخذ بعدَه بذِنابِ عيشٍ ... أجَبَّ الظهرِ ليسَ له سَنامُ

بجزمِ «نأخذ» عطفاً على «يَهلك ربيع» ونصبهِ ورفعِه، على ما ذكرتُه لك في «فَيغفر» وهذه قاعدةٌ مطردةٌ: وهي أنه إذا وقع بعدَ جزاءِ الشرط فعلٌ بعد فاءٍ أو واوٍ جازَ فيه هذه الأوجُهُ الثلاثةُ، وإن توسَّطَ بين الشرطِ والجزاءِ جاز جزمُه ونصبُه وامتنع رفعُه نحو: إن تأتني فَتَزُرني أو فتزورَني، أو وتزرني أو وتزورَني)[1].

(١) . الدر المصون ٢: ٦٨٧.

٢٠. قاعدة: (قَد يُحذَفُ جَوَابُ الشَّرطِ لوجود ما يدلُّ عَلَيه)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم النحاس والواحدي والمنتجب الهمذاني، فعند قوله سبحانه: (أَمَّن هذَا الَّذِي يَرزُقُكُم إِن أَمسَكَ رِزقَهُ بَل لَّجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ) [الملك: ٢١] قال النحاس: (أَمَّن هذَا الَّذِي يَرزُقُكُم إِن أَمسَكَ رِزقَهُ وحذف جواب الشرط لأن الأول يدلّ عليه أي إن أمسك رزقه فهل يرزقكم من تعبدون من دونه بَل لَّجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ والأصل لججوا ثم أدغم) [١].

وعند قوله تعالى: (إِن تَتُوبا إِلَى اللهِ فَقَد صَغَت قُلُوبُكُما) [التحريم: ٤] قال الواحدي: (ثم خاطب عائشة وحفصة فقال قوله: (إِن تَتُوبَا إِلَى اللهِ) أي من التعاون على النبي صلى الله عليه وسلم بالإيذاء: (فَقَد صَغَت قُلُوبُكُمَا) قال المفسرون: عدلت ومالت عن الحق، وهما أنهما أحبا ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم من اجتناب جاريته فلذلك صغو قلبيهما، وجواب الشرط محذوف للعلم به على تقدير: كان خيراً لكما) [٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ المُقَرَّبِينَ. فَرَوحٌ) [الواقعة: ٨٨- ٨٩] قال المنتجب الهمذاني: ((فروحٌ) جواب (أما)، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب (أما)، والتقدير: مهما يكن من شيء فله روح إن كان من المقربين فله روح، فحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه، كما حذف الجواب في قولك: أنت ظالم إن فعلت، لدلالة أنت ظالم عليه، هذا مذهب المبرد، ومذهب

---

(١) . إعراب القرآن للنحاس ٤: ٣١٠.

(٢) . التفسير البسيط ٢٢: ١٦.

أبي الحسن: أن الفاء جواب (أما) و (إن)، ومعنى ذلك أن الفاء جواب (أما) وقد سد مسد جواب (إن)، فهو راجع إلى معنى القوله السالف)[1].

٢١. قاعدة: ((حَتَّى) إذا وَقَعَت بَعدَها (إذا) يُحتَمَلُ أن تكونَ بِمَعنى الفاءِ، ويُحتَمَلُ أن تكونَ بِمَعنى إلى أن)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (حَتَّى إِذا جاؤُوكَ يُجادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن هَذَا إِلَّا أَساطِيرُ الأَوَّلِينَ) [الأنعام: ٢٥] قال: (مجيء الجملة الشرطية ب إذا بعد حتى كثير جدا في القرآن، وأول ما وقعت فيه قوله: (وَابتَلُوا اليَتامى حَتَّى إِذا بَلَغُوا النِّكاحَ) [النساء: ٦] وهي حرف ابتداء وليست هنا جارة لـ(إذا) ولا جملة الشرط جملة الجزاء في موضع جر وليس من شرط حتى التي هي حرف ابتداء أن يكون بعدها المبتدأ، بل تكون تصلح أن يقع بعدها المبتدأ ألا ترى أنهم يقولون في نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته أن حتى فيه حرف ابتداء وإن كان ما بعدها منصوبا وحتى إذا وقعت بعدها إذا يحتمل أن تكون بمعنى الفاء.

ويحتمل أن تكون بمعنى إلى أن فيكون التقدير فإذا جاؤوك يجادلونك يقول أو يكون التقدير وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا أي منعناهم من فهم القرآن وتدبره؟ إلى أن يقولوا: إن هذا إلا أساطير الأولين في وقت مجيئهم مجادليك؛ لأن الغاية لا تؤخذ إلا من جواب الشرط لا من الشرط.

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦: ٩١.

وعلى هذين المعنيين يتخرج جميع ما جاء في القرآن من قوله تعالى حتى إذا وتركيب حتى إذا لا بد أن يتقدمه كلام ظاهر نحو هذه الآية ونحو قوله: (فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَاماً فَقَتَلَهُ قَالَ: أَقَتَلتَ) [الكهف: ٧٤]، أو كلام مقدر يدل عليه سياق الكلام، نحو قوله: (آتُونِي زُبَرَ الحَدِيدِ حَتَّى إِذا سَاوَى بَينَ الصَّدَفَينِ قالَ انفُخُوا حَتَّى إِذا جَعَلَهُ نَاراً) [الكهف: ٩٦] التقدير فأتوه بها ووضعها بين الصدفين حتى إذا ساوى بينهما قال: انفخوا فنفخه حتى إذا جعله ناراً بأمره وإذنه قال: آتوني أفرغ، ولهذا قال الفراء: حتى إذا لا بد أن يتقدمها كلام لفظاً أو تقديراً، وقد ذكرنا في كتاب التكميل أحكام حتى مستوفاة ودخولها على الشرط.

ومذهب الفراء والكسائي في ذلك ومذهب غيرهما. وقال الزمخشري: هنا هي حتى التي تقع بعدها الجمل والجملة قوله: إذا جاؤوك يقول الذين كفروا ويجادلونك في موضع الحال انتهى. وهذا موافق لما ذكرناه، ثم قال: ويجوز أن تكون الجارة ويكون إذا جاؤوك في محل الجر بمعنى حتى وقت مجيئهم ويجادلونك حال وقوله: يقول الذين كفروا تفسير والمعنى أنه بلغ تكذيبهم الآيات، إلى أنهم يجادلونك ويناكرونك وفسر مجادلتهم بأنهم يقولون: إن هذا إلا أساطير الأولين فيجعلون كلام الله وأصدق الحديث خرافات وأكاذيب وهي الغاية في التكذيب انتهى.

وما جوزه الزمخشري في إذا بعد حتى من كونها مجرورة أوجبه ابن مالك في التسهيل، فزعم أن إذا تجر بـ حتى. قال في التسهيل: وقد تفارقها، يعني إذا الظرفية مفعولا بها ومجرورة ب حتى أو مبتدأ وما ذهب إليه الزمخشري في تجويزه أن تكون إذا مجرورة ب حتى، وابن مالك في إيجاب ذلك ولم يذكر قولا غيره

خطأ وقد بينا ذلك في كتاب التذييل في شرح التسهيل، وقد وفق الحوفي وأبو البقاء وغيرهما من المعربين للصواب في ذلك فقال هنا أبو البقاء حتى إذا في موضع نصب لجوابها وهو يقول وليس لـ حتى هاهنا عمل وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعمل في الجمل ويجادلونك حال من ضمير الفاعل في جاؤوك وهو العامل في الحال، يقول جواب إذا وهو العامل في إذا انتهى)[1].

وعند قوله تعالى: قوله: (وَابتَلُوا اليَتامى حَتَّى إِذا بَلَغُوا النِّكاحَ) [النساء: ٦] قال السمين الحلبي: (في «حتى» هذه وما أشبهها أعني الداخلةَ على «إذا» قولان، أشهرُهما: أنها حرف غاية دَخَلَت على الجملةِ الشرطية وجوابِها، والمعنى: وابتَلوا اليتامى إلى وقت بلوغِهم واستحقاقِهم دَفعَ أموالِهم بشرطِ إيناس الرُّشد، فهي حرف ابتداء كالداخلة على سائر الجمل كقوله:

وما زالَتِ القَتلى تَمُجُّ دماءها ... بِدَجلَةَ حتى ماءُ دَجلَةَ أَشكَلُ

وقول امرئ القيس:

سَرَيتُ بهم حتى تَكِلَّ مَطِيُّهم ... وحتى الجيادُ ما يُقَدنَ بِأَرسانِ

والثاني: وهو قول جماعة منهم الزجاج وابن دُرُستويه أنَّها حرف جر، وما بعَدها مجرور بها، وعلى هذا ف «إذا» تتمحَّض للظرفيةِ، ولا يكون فيها معنى الشرط، وعلى القولِ الأولِ يكونُ العاملُ في «إذا» ما تخلَّص من معنى جوابِها تقديرُه: إذا بلغوا النكاح راشِدين فادفَعوا.

وظاهرُ عبارةِ بعضهم أنَّ «إذا» ليست بشرطية، قال: وإذا ليست بشرطيةٍ لحصول ما بعدَها، وأجاز سيبويه أن يُجازى بها في الشعرِ، وقال: فَعلوا ذلك

---

(1). البحر المحيط ٤: ٤٧٠.

مضطرين، وإنما جُوزي بها لأنها تحتاج إلى جواب، وبأنه يَليها الفعلُ ظاهراً أو مضمراً، واحتجَّ الخليل على عدمِ شرطيَّتِها بحصولِ ما بعدها، ألا ترى أنك تقول: أجيئك إذا احمرَّ البُسر، ولا تقولُ: إن احمرَّ. قال الشيخ: وكلامُه يدل على أنها تكونُ ظرفاً مجرداً ليس فيها معنى الشرط، وهو مخالفٌ للنحويين، فإنهم كالمجمِعين على أنها ظرفٌ فيها معنى الشرط غالباً، وإن وجد في عبارةِ بعضِهم ما يَنفي كونَها أداةَ شرطٍ فإنما يعني أنها لا يُجزم بها لا أنها لا تكون شرطاً. وقَدَّر بعضهُم مضافاً قال: تقديره: بلغوا حَدَّ النكاح أو وقتَه، والظاهرُ أنه لا يُحتاج إليه، إذ المعنى: صَلَحوا للنكاح) [1].

وقال ابن عاشور: (وحتى ابتدائية، وهي مفيدة للغاية، لأن إفادتها الغاية بالوضع، وكونها ابتدائية أو جارة استعمالات بحسب مدخولها. و(إذا) ظرف مضمن معنى الشرط، وجمهور النحاة على أن (حتى) الداخلة على (إذا) ابتدائية لا جارة.

والمعنى: ابتلوا اليتامى حتى وقت إن بلغوا النكاح فادفعوا إليهم أموالهم وما بعد ذلك ينتهي عنده الابتلاء، وحيث علم أن الابتلاء لأجل تسليم المال فقد تقرر أن مفهوم الغاية مراد منه لازمه وأثره، وهو تسليم الأموال. وسيصرح بذلك في جواب الشرط الثاني) [2].

وعند قوله تعالى: (وَلَقَد صَدَقَكُمُ اللهُ وَعدَهُ إِذ تَحُسُّونَهُم بِإِذنِهِ حَتَّى إِذا فَشِلتُم وَتَنازَعتُم فِي الأَمرِ) [آل عمران: ١٥٢] قال: (و (حتى) هنا جارة و (إذا) مجرور بها.

---

(١) . الدر المصون ٣: ٥٨٣.

(٢) . التحرير والتنوير ٤: ٢٣٨.

و(إذا) اسم زمان، وهو في الغالب للزمان المستقبل وقد يخرج عنه إلى الزمان مطلقا كما هنا، ولعل نكتة ذلك أنه أريد استحضار الحالة العجيبة تبعا لقوله: تحسونهم.

و (إذا) هنا مجردة عن معنى الشرط لأنها إذا صارت للمضي انسلخت عن الصلاحية للشرطية، إذ الشرط لا يكون ماضيا إلا بتأويل لذلك فهي غير محتاجة لجواب فلا فائدة في تكلف تقديره: انقسمتم، ولا إلى جعل الكلام بعدها دليلا عليه وهو قوله: (مِنكُم مَن يُرِيدُ الدُّنيا) إلى آخرها)[1].

٢٢. قاعدة: ((مَهمَا) اسمٌ مضمنٌ مَعنَى الشَّرطِ)

هذه القاعد مستفادة من عدد من العلماء منهم الكرماني والزمخشري والنيسابوري والسمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله تعالى (وَقالُوا مَهما تَأتِنا بِهِ مِن آيَةٍ لِتَسحَرَنا بِها فَما نَحنُ لَكَ بِمُؤمِنِينَ) [الأعراف: ١٣٢] قال الكرماني: ((مَهمَا) اسم تتضمن معنى إن الشرطية، ولهذا جزم، والدليل على أنه اسم رجوع الضمير إليه في قوله (تَأتِنَا بِهِ)، وأصله عند النحوين "مَا"، وهو اسم زيد عليه "مَا"، وهو حرف تأكيد، كما زيد مع أن وغيره من حروف الشرط، فصار "ما ما" فقلبت الألف همزة، ثم قلبت الهمزة هاء.

قال الأخفش: أصله مه أي كف عن ما تقول، ثم استأنف فقال، ما تأتنا به، فهو وحده للشرط، كما في قوله: (مَا يَفتَحِ اللهُ) [فاطر: ٢])[2].

وقال الزمخشري: (مَهما هي «ما» المضمنة معنى الجزاء، ضمت إليها «ما» المزيدة المؤكدة للجزاء في قولك: (متى ما تخرج أخرج)، (أَينَما تَكُونُوا يُدرِككُمُ

---

(١) . التحرير والتنوير ٤: ١٢٧.

(٢) . غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني ١: ٤١٩.

المَوتُ) [النساء: ٧٨]، (فَإِمَّا نَذهَبَنَّ بِكَ) [الزخرف: ٤١] إلا أنّ الألف قلبت هاء استثقالا لتكرير المتجانسين وهو المذهب السديد البصري، ومن الناس من زعم أن «مه» هي الصوت الذي يصوت به الكاف، و «ما» للجزاء، كأنه قيل: كف ما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين.

فإن قلت: ما محل مهما؟ قلت: الرفع بمعنى: أيما شيء تأتنا به. أو النصب، بمعنى: أيما شيء تحضرنا تأتنا به. ومن آية: تبيين لمهما. والضميران في بِهِ وبِها راجعان إلى مهما، إلا أنّ أحدهما ذكر على اللفظ، والثاني أنث على المعنى، لأنه في معنى الآية. ونحوه قول زهير:

وَمَهمَا تَكُن عِندَ امرِئٍ مِن خَلِيقَةٍ ... وَإِن خَالَهَا تَخفَى عَلَى النَّاسِ تُعلَمِ

وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر مَهما تَأتِنا بِهِ مِن آيَةٍ بمعنى الوقت، فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثوّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه)[1].

وبعد أن ذكر أبو حيان كلام الزمخشري قال: (وهذا الذي أنكره الزمخشري من أن مهما لا تأتي ظرف زمان وقد ذهب إليه ابن مالك ذكره في التسهيل وغيره من تصانيفه إلا أنه لم يقصر مدلولها على أنها ظرف زمان بل قال وقد ترد ما ومهما ظرفي زمان وقال في أرجوزته الطويلة المسماة بالشافية الكافية:

وَقَد أَتَت مَهمَا وَمَا ظَرفَينِ فِي ... شَوَاهِدَ مَن يَعتَضِد بِهَا كُفِي

وقال في شرح هذا البيت جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرف مع أن استعمالها ظرفين ثابت في استعمال الفصحاء من العرب وأنشد أبياتا عن العرب زعم منها أن ما ومهما ظرفا زمان وكفانا الرد عليه

---

(١). الكشاف ٢: ١٤٥.

فيها ابنه الشيخ بدر الدين محمد وقد تأولنا نحن بعضها وذكرنا ذلك في كتاب التكميل لشرح التسهيل من تأليفنا) [1].

وقال النيسابوري: (مَهما تَأتِنا: أي شيء، وهو «مه» بمعنى كف، دخلت على «ما» بمعنى الشرط) [2].

وقال السمين الحلبي: («مهما» اسمُ شرطٍ يجزم فعلين، ك «إن» . هذا قولُ جمهور النحاة، وقد يأتي للاستفهام، وهو قليلٌ جداً. وهي اسمٌ لا حرفٌ بدليل عَود الضمير عليها، ولا يعود الضمير على حرف كقوله (مَهمَا تَأتِنَا بِهِ) فالهاء في «به» تعود على «مهما»، وشَذَّ السهيليُّ فزعم أنها قد تأتي حرفاً.

واختلف النحويون في «مهما»: هل هي بسيطة أو مركبة؟ والقائلون بتركيبها اختلفوا: فمنهم مَن قال: هي مركبة مِن ماما، كُرِّرت «ما» الشرطية توكيداً فاستثقل توالي لفظين فأُبدلت ألف «ما» الأولى هاء. وقيل: زيدت «ما» على «ما» الشرطية كما تُزاد على «إن» في قوله: (فَإِمَّا يَأتِيَنَّكُم) [البقرة: ٣٨] فعُمِل العمل المذكور للثقل الحاصل. وهذا قول الخليل وأتباعه من أهل البصرة. وقال قوم: «هي مركبة مِن مَه التي هي اسمُ فعلٍ بمعنى الزجر وما الشرطية، ثم رُكِّبت الكلمتان فصارا شيئاً واحداً».

وقال بعضهم: «لا تركيبَ فيها هنا بل كأنهم قالوا له: مه، ثم قالوا: ما تَأتِنا به» ويُعزى هذان الاحتمالان للكسائي وهذا ليس بشيء؛ لأن ذلك قد يأتي في موضعٍ لا زَجرَ فيه، ولأن كتابتها متصلة ينفي كونَ كلٍ منهما كلمةً مستقلة.

وقال قوم: إنها مركبة من مَه بمعنى اكفف ومَن الشرطية، فأُبدِلَت نونُ «مَن» ألفاً، كما تبدل النونُ الخفيفة بعد فتحة، والتنوين ألفاً. وهذا ليس بشيء،

---

(١) . البحر المحيط ٥: ١٤٩.

(٢) . إيجاز البيان عن معاني القرآن للنيسابوري ١: ٣٣٩.

بل «مَه» على بابها من كونها من انكفف ثم قال: من يستمع. وقال قوم: «بل هي مركبةٌ مِن مَن وما، فأُبدلت نونُ مَن هاءً، كما) [1].

وقال ابن عاشور: (ومهما اسم مضمن معنى الشرط، لأن أصله (ما) الموصولة أو النكرة الدالة على العموم، فركبت معها (ما) لتصييرها شرطية كما ركبت (ما) مع (أي) و (متى) و (أين) فصارت أسماء شرط، وجعلت الألف الأولى هاء استثقالا لتكرير المتجانسين، ولقرب الهاء من الألف فصارت مهما، ومعناها: شيء ما، وهي مبهمة فيؤتى بعدها بمن التبيينية، أي: إن تأتنا بشيء من الآيات فما نحن لك بمؤمنين.

ومهما في محل رفع بالابتداء، والتقدير: أيما شيء تأتينا به، وخبره الشرط وجوابه، ويجوز كونها في محل نصب لفعل محذوف يدل عليه تأتنا به المذكور.

والتقدير: أي شيء تحضرنا تأتينا به) [2].

وقال ابن الوراق: (وَأما (مهما): فَفِيهَا وَجهَان:

أَحدهمَا: أَن يكون الأَصل فِيهَا (مَا)، فزيدت عَلَيهَا (مَا)، كَمَا تزاد على (إِن)، فَصَارَ اللفظ (ماما)، فأبدلوا من الألف الأولى (هَاء)، لِأَنَّهَا من مخرجها، كَرَاهَة لتكرار اللفظ، فَصَارَ اللفظ (مهما)، وَقد بَينا أَن (مَا) تستَعمل فِي غير المجازاة.

وَالثَّانِي: أَن يكون الأَصل فِيهَا (مَه)، مثل (صه) بِمَعنى: اسكُت، ثمَّ زيد عَلَيهَا (مَا)، وَهَذِه أيضاً لَا تختَص بالجزاء.

وَإِنَّمَا سَاغَ دُخُولهَا فِي الجَزَاء، لِأَن الجَزَاء قد يُجَاب بِجَوَاب الشَّرط وَهُوَ غير وَاجِب، فَجَاز أَن يستَعمل بعد أَلفَاظه) [3].

---

(1) . باختصار من الدر المصون ٥: ٤٢٩.

(2) . التحرير والتنوير ٩: ٦٨.

(3) . علل النحو لابن الوراق: ٤٣٥.

٢٣. قاعدة (المجازاةُ إنَّما تَنعقدُ بينَ جُملتينِ أولاهما: فعليَّة لِتلائمَ الشَّرط، وثانيهما: قَد تكونُ اسميَّة وقد تكونُ فعليَّة)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (المجازاة إنما تنعقد بين جملتين أولاهما: فعلية لتلائم الشرط مثل قوله تعالى: (يُرِدِ اللهُ أَن يَهدِيَهُ) [الأنعام: ١٢٥] (إن كُنتَ جِئتَ) [الأعراف: ١٠٦] (استَقَرَّ مَكانَهُ) [الأعراف: ١٤٣] (نُرِيَنَّكَ بَعضَ الَّذِي نَعِدُهُم) [يونس: ٤٦] (يَأتِيَنَّكُم مِنِّي هُدىً) [البقرة: ٣٨].

وثانيهما: قد تكون اسمية وقد تكون فعلية جازمة وغير جازمة أو ظرفية أو شرطية كما يقال: (فَأُولئِكَ يَدخُلُونَ الجَنَّةَ) [النساء: ١٢٤]، (شَرَحَ اللهُ صَدرَهُ لِلإسلامِ) [الزمر: ٢٢]، (فَأتِ بِآيَةٍ) [الشعراء: ١٥٤]، (فَسَوفَ تَرانِي) [الأعراف: ١٤٣]، (إِلَينا مَرجِعُهُم) [يونس: ٧٠]، (فَمَن تَبِعَ هُدايَ) [البقرة: ٣٨].

فإذا جمع بينهما وبين الشرط اتحدتا جملة واحدة نحو قوله: (وَمَن يَعمَل مِنَ الصَّالِحاتِ مِن ذَكَرٍ أَو أُنثى وَهُوَ مُؤمِنٌ فَأُولئِكَ يَدخُلُونَ الجَنَّةَ) [النساء: ١٢٤] وقوله سبحانه: (فَمَن يُرِدِ اللهُ أَن يَهدِيَهُ يَشرَح صَدرَهُ لِلإسلامِ) [الأعراف: ١٢٥]، وقوله: (إِن كُنتَ جِئتَ بِآيَةٍ فَأتِ بِها) [الأعراف: ١٠٦]، وقوله: (فَإِنِ استَقَرَّ مَكانَهُ فَسَوفَ تَرانِي) [الأعراف: ١٤٣]، وقوله: (وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعضَ الَّذِي نَعِدُهُم أَو نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَينا مَرجِعُهُم) [يونس: ٤٦]، وقوله: (فَإِمَّا يَأتِيَنَّكُم مِنِّي هُدىً فَمَنِ اتَّبَعَ هُدايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشقى) [طه: ١٢٣] فالأولى من جملة المجازاة تسمى شرطاً والثانية تسمى جزاء ويسمي المناطقة الأول مقدماً والثاني تالياً.

فإذا انحل الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عادة الكلام جملتين كما كان فإن قيل: فمن أي أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من الجملتين.

قلنا: قال صاحب المستوفى: العبرة في هذا بالتالي إن كان التالي قبل الانتظام جازما كان هذه الشرطية جازمة -أعني خبرا محضا- ولذلك جاز أن توصل بها الموصولات كما في قوله تعالى: (الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُم فِي الأَرضِ أَقامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكاةَ) [الحج: ٤١] وإن لم يكن جازما لم تكن جازمة بل إن كان التالي أمرا فهي في عداد الأمر كقوله تعالى: (إِن كُنتَ جِئتَ بِآيَةٍ فَأتِ بِها إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) [الأعراف: ١٠٦] وإن كانت رجاء فهي في عداد الرجاء كقوله تعالى: (فَإِنِ استَقَرَّ مَكانَهُ فَسَوفَ تَرانِي) [الأعراف: ١٤٣] أي: فهذا التسويف بالنسبة إلى المخاطب فإن جعلت سوف بمعنى أمكن كان الكلام خبرا صرفا فأما الفاء التي تلحق التالي معقبة فللاحتياج إليها حيث لا يمكن أن يرتبط التالي بذاته ارتباطا وذلك إن كان افتتح بغير الفعل كقوله: (فَأَينَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجهُ اللهِ) [البقرة: ١١٥] وقوله سبحانه: (مَن جاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشرُ أَمثالِها) [الأنعام: ١٦٠] لأن الاسم لا يدل على الزمان فيجازى به.

وكذلك الحرف إن كان مفتتحاً بالأمر كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جاءَكُم فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا) [الحجرات: ٦]؛ لأن الأمر لا يناسب معناه الشرط، فإن كان مفتتحاً بفعل ماض أو مستقبل ارتبط بذاته، نحو قولك: إن جئتني أكرمتك، ونحو قوله تعالى: (إِن تَنصُرُوا اللهَ يَنصُرُكُم) [محمد: ٧]، وكذا قوله: (وَإِن تَعدِل كُلَّ عَدلٍ لَا يُؤخَذ مِنها) [الأنعام: ٧٠]؛ لأن هذه كالجزء من الفعل وتخطاها العامل وليست ك "إن" في قوله تعالى: (وَإِن تَدعُهُم إِلَى الهُدى فَلَن يَهتَدُوا إِذاً أَبَداً) [الكهف: ٥٧].

فإن قيل: فما الوجه في قوله تعالى: (إِن تَتُوبا إِلَى اللهِ فَقَد صَغَت قُلُوبُكُما) [التحريم: ٤]، وقوله: (وَمَن عادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنهُ) [المائدة: ٩٥].

قلنا: الأظهر أن يكون كل واحد منهما محمولاً على الاسم، كما أن التقدير "فأنتما قد صغت قلوبكما"، و"فهو ينتقم الله منه"، يدلك على هذا أن صغت لو جعل نفسه الجزاء للزم أن يكتسب من الشرط معنى الاستقبال، وهذا غير مسوغ هنا، ولو جاز لجاز أن تقول: أنتما إن تتوبا إلى الله صغت أو فصغت قلوبكما، لكن المعنى: إن تتوبا فبعد صغو من قلوبكما ليتصور فيه معنى الاستقبال، مع بقاء دلالة الفعل على الممكن، وأن ينتقم لو جعل وحده جزاء لم يدل على تكرار الفعل، كما هو الآن والله أعلم بما أراد) [1].

٢٤. قاعدة: ((أيَّما) (أي) اسمٌ موصولٌ مبهمٌ مثلُ (ما). وزِيدَت بعدها (ما) للتَّأكِيدِ فيُشبِه أسماءَ الشَّرطِ، ويُجعلُ له جواب كجوابِ الشَّرطِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم المنتجب الهمذاني والسمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (قالَ ذلِكَ بَينِي وَبَينَكَ أَيَّمَا الأَجَلَينِ قَضَيتُ فَلا عُدوانَ عَلَيَّ) [القصص: ٢٨] قال المنتجب الهمذاني: (وقوله: (أَيَّمَا الأَجَلَينِ قَضَيتُ) (أي): شرطية منصوبة بقوله: (قَضَيتُ) و (ما) صلة مؤكدة، و (الأَجَلَينِ) جر بالإضافة، والتقدير والمعنى: أي المدتين من الثماني

(١) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٣٥١.

أو العشر قضيت، أي: وفيتك إياه وفرغت منه، و (قَضَيتُ) في موضع الجزم بقوله: (أَيَّمَا)) [1].

وقال السمين الحلبي: (قوله: (أَيَّمَا الأجلين) «أيّ» شرطيةٌ. وجوابُها «فلا عُدوانَ» عليَّ. وفي «ما» هذه قولان، أشهرُهما: أنها زائدةٌ كزيادتِها في أخواتِها مِن أدواتِ الشرط. والثاني: أنها نكرةٌ. والأَجَلَين بدلٌ منها. وقرأ الحسن وأبو عمرٍو في رواية أَيما» بتخفيفِ الياءِ.

وقرأ عبد الله «أَيَّ الأَجَلَينِ ما قَضَيتُ» بإقحام «ما» بين «الأجلين» و «قَضَيتُ» . قال الزمخشري: «فإن قلتَ: ما الفرقُ بين موقعَي زيادةِ» ما «في القراءتين؟ قلت: وقعَت في المستفيضة مؤَكِّدةً لإِبهامِ» أيّ «زائدةً في شِياعِها، وفي الشاذَّة تأكيداً للقضاءِ كأنه قال: أيَّ الأجلين صَمَّمتُ على قضائه، وجَرَّدت عَزيمتي له») [2].

وقال ابن عاشور: (و (أيما) منصوب ب قضيت. و (أي) اسم موصول مبهم مثل (ما) . وزيدت بعدها (ما) للتأكيد ليصير الموصول شبيها بأسماء الشرط لأن تأكيد ما في اسم الموصول من الإبهام يكسبه عموما فيشبه الشرط فلذلك جعل له جواب كجواب الشرط. والجملة كلها بدل اشتمال من جملة ذلك بيني وبينك لأن التخيير في منتهى الأجل مما اشتمل عليه التعاقد المفاد بجملة ذلك بيني وبينك) [3].

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥: ١٣٠.

(٢) . باختصار من: الدر المصون ٨: ٦٦٦.

(٣) . التحرير والتنوير ٢٠: ١١٠.

٢٥. قاعدة: ((لَو) لا يَلِيهَا إلَّا الفِعل ظَاهراً أو مُضمَراً لأنَّها بِمنزلةِ حروفِ الشَّرطِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم النحاس والقيسي والجرجاني وابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَلَو أَنَّهُم آمَنُوا وَاتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِن عِندِ اللهِ خَيرٌ لَو كانُوا يَعلَمُونَ) [البقرة: ١٠٣] قال: وَلَو أَنَّهُم آمَنُوا موضع أنّ موضع رفع أي لو وقع إيمانهم، ولَو لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا لأنها بمنزلة حروف الشرط إذ كانت لا بدلها من جواب وأن يليها الفعل. قال محمد بن يزيد: وإنما لم يجاز بها لأن سبيل حروف المجازاة كلّها أن تقلب الماضي إلى معنى المستقبل فلمّا لم يكن هذا في «لو» لم يجز أن يجازى بها. قال الأخفش سعيد: ليس «للو» هنا جواب في اللفظ ولكن في المعنى، والمعنى لأثيبوا) [١].

وعند قوله تعالى: (كَذلِكَ العَذابُ وَلَعَذابُ الآخِرَةِ أَكبَرُ لَو كانُوا يَعلَمُونَ) [القلم: ٣٣] قال: (لَو كانُوا يَعلَمُونَ «لو» لا يليها إلَّا الفعل، لشبهها بحروف الشرط) [٢].

وعند قوله سبحانه: (يَغفِر لَكُم مِن ذُنُوبِكُم وَيُؤَخِّرَكُم إِلى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللهِ إِذا جاءَ لا يُؤَخَّرُ لَو كُنتُم تَعلَمُونَ) [نوح: ٤] قال: (لَو كُنتُم تَعلَمُونَ: لم يجزم بـ (لو) الفعل المستقبل لمخالفتها حروف الشرط في أنها لا تردُّ الماضي إلى المستقبل) [٣].

---

(١) . إعراب القرآن للنحاس ١: ٧٢.

(٢) . إعراب القرآن للنحاس ٥: ٩.

(٣) . إعراب القرآن للنحاس ٥: ٢٦.

وعند قوله سبحانه: (وَلَو أَنَّهُم آمَنُوا وَاتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِن عِندِ اللهِ خَيرٌ) [البقرة: ١٠٣] قال القيسي: (أَن فِي مَوضِع رفع بِفعل مُضمر تَقدِيره وَلَو وَقع أَيمَانهم وَلَو حَقّهَا أَن يَليهَا الفِعل أما مضمرا أَو مظهرا؛ لِأَن فِيهَا معنى الشَّرط وَالشّرط بِالفِعلِ أولى، وَكَذَلِكَ قَوله: (وَإِن أَحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ) [التوبة: ٦] أُحدُ مَرفُوع بِفعل مُضمر تَقدِيره وان استجارك أحد من المُشركين استجارك وَكَذَلِكَ عِند البَصرِيين إِذا السَّمَاء انشقت وَإِذا السَّمَاء كورت وَإِذا السَّمَاء انفطرت وَشبه ذَلِك كُله مَرفُوع بِفعل مُضمر لِأَن إِذا فِيهَا معنى المجازاة فَهِيَ بِالفِعلِ أولى فالفعل مُضمر بعدهَا وَهُوَ الرافع للاسم وَهُوَ كثير فِي القُرآن فاعرفه وَلَا بُد للو من جَوَاب مضمر أَو ظاهر وَإِنَّمَا لم تجزم لَو على مَا فِيهَا من معنى الشَّرط لِأَنَّهَا خَالَفت حُرُوف الشَّرط وَذَلِكَ أَنَّهَا لَا ترد المَاضِي بِمَعنى الِاستِقبَال كَمَا ترده حُرُوف الشَّرط، إِذ الشَّرط لَا يكون إِلَّا بمستقبل فامتنعت من العَمَل لذَلِك قَوله لمثوبة مُبتَدأ وَخير خَبره وَاللام جَوَاب لَو) [(١)].

وعند قَوله تعالى: (قُل لَو أَنتُم تَملِكُونَ خَزائِنَ رَحمَةِ رَبِّي إِذاً لَأَمسَكتُم خَشيَةَ الإِنفاقِ) [الإسراء: ١٠٠] قال: ((لَو) لَا يَليهَا إِلَّا الفِعل لِأَن فِيهَا معنى الشَّرط فَإِن لم يظهر أضمر فَهُوَ مُضمر فِي هَذَا وَأَنتُم رفع بِالفِعلِ المُضمر) [(٢)].

وعند قوله تعالى: (وَلَو شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمعِهِم وَأَبصارِهِم) [البقرة: ٢٠] قال الجرجاني: (معنى (لو) كمعنى الشرط، وهو يكون في الماضي والمستقبل، قال الله تعالى: (أَفَلَم يَيأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَو يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً) [الرعد: ٣١] وأكثر جوابها باللام. وعدم ما يليها من الفعل لعدم الفعل الذي هو

(١). مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ١٠٧.

(٢). مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٤٣٥.

جوابُهَا، والموجبُ مما يليها ومن حولها في اللفظ منفيّ في المعنى، والمنفيُّ في اللفظ موجبٌ في المعنى)[1].

((لو) حرف شرط للماضي. ويقلّ في المستقبل. وقال سيبويه: حرف لِمَا كان سيقع لوقوع غيره. وقال غيره: حرف امتناعٍ لامتناع. وقيل: لمجرّد الربط. وقيل: الصحيح أَنه في الماضي لامتناع ما يليه، واستلزام تاليه، ثم ينتفى الثاني إن ناسب ولم يخلف المقدَّمَ غيره، نحو: (لَو كَانَ فِيهِمَآ آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا) [الأنبياء: ٢٢]؛ لا إن خلفه؛ نحو: لو كان إنسانا لكان حيوانا. ويثبت إن لم يناف وناسب بالأَولى، كلو لم يخف لم يعصِ، أو المساوي: كلو لم تكن رَبيبته لَمَا حَلَّت للرضاع، أَو الأَدون؛ كقولك: لو انتفت أُخوّة النّسب لما حلَّت للرضاع.

وترد للتمنّي والعَرض، والتقليل، نحو: ولو بظِلفٍ مُحرقٍ.

وتكون مصدريّة بمنزلة أَن، إِلَاّ أَنها لا تنصب، نحو قوله تعالى: (وَدُّوا لَو تُدهِنُ) [القلم: ٩]، وقوله تعالى: (يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ) [البقرة: ٩٦].

وقد ورد بمعنى إِن، نحو قوله تعالى: (وَمَآ أَنتَ بِمُؤمِنٍ لَّنَا وَلَو كُنَّا صَادِقِينَ) [يوسف: ١٧]، وقوله تعالى: (لَا يَستَوِي الخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَو أَعجَبَكَ كَثرَةُ الخَبِيثِ) [المائدة: ١٠٠]، (وَلَو أَعجَبَكَ حُسنُهُنَّ) [الأحزاب: ٥٢]، ولو جاء على فرس.

وقولنا: لو شرط للماضي معناه أَن لو يفيد عقد السببيّة والمسببّية بين الجملتين بعدها، وبهذا يجامع إِنَّ الشرطية؛ وبتقييد الشرط بالماضي يفارق إِن،

(١) . درج الدرر في تفسير الآي والسور للجرجاني ١: ١١٩.

فإنها للمستقبل. ومع تنصيص النحاة على قلة ورود لو للمستقبل فإنهم أَوردوا لها أَمثلة.

وقد أَكثر الخائضون القول فى لو الامتناعية. وعبارة سيبويه مقتضِية أَن التالى فيها كان بتقدير وقوع المقدّم قريب الوقوع؛ لإتيانه بالسين فى قوله: سيقع. وأَمَّا عبارة المعربين: أَنها حرف امتناع لامتناع فقد ردّها جماعة من مشايخنا المحقِّقين، قالوا: دعوى دلالتها على الامتناع مطلقا منقوضة بمالا قِبَل به. ثم نقضوا بمثل قوله تعالى: (وَلَو أَنَّما فِي الأَرضِ مِن شَجَرَةٍ أَقلامٌ وَالبَحرُ يَمُدُّهُ مِن بَعدِهِ سَبعَةُ أَبحُرٍ مَا نَفِدَت كَلِماتُ اللهِ) [لقمان: ٢٧]، قالوا: فلو كانت حرف امتناع لامتناع لزم نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأَرض من شجرة أَقلاماً تكتب الكلماتِ، وكون البحر الأَعظم بمنزلة الدواة، وكون السبعة الأَبحر مملوءات مِدَاداً وهي تَمُد ذلك البحر؛ وقول عُمَر رضى الله عنه: نعم العبد صُهَيب لو لم يخف الله لم يعصه. قالوا: فيلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وهو عكس المراد.

ثم اضطربت عباراتهم. وكان أَقربها إلى التحقيق كلام شيخنا أَبى الحسن بن عبد الكافي، فإنه قال: تتبَّعت مواقع (لو) من الكتاب العزيز، والكلام الفصيح، فوجدت المستمرّ فيها انتفاءَ الأَوّل وكون وجوده لو فرض مستلزماً لوجود الثاني. وأَمَّا الثاني فإن كان الترتيب بينه وبين الأَوّل مناسباً ولم يخُلف الأَوّل غيره فالثاني منتف في هذه الصورة؛ كقوله تعالى: (لَو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا) [الأنبياء: ٢٢]، وكقول القائل: لو جئتني لأَكرمتك. لكن المقصود الأَعظم في المثال الأَوّل نفى الشرط ردًّا على من ادّعاه، وفى المثال الثاني أَن الموجب لانتفاء الثاني هو انتفاء الأَوّل لا غير. وإن لم يكن الترتيب بين الأَول والثاني مناسباً لم

يدلَّ على انتفاء الثاني، بل على وجوده من باب الأَولى، مثل: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه، فإن المعصية منفيَّة عند عدم الخوف. فعند الخوف أَولى.

وإن كان الترتيب مناسباً ولكن الأَول عند انتفائه شيء آخر يخلفه بما / يقتضي وجود الثاني فالثاني غير منتفٍ، كقولنا: لو كان إنساناً لكان حيواناً؛ فإنه عند انتفاءِ الإنسانية قد يخلفها غيرها مِمَّا يقتضي وجود الحيوانيّة. وهذا ميزان مستقيم مطَّرد حيث وردت لو وفيها معنى الامتناع) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَلَتَجِدَنَّهُم أَحرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ أَلفَ سَنَةٍ وَما هُوَ بِمُزَحزِحِهِ مِنَ العَذابِ أَن يُعَمَّرَ) [البقرة: ٩٦] قال ابن عاشور: (و (لو) للتمني وهو حكاية للفظ الذي يودون به والمجيء فيه بلفظ الغائب مراعاة للمعنى ويجوز أن تكون (لو) مصدرية والتقدير يود أحدهم تعمير ألف سنة.

وقوله: لو يعمر ألف سنة بيان ليود أي يود ودا بيانه لو يعمر ألف سنة، وأصل (لو) أنه حرف شرط للماضي أو للمستقبل فكان أصل موقعه مع فعل يود ونحوه أنه جملة مبينة لجملة يود على طريقة الإيجاز والتقدير في مثل هذا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة لما سئم أو لما كره فلما كان مضمون شرط (لو) ومضمون مفعول يود واحدا استغنوا بفعل الشرط عن مفعول الفعل فحذفوا المفعول ونزل حرف الشرط مع فعله منزلة المفعول فلذلك صار الحرف مع جملة الشرط في قوة المفعول فاكتسب الاسمية في المعنى فصار فعل الشرط مؤولا بالمصدر المأخوذ منه ولذلك صار حرف (لو) بمنزلة أن المصدرية نظرا لكون الفعل الذي بعدها صار مؤولا بمصدر فصارت جملة الشرط مستعملة في معنى

---

(١) . باختصار من: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ٤: ٤٤٧.

المصدر استعمالا غلب على (لو) الواقعة بعد فعل يود وقد يلحق به ما كان في معناه من الأفعال الدالة على المحبة والرغبة.

هذا تحقيق استعمال لو في مثل هذا الجاري على قول المحققين من النحاة، ولغلبة هذا الاستعمال وشيوع هذا الحذف ذهب بعض النحاة إلى أن (لو) تستعمل حرفاً مصدرياً، وأثبتوا لها من مواقع ذلك موقعها بعد يود ونحوه، وهو قول الفراء وأبي علي الفارسي والتبريزي والعكبري وابن مالك، فيقولون: لا حذف ويجعلون (لو) حرفا لمجرد السبك بمنزلة أن المصدرية والفعل مسبوكا بمصدر، والتقدير: يود أحدهم التعمير وهذا القول أضعف تحقيقا وأسهل تقديرا) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَلَو يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذ يَرَونَ العَذابَ أَنَّ القُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللهَ شَدِيدُ العَذابِ) [البقرة: ١٦٥] قال: (وقد جاء (لو) في مثل هذا التركيب بشرط مضارع ووقع في كلام الجمهور من النحاة أن لو للشرط في الماضي وأن المضارع إذا وقع شرطا لها يصرف إلى معنى الماضي إذا أريد استحضار حالة ماضية، وأما إذا كان المضارع بعدها متعيناً للمستقبل فأوله الجمهور بالماضي في جميع مواقعه، وتكلفوا في كثير منها كما وقع لصاحب «المفتاح»، وذهب المبرد وبعض الكوفيين إلى أن لو حرف بالمعنى إن لمجرد التعليق لا للامتناع، وذهب ابن مالك في «التسهيل» و «الخلاصة» إلى أن ذلك جائز لكنه قليل، وهو يريد القلة النسبية بالنسبة لوقوع الماضي وإلا فهو وارد في القرآن وفصيح العربية.

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٦١٨.

والتحقيق أن الامتناع الذي تفيده (لو) متفاوت المعنى، ومرجعه إلى أن شرطها وجوابها مفروضان فرضاً وغير مقصود حصول الشرط فقد يكون ممكن الحصول وقد يكون متعذراً، ولذلك كان الأولى أن يعبر بالانتفاء دون الامتناع؛ لأن الامتناع يوهم أنه غير ممكن الحصول، فأما الانتفاء فأعم، وأن كون الفعل بعدها ماضياً أو مضارعاً ليس لمراعاة مقدار الامتناع، ولكن ذلك لمقاصد أخرى مختلفة بالاختلاف مفاد الفعلين في مواقعها في الشروط وغيرها، إذ كثيراً ما يراد تعليق الشرط بـ(لو) في المستقبل) [1].

وعند قوله تعالى: (وَدَّت طائِفَةٌ مِن أَهلِ الكِتابِ لَو يُضِلُّونَكُم وَما يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُم وَما يَشعُرُونَ) [آل عمران: ٦٩] قال: (وجملة: (لَو يُضِلُّونَكُم) مبينة لمضمون جملة ودت، على طريقة الإجمال والتفصيل. فلو شرطية مستعملة في التمني مجازاً؛ لأن التمني من لوازم الشرط الامتناعي. وجواب الشرط محذوف يدل عليه فعل ودت تقديره: لو يضلونكم لحصل مودودهم، والتحقيق أن التمني عارض من عوارض لو الامتناعية في بعض المقامات. وليس هو معنى أصليا من معاني لو) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَماتُوا وَهُم كُفَّارٌ فَلَن يُقبَلَ مِن أَحَدِهِم مِلءُ الأَرضِ ذَهَباً وَلَوِ افتَدى بِهِ) [آل عمران: ٩١] قال: (وقوله: (وَلَوِ افتَدى بِهِ) جملة في موقع الحال، والواو واو الحال، أي لا يقبل منهم ولو في حال فرض الافتداء به، وحرف (لو) للشرط وحذف جوابه لدلالة ما قبله عليه، ومثل هذا الاستعمال شائع في كلام العرب، ولكثرته قال كثير من النحاة: إن لو وإن

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٩٥.

(٢) . التحرير والتنوير ٣: ٢٧٨.

الشرطيتين في مثله مجردتان عن معنى الشرط لا يقصد بهما إلا المبالغة، ولقبوهما بالوصليتين: أي أنهما لمجرد الوصل والربط في مقام التأكيد. وترددوا أيضاً في إعراب الجملة الواقعة هذا الموقع، وفي الواو المقترنة بها، والمحققون على أنها واو الحال وإليه مال الزمخشري، وابن جني، والمرزوقي. ومن النحاة من جعل الواو عاطفة على شرط محذوف هو ضد الشرط المذكور: كقوله تعالى: (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسطِ شُهَداءَ لِلَّهِ وَلَو عَلى أَنفُسِكُم) [النساء: ١٣٥]. ومن النحاة من جعل الواو للاستئناف، ذكره الرضي رادا عليه، وليس حقيقا بالرد: فإن للاستئناف البياني موقعا مع هذه الواو.

هذا وإن مواقع هذه الواو تؤذن بأن الشرط الذي بعدها شرط مفروض هو غاية ما يتوقع معه انتفاء الحكم الذي قبلها، فيذكره المتكلم لقصد تحقق الحكم في سائر الأحوال كقول عمرو بن معد يكرب:

لَيسَ الجَمَالُ بِمِئزَرٍ ... فَاعلَم وَإِن ردّيت بردا

ولذلك جرت عادة النحاة أن يقدروا قبلها شرطا هو نقيض الشرط الذي بعدها فيقولون في مثل قوله: وإن رديت برداً –إن لم ترد بردا بل وإن رديت برداً– .

ولأجل ذلك، ورد إشكال على هذه الآية: لأن ما بعد ولو فيها هو عين ما قبلها، إذ الافتداء هو عين بذل ملء الأرض ذهبا، فلا يستقيم تقدير إن لم يفتد به بل ولو افتدى به، ولذلك احتاج المفسرون إلى تأويلات في هذه الآية: فقال الزجاج المعنى لن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ينفقه في الدنيا ولو افتدى به في الآخرة، أي لا يفديهم شيء من العذاب، وهذا الوجه بعيد، إذ لا

يقدر أن في الآخرة افتداء حتى يبالغ عليه، وقال قوم: الواو زائدة، وقال في «الكشاف»: هو محمول على المعنى كأنه قيل: فلن تقبل من أحدهم فدية ولو افتدى ملء الأرض ذهبا، يريد أن كلمة بملء الأرض في قوة كلمة فدية واختصر بعد ذلك بالضمير، قال ويجوز أن يقدر كلمة (مثل) قبل الضمير المجرور: أي ولو افتدى بمثله أي ولو زاد ضعفه كقوله: (وَلَو أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الأَرضِ جَمِيعاً وَمِثلَهُ مَعَهُ لَافتَدَوا بِهِ) [الزمر: ٤٧] .

وعندي أن موقع هذا الشرط في الآية جار على استعمال غفل أهل العربية عن ذكره وهو أن يقع الشرط استئنافا بيانيا جوابا لسؤال، محقق أو مقدر، يتوهمه المتكلم من المخاطب فيريد تقريره، فلا يقتضي أن شرطها هو غاية للحكم المذكور قبله، بل قد يكون كذلك، وقد يكون السؤال مجرد استغراب من الحكم فيقع بإعادة ما تضمنه الحكم تثبيتا على المتكلم على حد قولهم: «ادر ما تقول» فيجيب المتكلم بإعادة السؤال تقريراً له وإيذانا بأنه تكلم عن بينة، نعم إن الغالب أن يكون السؤال عن الغاية وذلك كقول رؤبة، وهو من شواهد هذا:

قَالَت بَنَاتُ العَمّ يَا سَلمَى وَإِن ... كَانَ فَقِيراً مُعدِماً قَالَت وَإِن) [1].

(١) . باختصار من: التحرير والتنوير ٣: ٣٠٦.

٢٦. قاعدة: (إذا كانَ فعلُ الشَّرطِ ماضياً والجوابُ مضارعاً يَجوزُ الجَزمُ والرَّفعُ)

هذه القاعدة مستفادة من المنتجب الهمذاني وأبي حيان، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (مَن كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ) [هود: ١٥] قال المنتجب الهمذاني: ((مَن) شرط في موضع رفع بالابتداء، و (نُوَفِّ) جواب الشرط.

وقرئ: (نُوفِّي) بالتخفيف وإثبات الياء؛ لأن الشرط وقع ماضياً، وإذا كان الشرط ماضياً والجواب مضارعاً يجوز الجزم والرفع:

أما الجزم: فعلى الظاهر لأجل أن الأصل أن تجزم، وإنما لم تجزم الشرط، لامتناع الجزم في الماضي.

وأما الرفع: فلأجل أن الجزاء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضياً حمل الجواب عليه، فلم يجزم، وترك على أول أحواله وهو الرفع، فهو موفوع في اللفظ مجزوم في المعنى، وقد ذكر في "آل عمران" عند قوله: (وَمَا عَمِلَت مِن سُوءٍ تَوَدُّ) [آل عمران: ٣٠]) [١].

وعند قوله سبحانه: (تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيراً مِن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِهَا الأَنهَارُ وَيَجعَل لَكَ قُصُوراً) [الفرقان: ١٠] قال: (قوله: (وَيَجعَل لَكَ) قرئ: بالجزم عطفاً على موضع (جَعَلَ)، وموضعه جزم لأنه جواب الشرط، وقرئ: (ويجعلُ) بالرفع، إما على الاستئناف والقطع مما قبله، أو على العطف على (جَعَلَ)، لأن الشرط إذا وقع ماضياً جاز في جوابه الجزم والرفع) [٢].

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣: ٤٤٧.

(٢) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥: ٨.

وعند قوله تعالى (يَومَ تَجِدُ كُلُّ نَفسٍ مَا عَمِلَت مِن خَيرٍ مُحضَراً وَمَا عَمِلَت مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَو أَنَّ بَينَهَا وَبَينَهُ أَمَداً بَعِيداً) [آل عمران: ٣٠] ذكر أن فيها ثلاثة أوجه: قال: (الثالث: أن تجعلها شرطية في موضع رفع بالابتداء أيضاً والخبر (عَمِلَت) أو (تَوَدُّ)، على الخلاف المذكور في غير موضع.

فإن قلتَ: لو كانت شرطية كما زعمت لكان (تَوَدُّ) مفتوحاً أو مكسوراً على الجواب، وارتفاعه يدل على بطلان ما ذكرتَ. قلتُ: أجل، الأمرُ كما زعمتَ لو كان الشرط مضارِعاً، والشرط هنا ماض كما ترى، وإذا كان الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، كقولك: إن أتيتني أكرمك، جاز لك فيه الرفع والجزم، أما الرفع فلأجل أن الجزاء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضياً، حمل الجواب عليه فلم يجزم، وترك على أول أحواله وهو الرفع، فهو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى، قال زهيرٌ:

وإن أتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسأَلَةٍ ... يَقُولُ لا غائبٌ مَالي ولا حَرِمُ

فرفع (يَقُولُ) كما ترى. وأما الجزم فعلى الظاهر، لأجل أن الأصل أن تجزم، وإنما لم تجزم الشرط لامتناع الجزم في الماضي)[1].

وقال أبو حيان: (إذا كان فعل الشرط ماضيا، وما بعده مضارع تتم به جملة الشرط والجزاء، جاز في ذلك المضارع الجزم، وجاز فيه الرفع، مثال ذلك: إن قام زيد يقوم عمرو، وإن قام زيد يقم عمرو. فأما الجزم فعلى أنه جواب الشرط، ولا نعلم في جواز ذلك خلافا، وأنه فصيح، إلا ما ذكره صاحب كتاب (الإعراب) عن بعض النحويين أنه: لا يجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع: كان، لقوله

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢: ٣٧.

تعالى: (مَن كانَ يُرِيدُ الحَياةَ الدُّنيا وَزِينَتَها نُوَفِّ إِلَيهِم أَعمالَهُم فِيها) [هود: ١٥] لأنها أصل الأفعال، ولا يجوز ذلك مع غيرها.

وظاهر كلام سيبويه، ونص الجماعة، أنه لا يختص ذلك بكان، بل سائر الأفعال في ذلك مثل كان...

وأما الرفع فإنه مسموع من لسان العرب كثير. وقال بعض أصحابنا: وهو أحسن من الجزم، ومنه بيت زهير السابق إنشاده...

ونصوص الأمة على جوازه في الكلام، وإن اختلفت تأويلاتهم كما سنذكره. وقال صاحبنا أبو جعفر أحمد بن رشيد المالقي، وهو مصنف (رصف المباني) رحمه الله: لا أعلم منه شيئاً جاء في الكلام، وإذا جاء فقياسه الجزم لأنه أصل العمل في المضارع، تقدم الماضي أو تأخر، وتأول هذا المسموع على إضمار الفاء...

وأما المتقدمون فاختلفوا في تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أن ذلك على سبيل التقديم. وأما جواب الشرط فهو محذوف عنده.

وذهب الكوفيون، وأبو العباس إلى أنه هو الجواب حذفت منه الفاء، وذهب غيرهما إلى أنه لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط، لكونه ماضيا، ضعف عن العمل في فعل الجواب، وهو عنده جواب لا على إضمار الفاء، ولا على نية التقديم، وهذا والمذهب الذي قبله ضعيفان.

وتلخص من هذا: أن رفع المضارع لا يمنع أن يكون ما قبله شرطا، لكن امتنع أن يكون: وما عملت، شرطا لعلة أخرى، لا لكون: تود، مرفوعا، وذلك على ما نقرره على مذهب سيبويه من أن النية بالمرفوع التقديم، ويكون إذ ذاك

دليلا على الجواب لا نفس الجواب، فنقول: إذا كان: تود، منويا به كالتقديم أدى إلى تقدم المضمر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية. ألا ترى أن الضمير في قوله: وبينه، عائد على اسم الشرط الذي هو: ما، فيصير التقدير: تود كل نفس لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا ما عملت من سوء؟ فيلزم من هذا التقدير تقدم المضمر على الظاهر، وذلك لا يجوز.

فإن قلت: لم لا يجوز ذلك والضمير قد تأخر عن اسم الشرط؟ فإن كان نيته التقديم فقد حصل عود الضمير على الاسم الظاهر قبله، وذلك نظير: ضرب زيدا غلامه، فالفاعل رتبته التقديم ووجب تأخيره لصحة عود الضمير.

فالجواب: إن اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخيره عنه لعود الضمير، فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل، وجملة الشرط إنما تقتضي جملة الجزاء لا جملة دليله، ألا ترى أنها ليست بعاملة في جملة الدليل، بل إنما تعمل في جملة الجزاء وجملة الدليل لا موضع لها من الإعراب.

وإذا كان كذلك تدافع الأمر، لأنها من حيث هي جملة دليل لا يقتضيها فعل الشرط، ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضتها، فتدافعا. وهذا بخلاف: ضرب زيدا غلامه، هي جملة واحدة، والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا، وكل واحد منهما يقتضي صاحبه، ولذلك جاز عند بعضهم: ضرب غلامها هندا، لاشتراك الفاعل المضاف للضمير والمفعول الذي عاد عليه الضمير في العامل، وامتنع: ضرب غلامها جار هند، لعدم الاشتراك في العامل، فهذا فرق ما بين المسألتين. ولا يحفظ من لسان العرب: أود لو أني أكرمه أيا ضربت

هند، لأنه يلزم منه تقديم المضمر على مفسره في غير المواضع التي ذكرها النحويون، فلذلك لا يجوز تأخيره) [1].

٢٧. قاعدة: ((لَو مَا) تَكُونُ حرفَ تحضيضٍ، وتكون حرفَ امتناعٍ لوجودٍ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله تعالى: (لَو مَا تَأْتِينا بِالمَلَائِكَةِ) [الحجر: ٧] قال: ((لَو مَا) حرفُ تحضيضٍ كهَلَاّ، وتكون أيضاً حرفَ امتناعٍ لوجود، وذلك كما أنَّ «لولا» مترددةٌ بين هذين المعنيين، وقد عُرِف الفرقُ بينهما: وهو أنَّ التحضيضيَّةَ لا يليها إلا الفعلُ ظاهراً أو مضمراً.

والامتناعيةُ لا يليها إلا الأسماءُ لفظاً أو تقديراً عند البصريين.

فمِن مجئ «لَوما» حرفَ امتناعٍ قولُه:

لَوما الحياءُ ولوما الدينُ عِبتُكما ... ببعضِ ما فيكما إذ عِبتُما عَوَري

واختُلِف فيها: هل هي بسيطةٌ أم مركبةٌ؟ فقال الزمخشري: «لو» رُكِّبَت مع «لا» ومع «ما» لمعنيين، وأمَّا «هل» فلم تُرَكَّب إلا مع «لا» وحدَها للتحضيض. واختُلِف أيضاً في «لوما»: هل هي أصلٌ بنفسِها أو فرعٌ على «لولا» ؟ وأن الميمَ مبدلةٌ من اللامِ كقولهم: خالَلتُه وخالَمته فهو خِلّي وخِلمي، أي: صديقي. وقالوا: استولى عليَّ كذا، واستومَى عليه بمعنى؟ خلاف مشهور. وهذه الجملةُ من التحضيضِ دالَّةٌ على جوابِ الشرطِ بعدَها) [2].

---

(١) . باختصار من: البحر المحيط ٣: ٩٩.

(٢) . باختصار من: الدر المصون ٧: ١٤٣.

٢٨. قاعدة: (حُرُوفُ الشَّرطِ تردُّ المَاضِي إلى المُستقبلِ لأنَّها تُشبِهُ حُرُوفَ الشَّرط)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم النحاس وابن خالويه ومكي القيسي والإسكافي والواحدي فعند قوله سبحانه: (فَإِذا سَوَّيتُهُ وَنَفَختُ فِيهِ مِن رُوحِي فَقَعُوا لَهُ ساجِدِينَ) [الحجر: ٢٩] قال النحاس: (فَإِذا سَوَّيتُهُ إذا تردّ الماضي إلى المستقبل لأنها تشبه حروف الشرط وجوابها كجوابه ساجِدِينَ على الحال) [١].

وعند قوله تعالى: (قالَ هِيَ راوَدَتنِي عَن نَفسِي وَشَهِدَ شاهِدٌ مِن أَهلِها إِن كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَت وَهُوَ مِنَ الكاذِبِينَ. وَإِن كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَت وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ) [يوسف: ٢٦. ٢٧] قال: (إن كانَ قَمِيصُهُ في موضع جزم بالشرط، وفيه من النحو ما يشكل. يقال: حروف الشرط تردّ الماضي إلى المستقبل، وليس هذا في كان) [٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (فَإِذا سَوَّيتُهُ وَنَفَختُ فِيهِ مِن رُوحِي فَقَعُوا لَهُ ساجِدِينَ) [ص: ٧٢] قال: (فَإِذا سَوَّيتُهُ: إذا تردّ الماضي إلى المستقبل لأنها تشبه حروف الشرط، وجوابها كجوابه ساجِدِينَ على الحال) [٣].

---

(١) . إعراب القرآن للنحاس ٣: ٣١٧.

(٢) . إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٠٠.

(٣) . إعراب القرآن للنحاس ٣: ٣١٧.

وعند قوله تعالى: (فَذَكِّر إِن نَفَعَتِ الذِّكرى) [الأعلى: ٩] قال ابن خالويه: (فذكر: موقوف لأنه أمر. وإذا صرفت قلت: ذكر يذكر تذكيرا فهو مذكر. «إن» حرف شرط.

نفعت: فعل ماض في معنى المستقبل، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل المستقبل) [١].

وقال الإسكافي: (قوله تعالى: (فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَد كُذِّبَ رُسُلٌ مِن قَبلِكَ جاؤُ بِالبَيِّناتِ وَالزُّبُرِ وَالكِتابِ المُنِيرِ) [آل عمران: ١٨٤].

وقال في سورة الملائكة [فاطر: ٢٥]: (وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَد كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبلِهِم جاءَتهُم رُسُلُهُم بِالبَيِّناتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالكِتابِ المُنِيرِ).

للسائل أن يسأل عن اختلاف الآيتين في إدخال الباء في: قوله: (وَبِالزُّبُرِ وَبِالكِتابِ المُنِيرِ) في موضع، وحذفها منه في موضع في قراءة الأكثرين؟

والجواب أن يقال: إن الزبر والكتاب المنير في سورة آل عمران وقعا في كلام بني على الاختصار والاكتفاء بالقليل عن الكثير مع وضوح المعنى.

وكان أول ذلك قوله: (فَإِن كَذَّبُوكَ) والتقدير: فإن يكذبوك، فوضع الماضي الذي هو أخف موضع المستقبل الذي هو أثقل بدلالة إن التي للشرط وحصول الخفة في اللفظ، ثم إن الفعل الذي جاء في جواب الشرط بني للمفعول، ولم يسم فاعله، فكان الاختيار أن يجعل آخر الكلام كأوله بالاكتفاء بما قل عما كثر منه مع وضوح المعنى.

---

(١) . إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: ٥٩.

والآية التي في سورة الملائكة صدرت بما يخالف ذلك في الموضعين، لأن الشرط جاء فيها على الأصل بلفظ المستقبل، وهو: (وَإِن يُكَذِّبُوكَ) وجاء الجزاء أيضاً مبنيا للفاعل، ولم يحذف منه ما حذف من الأول. فلما قصد توفيه اللفظ حقه أتبع آخر الكلام أوله في توفية كل معمول في عامله، وهي حروف الجر التي استوفتها المجرورات، فلذلك اختلفت الآيتان والله أعلم) [1].

وعند قَوله عزَّ وجلَّ: (فَمن تبع هُدَايَ) [البقرة: ٣٨] قال القيسي: (من اسم تَامّ للشّرط مَرفُوع بِالِابتِدَاءِ يجزم مَا بعده من الأَفعَال المُستَقبلَة وجوابها وَيكون المَاضِي بعده فِي مَوضِع جزم وَلَا تغيره مَن وَلَا غَيرهَا من حُرُوف الشَّرط بل يغيرن مَعنَاهَا فَيصير مَعنَاهَا الِاستِقبَال وَلَا يتَغَيَّر لَفظه) [2].

وعند قَوله سبحانه: (فَمَن تَطَوَّعَ خَيراً فَهُوَ خَيرٌ لَهُ) [البقرة: ١٨٤] قال: (يحتَمل أَن تكون للشّرط فموضع تطوع جزم وَمَعنَاهُ الِاستِقبَال وَجَوَاب الشَّرط فَهُوَ خير لَهُ وَيحتَمل أَن تكون من بِمَعنى الَّذِي فَيكون تطوع فعلاً مَاضِياً على بَابه) [3].

وعند قوله تعالى: (فَمَن تَوَلَّى بَعدَ ذَلِكَ) [آل عمران: ٨٢] قال الواحدي: (هذا شرط؛ وقد ذكرنا أن الفعل الماضي معناه: الاستقبال في الشرط والجزاء، وإنما جاز وقوع الماضي موقع المستقبل في الجزاء؛ لأن حرف الجزاء لمّا كان يعمل

---

(١) . درة التنزيل وغرة التأويل للإسكافي ١: ٤٠١.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٨٨.

(٣) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ١١٤.

في الفعل، قوي على نقله من معنى المضي إلى الاستقبال، وذلك إشارة إلى أخذ الميثاق) [1].

وعند قوله تعالى: (إِن كُنتُ قُلتُهُ فَقَد عَلِمتَهُ) [المائدة: ١١٦] قال: (قال أبو علي: المعنى إن أكن الآن قلته فيما مضى. وليس كان فيه على المضي؛ لأن الشرط والجزاء لا يقعان إلا فيما يستقبل، والحروف في الجزاء تحيل معنى المضي إلى الاستقبال لا محالة، قال: وهذا الذي ذكرناه من هذا التأويل كان أبو بكر يذهب إليه ويحكيه عن أبي عثمان) [2].

وعند قوله تعالى: (مَن كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنيَا) [هود: ١٥] قال: (المعنى: من يريد الحياة الدنيا، و (كان) في تقدير الزيادة، ولذلك جزم جوابه، وهو قوله: (نُوَفِّ إِلَيهِم)، هذا معنى قول الفراء؛ لأن المعنى فيما بعد (كَانَ)؛ فكأن (كَانَ) تبطل في المعنى، وحكى الزجاج عن المبرد أن معنى (كَانَ) و (تكون) العبارة عن الأحوال فيما مضى وفيما يستقبل، و (كَانَ) تستعمل فيهما جميعاً، فعلى هذا معنى (كَانَ) في الشرط والاستقبال؛ لأن الشرط لا يقع بالماضي، والمعنى: من يكن يريد الحياة الدنيا كقول زهير:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه

أي من يهبها) [3].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (إِن نَشَأ نُنَزِّل عَلَيهِم مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّت أَعنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ) [الشعراء: ٤] قال: (قال أبو إسحاق: قوله (فَظَلَّت) معناه:

---

(١) . التفسير البسيط ٥: ٤٠٢.

(٢) . التفسير البسيط ٧: ٦٠٠.

(٣) . التفسير البسيط ١١: ٣٦٦.

فتظل، والجزاء يقع فيه لفظ الماضي بمعنى المستقبل، تقول: إن أتيتني أكرمتك، معناه: أكرمك وهذا الذي ذكره مختصر مما بسطه الفراء؛ وهو أنه قال: لك (إن) تعطف على مجزوم الجزاء بفَعَل؛ لأن الجزاء يصلح في موضع يفعَل فعل، ألا ترى أنك تقول: إن زرتني زُرتك، وإن تزرني أزرك، والمعنى واحد، ولذلك صلح (فَظَلَّت) مردودة على يفعل، وأنشد:

إن يسمعوا ريبةً طاروا بها فرَحاً

بمعنى: يطيروا.

قال أبو علي فيما أصلح على أبي إسحاق: اعلم أن الجزاء يكون على ثلاثة أضرب: يكون بالفعل وبالفاء وبإذا، فإذا كان بالفعل جاز أن يقع الماضي موضع المستقبل في الجزاء كما جاز أن يقع موقعه في الشرط؛ لأن الحرف يقلب المعنى إلى الاستقبال كما تفعل ذلك لم، في النفي، ولا، في قولك: واللهِ لا فعلت، فتقول على هذا: إن أتيتني أتيتك، تريد إن تأتني آتك، فتوقع الماضي موقع المستقبل في الجزاء، كما أوقعته في الشرط، وإن كان ذلك في الشرط أبين؛ لأن الحرف يخلص عمله في الفعل الذي يلحق بشرط، ولا يخلص عمله في الجزاء، ألا ترى أن الجزاء لا يخلو من أن يكون معمولاً للحرف، والفعل أو] للفعل دون الحرف وليس في القسمة أن يكون معمولاً لأن، فينجزم كما انجزم به الشرط، ولم نعلم أحداً ذهب إلى ذلك إلا أن الجزاء قد جاز فيه من هذا ما جاز في الشرط من حيث صار كالجملة الواحدة، فأما ما بعد الفاء فمنقطع عن: إن، وعن أن يكون لها عمل، ألا ترى أن الفاء إنما تجتلب في جواب الشرط إذا كانت الجملة الموقعة في موضع الجزاء من مبتدأ وخبر، والمبتدأ أو الخبر لا يتعلق بأن لأنها من عوامل الأفعال، وما أخلص لها من دون الأسماء، فإذا كان كذلك

لم تدخل عليها ولم تتعلق بها فاجتلبت الفاء وإذا ليُتوصل بها إلى كون الجملة التي من المبتدأ والخبر في موضع الجزاء كما يتوصل بالذي إلى وصف المعارف بالجمل وبذو، التي بمعنى: صاحب إلى الوصف بالأجناس ومن ثم كانت هذه الآي محمولة عند سيبويه على إرادة المبتدأ، وهو قوله: (فَمَن يُؤمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخساً) [الجن: ١٣] وقوله: (وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً) [البقرة: ١٢٦] (وَمَن عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنهُ) [المائدة: ٩٥] وكان موضع الفاء مع ما بعدها من الجملة جزماً بدلالة قوله: (مَن يُضلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُم) [الأعراف: ١٨٦] بالجزم، ولهذا أيضاً حُمل:

إنك إن يُصرع أخوك تصرعُ

ونحوه على التقديم، فإذا كان حكم الفاء في الجزاء ما ذكرنا وكانت إذا بمنزلتها في قوله: (وَإِن تُصِبهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَت أَيدِيهِم إِذَا هُم يَقنَطُونَ) [الروم: ٣٦] وقوله: (وَإِن لَم يُعطَوا مِنهَا إِذَا هُم يَسخَطُونَ) [التوبة: ٥٨] بان أن عمل إن منقطع عما بعد الفاء من هذه الأفعال لخروج الفعل الذي بعدها أن يكون جزاء ووقوعه في موضع خبر المبتدأ يوضح ما ذكرنا أنك لو جئت بمثال المستقبل بعد الفاء لم يجزمه، لا تقول: إن تأتني فأكرمك كما تقول: إن تأتني أكرمك، وفي امتناع هذا دلالة على أن الفعل بعد الفاء منقطع عن عامل الجزم، فإذا انقطع عنه لم يجز أن يقع الماضي موقع المستقبل على حد ما كان يقع قبل أن تقطع الفاء وتحجز عمل الجازم، وإذا كان كذلك ثبت أنه على خلاف ما ذهب إليه أبو إسحاق وتبينت الخلل في قول أبي إسحاق: معنى (فَظَلَّت) فتظل؛ لأن الجزاء يقع فيه لفظ الماضي موقع المستقبل، وأن الماضي لم يقع موقع المستقبل هنا من حيث ذكره، ولكن كما يقع في غير هذا الماضي بمعنى الاستقبال .

وقال أبو علي في هذا الإصلاح: حيث جعل الفاء من (فَظَلَّت) جواباً للشرط. والفاء في (فَظَلَّت) ليس جواباً للشرط؛ بل هي للعطف على جواب الشرط؛ لأن جواب الشرط قد تقدم في قوله: (نُنَزِّل) ثم عطف عليه بالماضي، وعاد الكلام إلى ما قاله الزجاج والفراء) [1].

وعند قوله سبحانه: (لَظَلُّوا مِن بَعدِهِ يَكفُرُونَ) [الروم: ٥١] قال: (معناه: لَيَظَلُّنَّ، معنى الكلام: الشرط والجزاء، قال الخليل: معناه: لَيَظَلُّنَّ، فأوقع الماضي موقع المستقبل، كقول الحطيئة:

شَهِدَ الحطيئةُ حين يلقى ربَّه

أي: يشهد) [2].

قال الزركشي عن الشرط: (أنه لا يتعلق إلا بمستقبل فإن كان ماضي اللفظ كان مستقبل المعنى كقولك إن مت على الإسلام دخلت الجنة ثم للنحاة فيه تقديران:

أحدهما: أن الفعل يغير لفظاً لا معنى، فكان الأصل إن تمت مسلماً تدخل الجنة فغير لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلاً له منزلة المحقق.

والثاني: أنه تغير معنى وإن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال وبقي لفظه على حاله والأول أسهل لأن تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى.

---

(١) . التفسير البسيط ١٧: ١٢.

(٢) . التفسير البسيط ١٨: ٨٠.

وذهب المبرد إلى أن فعل الشرط إذا كان لفظ كان بقي على حاله من المضي لأن كان جردت عنده للدلالة على الزمن الماضي فلم تغيرها أدوات الشرط وقال إن كان مخالفة في هذا الحكم لسائر الأفعال وجعل منه قوله تعالى: (إِن كُنتُ قُلتُهُ) [المائدة: ١١٦]، (وَإِن كانَ قَمِيصُهُ) [يوسف: ٢٧].

والجمهور على المنع وتأولوا ذلك ثم اختلفوا فقال ابن عصفور والشلوبين وغيرهما: إن حرف الشرط دخل على فعل مستقبل محذوف أي إن أكن كنت قلته أي إن أكن فيما يستقبل موصوفا بأني كنت قلته فقد علمته ففعل الشرط محذوف مع هذا وليست "كان" المذكورة بعدها هي فعل الشرط.

قال ابن الضائع: وهذا تكلف لا يحتاج إليه بل (كنت) بعد (إن) مقلوبة المعنى إلى الاستقبال ومعنى: (إن كنت) إن أكن فهذه التي بعدها هي التي يراد بها الاستقبال لا أخرى محذوفة وأبطلوا مذهب المبرد بأن كان بعد أداة الشرط في غير هذا الموضع قد جاءت مرادا بها الاستقبال كقوله تعالى: (وَإِن كُنتُم جُنُباً فَاطَّهَّرُوا) [المائدة: ٦].

وقد نبه في (التسهيل) في باب الجوازم على أن فعل الشرط لا يكون إلا مستقبل المعنى، واختار في كان مذهب الجمهور، إذ قال: ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ كان أو غيرها إلا مؤولاً، واستدرك عليه (لو) و(لما) الشرطيتين فإن الفعل بعدهما لا يكون إلا ماضياً فتعين استثناؤه من قوله: لا يكون إلا مستقبل المعنى

وأما قوله تعالى: (إِنَّا أَحلَلنا لَكَ أَزواجَكَ) [الأحزاب: ٥٠] إلى (إِن وَهَبَت) [الأحزاب: ٥٠] فوقع فيها "أحللنا" المنطوق به أو المقدر على القولين

جواب الشرط مع كون الإحلال قديما فهو ماض وجوابه أن المراد: إن وهبت فقد حلت، فجواب الشرط حقيقة الحل المفهوم من الإحلال لا الإحلال نفسه، وهذا كما أن الظرف من قولك: (قم غدا) ليس هو لفعل الأمر بل للقيام المفهوم منه.

وقال البيانيون: يجيء فعل الشرط ماضي اللفظ لأسباب:

منها: إيهام جعل غير الحاصل كالحاصل كقوله تعالى: (وَإِذا رَأَيتَ ثَمَّ رَأَيتَ نَعِيماً) [الإنسان: ٢٠].

ومنها: إظهار الرغبة من المتكلم في وقوعه كقولهم: إن ظفرت بحسن العاقبة فذاك وعليه قوله تعالى: (إِن أَرَدنَ تَحَصُّناً) [النور: ٣٣] أي: امتناعا من الزنا جيء بلفظ الماضي ولم يقل يردن إظهارا لتوفير رضا الله ورغبة في إرادتهن التحصين

ومنها: التعريض بأن يخاطب واحدا ومراده غيره كقوله تعالى: (لَئِن أَشرَكتَ لَيَحبَطَنَّ عَمَلُكَ) [الزمر: ٦٥])[1].

وقال: (جواب الشرط أصله الفعل المستقبل وقد يقع ماضيا لا على أنه جواب في الحقيقة نحو: إن أكرمتك فقد أكرمتني اكتفاء بالموجود عن المعدوم.

ومثله قوله تعالى: (إِن يَمسَسكُم قَرحٌ فَقَد مَسَّ القَومَ قَرحٌ مِثلُهُ) [آل عمران: ١٤٠]، ومس القرح قد وقع بهم والمعنى: إن يؤلمكم ما نزل بكم فيؤلمهم ما وقع فالمقصود ذكر الألم الواقع لجميعهم فوقع الشرط والجزاء على الألم وأما قوله تعالى: (إِن كُنتُ قُلتُهُ فَقَد عَلِمتَهُ) [المائدة: ١١٦]، فعلى وقوع الماضي موقع المستقبل

(١) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٣٥٦.

فيهما دليله قوله تعالى: (مَا يَكُونُ لِي أَن أَقُولَ مَا لَيسَ لِي بِحَقٍّ) [المائدة: ١١٦] أي: إن كنت قلته تكن قد علمته وهو عدول إلى الجواب إلى ما هو أبدع منه كما سبق.

وأما قوله تعالى: (وَما أَنتَ بِمُؤمِنٍ لَنا وَلَو كُنَّا صادِقِينَ) [يوسف: ١٧] فالمعنى والله أعلم: ما أنت بمصدق لنا ولو ظهرت لك براءتنا بتفضيلك إياه علينا وقد أتوه بدلائل كاذبة ولم يصدقهم وقرعوه بقولهم: (إِنَّكَ لَفِي ضَلالِكَ القَدِيمِ) [يوسف: ٩٥] وإجماعهم على إرادة قتله ثم رميهم له في الجب أكبر من قولهم: (وَلَو كُنَّا صادِقِينَ) عندك)[١].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَلَقَد عَلِمُوا لَمَنِ اشتَرَاهُ) [البقرة: ١٠٢] قال السمين الحلبي: (فعلى قول الفراء تكون الجملتان من قوله: (وَلَقَد عَلِمُوا لَمَنِ اشتَرَاهُ) مقسما عليهما، ونقل عن الزجاج منع قول الفراء فإنه قال: «هذا ليس موضع شرط» ولم يوجه منع ذلك. والذي يظهر في منعه، أن الفعل بعد «من» وهو «اشتراه» ماض لفظا ومعنى فإن الاشتراء قد وقع وانفصل، فجعله شرطاً لا يصح؛ لأن فعل الشرط وإن كان ماضيا لفظا فلا بد أن يكون مستقبلاً معنى)[٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَم تُرِيدُونَ أَن تَسأَلُوا رَسُولَكُم كَما سُئِلَ مُوسى مِن قَبلُ وَمَن يَتَبَدَّلِ الكُفرَ بِالإِيمانِ فَقَد ضَلَّ سَواءَ السَّبِيلِ) [البقرة: ١٠٨] قال ابن عاشور: (وقد جعل قوله: (فَقَد ضَلَّ) جواباً لمن الشرطية؛ لأن المراد من الضلال أعظمه، وهو الحاصل عقب تبدل الكفر بالإيمان، ولا شبهة في كون الجواب

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٣٥٩.

(٢) . الدر المصون ٢: ٤٥.

مترتباً على الشرط، ولا يريبك في ذلك وقوع جواب الشرط فعلاً ماضياً مع أن الشرط إنما هو تعليق على المستقبل، ولا اقتران الماضي بقد الدالة على تحقق المضي؛ لأن هذا استعمال عربي جيد يأتون بالجزاء ماضياً لقصد الدلالة على شدة ترتب الجزاء على الشرط وتحقق وقوعه معه، حتى إنه عند ما يحصل مضمون الشرط يكون الجزاء قد حصل، فكأنه حاصل من قبل الشرط نحو: (وَمَن يَحلِل عَلَيهِ غَضَبِي فَقَد هَوى) [طه: ٨١].

وعلى مثل هذا يحمل كل جزاء جاء ماضياً، فإن القرينة عليه أن مضمون الجواب لا يحصل إلا بعد حصول الشرط، وهم يجعلون قد علامة على هذا القصد، ولهذا قلما خلا جواب ماض لشرط مضارع إلا والجواب مقترن بقد، حتى قيل: إن غير ذلك ضرورة ولم يقع في القرآن كما نص عليه الرضي بخلافه مع قد فكثير في القرآن.

وقد يجعلون الجزاء ماضيا مريدين أن حصول مضمون الشرط كاشف عن كون مضمون الجزاء قد حصل أو قد تذكره الناس، نحو (إِن يَسرِق فَقَد سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِن قَبلُ) [يوسف: ٧٧] وعليه فيكون تحقيق الجزاء في مثله هو ما يتضمنه الجواب من معنى الانكشاف أو السبق أو غيرهما بحسب المقامات قبل أن يقدر، فلا تعجب إذ قد سرق أخ له ويمكن تخريج هذه الآية على ذلك، بأن يقدر ومن يتبدل الكفر بالإيمان فالسبب فيه أنه قد كان ضل سواء السبيل حتى وقع في الارتداد، كما تقول: من وقع في المهواة فقد خبط خبط عشواء إن أريد بالماضي أنه حصل وأريد بالضلال ما حف بالمرتد من الشبهات والخذلان الذي أوصله إلى الارتداد، وهو بعيد من غرض الآية)[1].

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٦٦٧.

قال ابن الوراق: (إن الأَصل فِي بَاب الشُّرُوط وَالجَزَاء أَن يَكُونَا مضارعين، كَقَولِك: إن تضرب أضرب، لِأَن حَقِيقَة الشَّرط بالاستقبال، فَوَجَبَ أَن يكون اللفظ على ذَلِك، وَيجوز أَن يقعا ماضيين، لِأَن المَاضِي أخف من المُضَارع، فاستعملوه لخفته، وأمنوا اللبس، إِذ كَانَت حُرُوف الشَّرط تدل على الِاستِقبَال، وَيجوز أَن يكون الأول مَاضِيا، وَالجَوَاب مضارعاً، وَلَيسَ كحسن الأَوَّلين، لِأَنَّك خَالَفت بَين الشَّرط وَالجَوَاب، وهما متساويان فِي الحكم.

وَأما إِن جعلت الشَّرط مضارعاً، وَالجَوَاب مَاضِيا، فَهُوَ قَبِيح، والفصل بَينهمَا: أَن الشَّرط إِذا كَانَ مضارعاً، وَقد عملت فِيهِ (إِن)، فقبيح أَن يَأتِي لفظ الجَواب مُخَالفا لما أوجبه الحَرف العَامِل.

وَأما إِذا كَانَ الأول مَاضِيا، فقد حصل لفظ الأول غير مَعمُول فِيهِ، وَالأَصل أَن يعمل فِيهِ، فَإِذا جَاءَ الجَواب مُخَالفا لَهُ فِي اللفظ، فقد جَاءَ مُستَعملا على الأَصل استِعمَال المُضَارع، فَصَارَ استِعمَال الأَصل مقاوماً للخلاف، فَلذَلِك افتَرَقَا) [1].

(1) . علل النحو لابن الوراق: ٤٣٩.

المبحث الثالث: قواعد عن الشرط والفاء

٢٩. قاعدة: (تَدخُلُ (الفاءُ) فِي جَوَابِ الشَّرطِ تَوَصُّلاً إلى المُجَازاةِ بالجملةِ المُرَكَّبَةِ مِن المبتدأِ والخبرِ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله سبحانه: (فَإِن لَمَ تَفعَلُوا وَلَن تَفعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ) [البقرة: ٢٤] قال: (الفاء) في قوله: (فَإِن لَمَ) للعطف، وفي قوله: (فَاتَّقُوا) للإتباع دون العطف.

وإنما اختاروا (الفاء) من قبل أن الجزاء سبيله أن يقع ثاني الشرط، وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى (الفاء). فدخلت (الفاء) في جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، والكلام الذي يجوز أن يبتدأ به نحو: الأمر والنهي، فالجملة نحو قولك: (إن تحسن إليّ فالله يكافئك) لولا (الفاء) لم يرتبط أول الكلام بآخره.

ومن ذلك قولك: (إن يقم فاضربه) فالجملة التي هي: (اضربه) جملة أمرية، وكذلك: (إن يقعد فلا تضربه) جملة نهيية، وكل واحدة من الجملتين يجوز أن يبتدأ بهما، فلما كان الابتداء بها يصح وقوعه في الكلام، احتاجوا إلى (الفاء) ليدلوا على أن مثالي الأمر والنهي ليسا على ما يعتد في الكلام من وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما)[1].

وعند قوله تعالى: (فَأُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ) [آل عمران: ٨٢] قال: (دخلت الفاء في (أولئك)؛ لأنه جواب الشرط؛ وإنما تدخل الفاءُ في جواب الشرط؛ لأن

(١) . التفسير البسيط ٢: ٢٥٥.

الثاني يجب بوجود الأول بلا فصل؛ كقولك: (إن تأتِني فَلَكَ درهمٌ)، فوجوب الدرهم، بالإتيان عقيبَه بلا فصل؛ فلذلك جاء بالفاء) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَمَن عادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنهُ) [المائدة: ٩٥] قال: (والفاء في قوله تعالى: (فَيَنتَقِمُ) جواب الشرط، والتقدير: ومن عاد فإن الله ينتقم منه، قال سيبويه في قوله تعالى: (فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنهُ) وفي قوله تعالى: (وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ) [البقرة: ١٢٦] وقوله تعالى: (فَمَن يُؤمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ) [الجن: ١٣] إن في هذه الآي إضماراً مقدراً، كأنه: ومن عاد فهو ينتقم الله منه، ومن كفر فأنا أمتعه، ومن يؤمن فهو لا يخاف، لأن الفاء لا تدخل في جواب الشرط على الفعل إذا كان مستغنًى عنه مع الفعل، وإنما يحتاج إلى الفاء مثل قولك: إن تأتني فأنت مكرم.

قال أبو علي: وموضع الفاء مع ما بعدها جزم، وعلى هذا قرأ بعض القراء: (مَن يُضلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُم) [الأعراف: ١٨٦] بالجزم، يحمل إياه على موضع: (فلا هادِي)، ويقال: انتقمت منه إذا كافأه عقوبة بما صنع والنِّقمَة والنَّقمة العقوبة والإنكار) [2].

---

(١) . التفسير البسيط ٥: ٤٠٣.

(٢) . التفسير البسيط ٧: ٥٢٩.

٣٠. قاعدة: (قد تدلُّ الفاءُ على الشَّرطِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري وابن عاشور، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَأَوفُوا بِعَهدِي أُوفِ بِعَهدِكُم وَإِيَّايَ فَارهَبُونِ) [البقرة: ٤٠] قال ابن عاشور: (هذا والتقديم إذا اقترن بالفاء كان فيه مبالغة، لأن الفاء كما في هذه الآية مؤذنة بشرط مقدر ولما كان هذا الشرط لا دليل عليه إلا الفاء تعين تقديره عاما نحو إن يكن شيء أو مهما يكن شيء كما أشار له صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) [المدثر: ٣] حيث قال: «ودخلت الفاء لمعنى الشرط كأنه قيل مهما كان فلا تدع تكبيره».

فالمعنى هنا وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم ومهما يكن شيء فإياي ارهبوني، فلما حذفت جملة الشرط بعد واو العطف بقيت فاء الجواب موالية لواو العطف فزحلقت إلى أثناء الجواب كراهية توالي حرفين فقيل: (وَإِيَّايَ فَارهَبُونِ) بدلاً عن أن يقال فارهبون.

والتعليق على الشرط العام يستلزم تحقق وقوع الجواب لأن التعليق الشرطي بمنزلة ربط المسبب بالسبب فإذا كان المعلق عليه أمرا محقق الوقوع لعدم خلو الحدثان عنه تعين تحقق وقوع المعلق، وهذا مبني على مذهب سيبويه في باب الأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل وذلك مثل قولك زيدا اضربه ومثل ذلك أما زيدا فاقتله فإذا قلت زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء ألا ترى أنك لو قلت زيد فمنطلق لم يستقم، ثم أشار إلى أن الفاء هنا في معنى فاء الجزاء، فمن ثم جزم الزمخشري بأن هاته الفاء مهما وجدت في الاشتغال دلت على شرط عام محذوف، وإن الفاء كانت داخلة على الاسم فزحلقت على حكم فاء جواب أما الشرطية، وأحسب أن مثل هذا

التركيب من مبتكر أساليب القرآن، ولم أذكر أني عثرت على مثله في كلام العرب.

ومما يؤيد ما ذهب إليه صاحب «الكشاف» المبني على كلام سيبويه من اعتبار الفاء مشعرة بشرط مقدر، أن غالب مواقع هاته الفاء المتقدم معها المفعول على مدخلها أن تقع بعد نهي أو أمر يناقض الأمر والنهي الذي دخلت عليه تلك الفاء نحو قوله تعالى: (وَلَقَد أُوحِيَ إِلَيكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبلِكَ لَئِن أَشرَكتَ) إلى قوله: (بَلِ اللهَ فَاعبُد) [الزمر: ٦٥. ٦٦]، وقول الأعشى:

ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

فكان ما يتقدم هاته الفاء يتولد منه شرط في المعنى، وكانت الفاء مؤذنة بذلك الشرط وعلامة عليه، فلأجل كونه مدلولاً عليه بدليلين أصله وفرعه، كان كالمذكور كأنه قيل: لئن أشركت ليحبطن عملك، وفإن كنت عابداً شيئاً فالله فاعبد، وكذا في البيت.

قال التفتازاني «ونقل عن صاحب «الكشاف» أنه قال: إن في قوله تعالى: (وَإِيَّايَ فَارهَبُونِ) وجوها من التأكيد: تقديم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه ومعطوفا تقديره إياي ارهبوا فارهبون أحدهما مقدر والثاني مظهر، وما في ذلك من تكرار الرهبة، وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كأنه قيل: إن كنتم راهبين شيئاً فارهبون» اهـ. يريد أن في تقديم الضمير إفادة الاختصاص والاختصاص تأكيد) [1].

(1) . التحرير والتنوير ١: ٤٥٥.

٣١. قاعدة: (المَعَارِفُ المَوصولَةُ والنَّكِرَاتُ المَوصُوفَةُ إذَا تَضَمَّنت صِلاتُهَا وصفاتُهَا مَعنَى الشَّرطِ أُدخِلت الفاءُ فِي أخبارِها)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدي والأصفهاني والزمخشري وابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموالَهُم بِاللَيلِ وَالنَّهارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبِّهِم وَلا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ) [البقرة: ٢٧٤] قال الواحدي: (قال أبو إسحاق: الذين: رفع بالابتداء، وجاز أن يكون الخبر ما بعد الفاء، ولا يجوز في الكلام: زيد فمنطلق، وصلح في (الذي)؛ لأنها تأتي بمعنى الشرط والجزاء، لأنه يدل أن الأجر من أجل الإنفاق في طاعة الله، كأنه قيل: من أنفق كذا فله أجره عند ربه، هذا كلامه، وشرح هذا الفصل أبو الفتح الموصلي، فقال: المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط أدخلت الفاء في أخبارها، وذلك نحو قولك: الذي يكرمني فله درهم، فلما كان الإكرام سبب وجود الدرهم دخلت الفاء في الكلام، ولو قلت: الذي يكرمني له درهم، لم يدل هذا القول على أن الدرهم إنما يستحق للإكرام، بل إنما هو حاصل للمكرم على كل حال، وتقول في النكرة: كل رجل يزورني فله دينار، فالفاء هي التي أوجبت استحقاق الدينار بالزيارة، ولو قلت كل رجل يزورني له دينار لما دل ذلك على أن الدينار مستحق عن الزيارة بل بدل على أنه في ملك الزائر على كل حال، فلأجل معنى الشرط في الصلة والصفة ما دخلت الفاء في آخر الكلام. والفاء في هذه الآية دلت على أن الأجر إنما استحق عن الإنفاق، والفاء في مثل هذا الموضع للاتباع دون العطف، وإنما اختاروا الفاء هنا من قبل أن الجزاء سبيله أن يقع ثاني الشرط، وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء، فدخلت الفاء في

جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، والكلام الذي يجوز أن يبتدأ به ولو لم تدخل الفاء لم يرتبط آخر الكلام بأوله، ولم يوجد هذه المعنى إلا في الفاء وحدها، فلذلك اختصوها من بين حروف العطف، فلم يقولوا: إن تحسن إلي والله يكافيك، ولا: ثم الله يكافيك) [1].

وقال ابن عاشور: (وأدخل الفاء في خبر الموصول للتنبيه على تسبب استحقاق الأجر على الإنفاق؛ لأن المبتدأ لما كان مشتملاً على صلة مقصود منها التعميم، والتعليل، والإيماء إلى علة بناء الخبر على المبتدأ –وهي ينفقون– صح إدخال الفاء في خبره، كما تدخل في جواب الشرط؛ لأن أصل الفاء الدلالة على التسبب، وما أدخلت في جواب الشرط إلا لذلك) [2].

وعند قوله تعالى: (وَمَا أَصَابَكُم يَومَ التَقَى الجَمعَانِ فَبِإِذنِ اللهِ) [آل عمران: ١٦٦] قال: (دَخَلَت الفاءُ في (فَبِإِذنِ اللهِ)؛ لأن خبر (ما) التي بمعنى (الذي)، يشبه جواب الجزاء؛ مِن جهة أنه مُعَلَّقٌ بالفعل الذي في الصِّلَةِ، كتعلُّقِهِ بالفعل الذي في الشَّرط) [3].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَمَن تَطَوَّعَ خَيراً فَإِنَّ اللهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) [البقرة: ١٥٨] ذكر أنها تحتمل أمرين، قال: (الثاني: أن لا تجعل (مَن) للجزاء، ولكن تكون بمنزلة (الذي) وتكون مبتدأ به، ولا موضع حينئذ للفعل الذي هو (تطوع)، والفاء مع ما بعدها في موضع رفع، من حيث كان خبر المبتدأ الموصول، والمعنى فيه معنى الجزاء؛ لأن هذه الفاء إذا دخلت في خبر الموصول أو النكرة الموصوفة

---

(١) . التفسير البسيط ٤: ٤٦٠.

(٢) . التحرير والتنوير ٣: ٧٧.

(٣) . التفسير البسيط ٦: ١٥٦.

آذنت أن الثاني إنما وجب لوجوب الأول، كقوله: (وَمَا بِكُم مِن نِعمَةٍ فَمِنَ اللهِ) [النحل: ٥٣] (وما): مبتدأ موصول، والفاء مع ما بعدها جواب له، وفيه معنى للجزاء؛ لأن تقديره: ما ثبت بكم من نعمة، أو مادام بكم من نعمة فمن ابتداء الله إياكم بها، فسبب ثبات النعمة ابتداؤه ذلك، كما أن استحقاق الأجر إنما هو من أجل الإنفاق في قوله: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموَالَهُم بِاللَيلِ وَالنَّهَارِ سِراً وَعَلَانِيَةً فَلَهُم أَجرُهُم) [البقرة: ٢٧٤] وعلى هذا كل ما في القرآن من هذا الضرب، كقوله: (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا) إلى قوله: (فَلَهُم عَذَابُ جَهَنَّمَ) [البروج: ١٠] وقوله: (وَمَن عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنهُ) [المائدة: ٩٥] (وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ) [البقرة: ١٢٦] و (مَن جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشرُ أَمثَالِهَا) [الأنعام: ١٦٠] و (فَمَن شَاءَ فَليُؤمِن وَمَن شَاءَ فَليَكفُر) [الكهف: ٢٩] ونذكر هذه المسألة مشروحة عند قوله: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموَالَهُم بِاللَيلِ وَالنَّهَارِ سِراً وَعَلَانِيَةً) [البقرة: ٢٧٤]) [١].

وعند قوله سبحانه: (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم فهُم لَا يُؤمِنُونَ) [الأنعام: ١٢] قال: (والفاء في قوله (فَهُم) تضمن معنى الشرط والجزاء كقولهم: الذي يكرمني فله درهم، دخلت الفاء؛ لأن الدرهم وجب بالإكرام، فكأن الإكرام شرطاً والدرهم، جزاءً، كما تقول: من يأتني فله درهم. ويجوز أن يقال: إن الفاء زائدة، فإنها تزاد في مواضع، وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم. من ذلك قولهم: زيداً فاضرب، وقوله: (وَثِيَابَكَ فَطَهِّر. وَالرُّجزَ فَاهجُر) [المدثر: ٤. ٥]، الفاء هاهنا زائدة) [٢].

---

(١) . التفسير البسيط ١: ٣٣٤.

(٢) . التفسير البسيط ٨: ٣٧.

وعند قوله تعالى: (قُل إِنَّ المَوتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُم) [الجمعة: ٨] قال: (قال أبو إسحاق: دخلت الفاء في خبر إن، ولا يجوز إن زيداً فمنطلق، لأن (الَّذِي) فيه معنى الشرط والجزاء.

وقال الفراء: العرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل، مثل من والذي وإلقاؤها جائز وهي في قراءة عبد الله (تفرون منه ملاقيكم) بغير فاء.

قال عثمان بن جني: ليست الفاء في (فإنه) زائدة، ولكنها لما دخلت لما في الكلام، معنى الشرط كأنه والله أعلم، قال: إن فررتم منه لاقاكم- فإن قال قائل: الموت ملاقيكم على كل حال فروا منه أو لم يفروا فما معنى الشرط والجواب هنا؟ وهل يصح الجواب بما هو واقع لا محالة؟ قيل: إن هذا على وجه الرد عليهم إذ ظنوا أن الفرار ينجيهم. وقد صرح هذا وأفصح عنه بالشرط الحقيقي زهير في قوله:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ... ولو رام أسباب السماء بسلم) [1].

وعند قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصحَابُ النَّارِ هُم فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة: ٣٩] قال الراغب الأصفهاني: (إن قيل: لم قال ههنا: (أُولَئِكَ أَصحَابُ النَّارِ هُم فِيهَا خَالِدُونَ) وقال في الحج [٥٧]: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَئِكَ لَهُم عَذَابٌ مُهِينٌ) قيل: الاسم الموصول، والنكرة الموصوفة حتى ضمنتا معنى الشرط قد تدخل (الفاء) في خبرها تنبيها على معنى الشرط، ويجوز ترك ذلك منه بقول: والذي يأتيني له درهم، والذي يأتيني فله درهم) [2].

---

(١). التفسير البسيط ٢١: ٤٥١.

(٢). تفسير الراغب الأصفهاني ١: ١٦٦.

وعند قوله تعالى: (أَفَمَن كَانَ مُؤمِناً كَمَن كَانَ فَاسِقاً) [السجدة: ١٨] قال: (ودخول الفاء في قوله: فأولئك لتضمن (مَن) معنى الشرط) [١].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالنَّصارى وَالصَّابِئِينَ مَن آمَنَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبِّهِم وَلا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ) [البقرة: ٦٢] قال الزمخشري: (والفاء لتضمن «من» معنى الشرط) [٢].

وعند قوله سبحانه: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقطَعُوا أَيدِيَهُما جَزاءً بِما كَسَبا) [المائدة: ٣٨] قال: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ رفعهما على الابتداء والخبر محذوف عند سيبويه، كأنه قيل: وفيما فرض عليكم السارق والسارقة أي حكمهما. ووجه آخر وهو أن يرتفعا بالابتداء، والخبر فَاقطَعُوا أَيدِيَهُما.

ودخول الفاء لتضمنهما معنى الشرط، لأنّ المعنى: والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما، والاسم الموصول يضمن معنى الشرط) [٣].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى مَن آمَنَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ) [المائدة: ٦٩] قال: (فان قلت: ما محل من آمن؟ قلت: إما الرفع على الابتداء وخبره فَلا خَوفٌ عَلَيهِم والفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ثم الجملة كما هي خبر إن) [٤].

---

(١). تفسير الراغب الأصفهاني ٢: ٦٨٥.

(٢). الكشاف ١: ١٤٦.

(٣). الكشاف ١: ٦٣١.

(٤). الكشاف ١: ٦٦١.

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَما أَصابَكُم يَومَ التَقَى الجَمعانِ فَبِإِذنِ اللهِ) [آل عمران: ١٦٦] قال المنتجب الهمذاني: ((ما) موصولة في موضع رفع بالابتداء، ونهاية صلتها (الجَمعَانِ)، والخبر: (فَبِإِذنِ اللهِ)، أي: فهو كائن بإذن الله، ودخلت الفاء في الخبر لما في الكلام من معنى الشرط؛ لأن الموصول بالفعل يشبه الشرط لكونه يطلب الفعل، ولا يجوز أن تكون شرطية كما زعم بعضهم؛ لأن الشرط بابه الإبهام، وهذا مختص) [١].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَاللاتِي يَأتِينَ الفَاحِشَةَ مِن نِسَائِكُم فَاستَشهِدُوا عَلَيهِنَّ أَربَعَةً مِنكُم) [النساء: ١٥] قال: (واختلف في محلها على وجهين: أحدهما: الرفع بالابتداء وهو الوجه، وإن كان معنى الكلام الأمر؛ لأنَّ الموصول موصول بالفعل، فلما وصل بالفعل سَرَى فيه معنى الشرط والجزاء، ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله: (فَاستَشهِدُوا عَلَيهِنَّ)، فلما سرى فيه معنى الشرط والإبهام الذي بابه الشرط، جرى مجرى الشرط المحض، نحو: من يأتني فله كذا، فلم يعمل فيه ما قبله من الإضمار، كما لا يعمل في الشرط ما قبله من مظهر أو مضمرٍ؛ لأنَّ تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز، فلما بَعُدَ أن يعمل فيه ما قبله من الإضمار لَم يحسن الإضمار، فلما امتنع ذلك فيه رُفع بالابتداء، كما يرفع الشرط) [٢].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصبِر فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجرَ المُحسِنِينَ) [يوسف: ٩٠] (وعطف (وَيَصبِر) على المعنى، لأن (مَن) إذا كانت موصولة كانت بمنزلة الشرطية الجازمة لما فيها من العموم والإبهام، ولذلك دخلت الفاء

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢: ٢٢٧.

(٢) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢: ١٦٥.

في خبرها كما تدخل في جواب الشرط المحض، فلما كان كذلك عَطف (وَيَصبِر) على المعنى فجزمه، ونظيره: (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن) في قراءة من جزم، وكذلك قوله: (فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُم) جزماً حملاً على موضع الفاء وما بعدها) [1].

وعند قوله سبحانه:(قُل إِنَّ المَوتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُم) [الجمعة: ٨] قال: (في خبر (إنَّ) وجهان: أحدهما: (فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُم) ودخلت الفاء في خبر (إِنَّ) لأن اسمه موصوف بموصول، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، واسم إن إذا كان موصولاً جاز دخول الفاء في الخبر إذا كانت الصلة فعلاً أو ظرفاً، كقولك: إن الذي يأتيني فمكرم، وإن الذي في الدار فمكرم، وكذلك إذا كان اسم إن موصوفاً بموصول نحو: إن الشخص الذي يأتيني فمكرم، وإنما كان كذلك لتضمن (الَّذِي) معنى الشرط؛ لأن (الَّذِي) مبهم، والإبهام حد من حدود الشرط، ألا ترى أنك إذا قلت: الذي يأتيني فله درهم، معناه: إن أتاني إنسان فله درهم مستحق بالإتيان، متوقف على وجود الإتيان كما يتوقف الجزاء على الشرط) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَما أَصابَكُم يَومَ التَقَى الجَمعانِ فَبِإِذنِ اللهِ وَلِيَعلَمَ المُؤمِنِينَ) [آل عمران: ١٦٦] قال القرطبي: (ودخلت الفاء في" فبإذن الله" لأن" ما" بمعنى الذي. أي والذي أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله، فأشبه الكلام معنى الشرط، كما قال سيبويه: الذي قام فله درهم) [3].

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣: ٦٣٠.

(٢) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦: ١٥٠.

(٣) . تفسير القرطبي ٤: ٢٦٥.

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَالَّذانِ يَأتِيانِها مِنكُم فَآذُوهُما فَإِن تَابَا وَأَصلَحا فَأَعرِضُوا عَنهُما إِنَّ اللهَ كانَ تَوَّاباً رَحِيماً) [النساء: ١٦] قال: (ودخلت الفاء في (فَآذُوهُما) لأن في الكلام معنى الأمر، لأنه لما وصل الذي بالفعل تمكن فيه معنى الشرط، إذ لا يقع عليه شيء بعينه، فلما تمكن الشرط والإبهام فيه جرى مجرى الشرط فدخلت الفاء، ولم يعمل فيه ما قبله من الإضمار كما لا يعمل في الشرط ما قبله، فلما لم يحسن إضمار الفعل قبلهما لينصبا رفعا بالابتداء، وهذا اختيار سيبويه)[1].

وعند قوله سبحانه: (وَاللاتِي يَأتِينَ الفاحِشَةَ مِن نِسائِكُم فَاستَشهِدُوا عَلَيهِنَّ أَربَعَةً مِنكُم فَإِن شَهِدُوا فَأَمسِكُوهُنَّ فِي البُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ المَوتُ أَو يَجعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلاً) [النساء: ١٥] قال ابن عاشور: (وقرن بالفاء خبر الموصولين من قوله: (فَاستَشهِدُوا) وقوله: (فَآذُوهُما) لأن الموصول أشرب معنى الشرط تنبيهاً على أن صلة الموصول سبب في الحكم الدال عليه خبره، فصار خبر الموصول مثل جواب الشرط ويظهر لي أن ذلك عند ما يكون الخبر جملة، وغير صالحة لمباشرة أدوات الشرط، بحيث لو كانت جزاء للزم اقترانها بالفاء.

هكذا وجدنا من استقراء كلامهم، وهذا الأسلوب إنما يقع في الصلاة التي تومئ إلى وجه بناء الخبر، لأنها التي تعطي رائحة التسبب في الخبر الوارد بعدها. ولك أن تجعل دخول الفاء علامة على كون الفاء نائبة عن (أما) .

ومن البين أن إتيان النساء بالفاحشة هو الذي سبب إمساكهن في البيوت، وإن كان قد بني نظم الكلام على جعل فاستشهدوا عليهن هو الخبر، لكنه خبر صوري وإلا فإن الخبر هو (فَأَمسِكُوهُنَّ)، لكنه جيء به جوابا لشرط هو متفرع

(١) . تفسير القرطبي ٥: ٨٦.

على (فَإِن شَهِدُوا) ففاء (فَاستَشهِدُوا) هي الفاء المشبهة لفاء الجواب، وفاء (فَإِن شَهِدُوا) تفريعية، وفاء (فَأَمسِكُوهُنَّ) جزائية) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (قالَ رَبِّ بِما أَنعَمتَ عَلَيَّ فَلَن أَكُونَ ظَهِيراً لِلمُجرِمِينَ) [القصص: ١٧] قال: (واقتران جملة (فَلَن أَكُونَ ظَهِيراً لِلمُجرِمِينَ) بالفاء لأن الموصول كثيرا مايعامل معاملة اسم الشرط فيقترن خبره ومتعلقه بالفاء تشبيها له بجزاء الشرط وخاصة إذا كان الموصول مجرورا مقدما فإن المجرور المقدم قد يقصد به معنى الشرطية فيعامل معاملة الشرط) [2].

٣٢. قاعدة: (تكونُ الفاءُ واجبةً في جوابِ الشَّرطِ إذَا كانَ ما بعدها لا يَصِحُّ أن يكونَ شرطاً بنفسِه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله تعالى: (وَإِن كُنتُم فِي رَيبٍ مِمَّا نَزَّلنا عَلى عَبدِنا فَأتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثلِهِ) [البقرة: ٢٣] قال: (جوابُ الشرط، والفاءُ هنا واجبةٌ لأنَّ ما بعدها لا يَصِحُّ أن يكونَ شرطاً بنفسِه) [3].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَإِنَّا إِن شاءَ اللهُ لَمُهتَدُونَ) [البقرة: ٧٠] قال: (هذا شرط جوابه محذوف لدلالة إن وما في حيزها عليه، والتقدير: إن شاء الله هدايتنا للبقرة اهتدينا، ولكنهم أخرجوه في جملة اسمية مؤكدة بحرفي تأكيد مبالغة في طلب

---

(١) . التحرير والتنوير ٤: ٢٧٦.

(٢) . التحرير والتنوير ٢٠: ٩٢.

(٣) . الدر المصون ١: ١٩٩.

الهداية، واعترضوا بالشرط تيمنا بمشيئة الله تعالى. و«لمهتدون» اللام لام الابتداء داخلة على خبر «إن»، وقال أبو البقاء: «جواب الشرط إن وما عملت فيه عند سيبويه.

وجاز ذلك لما كان الشرط متوسطا، وخبر إن هو جواب الشرط في المعنى، وقد وقع بعده، فصار التقدير: إن شاء الله اهتدينا. وهذا الذي قاله لا يجوز، فإنه متى وقع جواب الشرط ما لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وهذه الجملة لا تصلح أن تقع شرطاً، فلو كانت جوابا لزمتها الفاء، ولا تحذف إلا ضرورة، ولا جائز أن يريد أبو البقاء أنه دال على الجواب وسماه جواباً مجازاً، لأنه جعل ذلك مذهبا للمبرد مقابلا لمذهب سيبويه، فقال: وقال المبرد: الجواب محذوف دلت عليه الجملة، لأن الشرط معترض فالنية به التأخير، فيصير كقولك: «أنت ظالم إن فعلت» وهذا الذي نقله عن المبرد هو المنقول عن سيبويه، والذي نقله عن سيبويه قريب مما نقل عن الكوفيين وأبي زيد من أنه يجوز تقديم جواب الشرط عليه، وقد رد عليهم البصريون بقول العرب: «أنت ظالم إن فعلت» إذ لو كان جوابا لوجب اقترانه بالفاء لما ذكرت لك. وأصل «مهتدون» مهتديون، فأعل بالحذف، وهو واضح مما تقدم) [1].

وعند قوله تعالى: (وَمَن يَتَبَدَّلِ الكُفرَ بِالإِيمانِ فَقَد ضَلَّ سَواءَ السَّبِيلِ) [البقرة: ١٠٨] قال: (والجملة من قوله: (فَقَد ضَلَّ) في محل جزم لأنها جزاء الشرط، والفاء واجبة هنا لعدم صلاحيته شرطاً) [2].

---

(١). الدر المصون ١: ٤٢٧.

(٢). الدر المصون ٢: ٦٦.

٣٣. قاعدة: (أدواتُ الشَّرطِ مَتَى أُجِيبت بـ «إن» النافيةِ أو بـ«ما» النافيةِ أو بـ«لا» النافيةِ وَجَبَ الإتيانُ بالفاءِ، إلا (إذا))

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَإِذا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً) [الأنبياء: ٣٦] قال: («إن» هنا نافيةٌ، وهي وما في حَيِّزها جوابُ الشرط ب إذا، و «إذا» مخالفةٌ لأدواتِ الشرطِ في ذلك، فإنَّ أدواتِ الشرطِ متى أُجِيبت ب «إن» النافيةِ أو ب «ما» النافيةِ وَجَبَ الإتيانُ بالفاءِ تقول: إن أَتَيتَني فإن أَهَنتُك وفما أَهَنتُك. وتقول: إذا أَتَيتَني ما أَهَنتُك بغير فاءٍ يَدُلُّ له قولُه تعالى: (وَإِذَا تتلى عَلَيهِم آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُم إِلَّا أَن قَالُوا) [الجاثية: ٢٥].

و «اتَّخَذَ» هنا متعديةٌ لاثنين. و «هُزُوا» هو الثاني: إمَّا على حَذفِ مضافٍ، وإمَّا على الوصفِ بالمصدرِ مبالغةً، وإمَّا على وقوعِه مَوقِعَ اسمِ المفعول.

وفي جواب «إذا» قولان، أحدهما: أنه «إن» النافيةُ، وقد تقدَّم ذلك. والثاني: أنه محذوفٌ، وهو القولُ الذي قد حكى به الجملةَ الاستفهاميةَ في قوله: (أهذا الذي يَذكُرُ آلِهَتَكُم) إذ التقديرُ: وإذا رآك الذين كفروا يقولونَ: أهذا الذي. وتكونُ الجملةُ المنفيةُ معترضةً بين الشرطِ وبين جوابِهِ المقدَّرِ)[1].

وعند قوله تعالى: (وَإِذا رَأَوكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَاّ هُزُواً) [الفرقان: ٤١] قال: (وهذه الجملةُ المنفيةُ تحتمل وجهين، أحدهما: أنها جوابُ الشرطية. واختصَّت «إذا» بأنَّ جوابها متى كان منفياً ب «ما» أو «إن» أو «لا»، لا يَحتاج إلى الفاءِ، بخلافِ غيرِها مِن أدواتِ الشرط. فعلى هذا يكون قولُه: «أهذا الذي» في

(١) . الدر المصون ٨: ١٥٥.

محلِّ نصبٍ بالقولِ المضمرِ. وذلك القولُ المضمرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: إن يَتَّخذونك قائلين ذلك) [1].

المبحث الرابع: قواعد في الشرط والظرف

٣٤. قاعدة: (أيَّان: ظَرفُ زَمَانٍ، وقَد تأتي شَرطاً أو استفهاماً)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي وابن عاشور، فقد قال السمين الحلبي: (وأيان: ظرف زمانٍ، وتكون شرطاً تارَة واستفهاماً أخرى. قال تعالى: (وما يشعرون أيان يبعثون) [النحل: ٢١]، (أَيَّانَ مُرساها) [الأعراف: ١٨٧]. وتقول: أيان تخرج أخرج، ووقوعهما قليل، ولذلك لم ترد في القرآن إلا استفهاماً وهي مبنية على الفتح لتضمن معنى الحرف كسائر أدوات الشرط والاستفهام. وقال بعضهم: أيان عبارة عن وقت الشيء ويقارب معنى متى. قيل: هي مأخوذة من أي، وقيل: أصلها أي أوانٍ، أي: أي وقتٍ، ثم حذفت الألف وجعلت الواو ياء وأدغمت فصار "أيان"، وفي هذا بعد كثير) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (يَسأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرساها قُل إِنَّما عِلمُها عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيها لِوَقتِها إِلَّا هُوَ) [الأعراف: ١٨٧] قال ابن عاشور: (وأيان اسم يدل على السؤال عن الزمان وهو جامد غير متصرف مركب من (أي) الاستفهامية و (آن) وهو الوقت، ثم خففت (أي) وقلبت همزة (آن) ياء ليتأتى الإدغام، فصارت (أيان) بمعنى أي زمان، ويتعين الزمان المسئول عنه بما بعد

---

(١) . الدر المصون ٨: ٤٨٥.

(٢) . عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ١: ١٤٨.

(أيان)، ولذلك يتعين أن يكون اسم معنى لا اسم ذات، إذ لا يخبر بالزمان عن الذات، وأما استعمالها اسم شرط لعموم الأزمنة فذلك بالنقل من الاستفهام إلى الشرط كما نقلت (متى) من الاستفهام إلى الشرطية، وهي توسيعات في اللغة تصير معاني متجددة، وقد ذكروا في اشتقاق (أيان) احتمالات يرجعون بها إلى معاني أفعال، وكلها غير مرضية، وما ارتأيناه هنا أحسن منها.

فقوله: أيان خبر مقدم لصدارة الاستفهام، ومرساها مبتدأ مؤخر، وهو في الأصل مضاف إليه آن الأصل أي (آن) آن مرسى الساعة)[1].

٣٥. قاعدة: ((أَينَمَا) أَين ظرفُ مَكَانٍ فِيهِ مَعنَى الِاستِفهَامِ وَالشَّرطِ وَدخلت مَا لِيتَمَكَّنَ الشَّرطُ وَيَحسُن)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدي والقيسي والسمين الحلبي، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَينَما تَكُونُوا يُدرِككُمُ المَوتُ وَلَو كُنتُم فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ) [النساء: ٧٨] قال القيسي: (قَوله (أَينَمَا) أَين ظرف مَكَان فِيهِ معنى الِاستِفهَام وَالشّرط وَدخلت مَا ليتَمَكَّن الشَّرط وَيحسن وتكونوا جزم بِالشّرطِ ويدرككم جَوَابه)[2].

وعند قوله تعالى: (أَينَ مَا تَكُونُوا يَأتِ بِكُمُ اللهُ) [البقرة: ١٤٨] قال الواحدي: (قال الفراء: إذا رأيت حروف الاستفهام قد وُصِلت بـ (ما) مثل: أينما، ومتى ما، وكيف ما (أَيّاً مَا تَدعُو) [الإسراء: ١١٠] كانت جزاء ولم تكن

---

(١) . التحرير والتنوير ٩: ٢٠١.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٢٠٣.

استفهاماً. فإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء، فإذا كانت جزاءً جزمت الفعلين، الفعلَ الذي مع أينما وأخواتها، وجوابَه، كقوله: (أَينَ مَا تَكُونُوا يَأتِ بِكُمُ اللهُ). فإذا أدخلت الفاء في الجواب، رفعت الجواب فقلت في مثله من الكلام: أينما تكن فآتيك، ومثله قوله: (وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ) [البقرة: ١٢٦]. فإذا كانت استفهاماً رفعت الفعل الذي يلي: أين، وكيف، ثم تجزم الفعل الثاني؛ ليكون جواباً للاستفهام بمعنى الجزاء، كما تقول: هل أدلك على بيتي تأتني؟

فإذا أدخلتَ في جواب الاستفهام فاءً نصبتَ، كما تقول: هل أدلك على بيتي فتأتيني؟ قال: ومثله قوله: (وَأَنفِقُوا مِن مَا رَزَقنَاكُم مِن قَبلِ أَن يَأتِيَ أَحَدَكُمُ المَوتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَولَا أَخَّرتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِنَ الصَّالِحِينَ) [المنافقون: ١٠].

وقال أبو إسحاق: إنما تجزم ما بعدها، لأنها إذا وصلت بما جزمت ما بعدها، وكان الكلام شرطاً، وكان الجواب جزماً كالشرط، وإن كانت استفهاماً، نحو: أين زيد؟ فأجبته أجبت بالجزم، تقول: أين بيتُك أزركَ؟ المعنى: إن أعرف بيتك أزرك.

قال أبو علي، فيما استدرك عليه: لا فائدة تحت قوله: إنها إذا وصلت بما جُزِمت؛ لأنها تجزم ما بعدها في الشرط والجزاء، وُصلت بـ (ما)، أو لم توصل بها، فقوله إذن لا فائدة فيه، ولا نكتة تحته، كما لا فائدة في قول القائل: الفعل يرفعُ الفاعل إذا كان ماضياً؛ لأنه يرفع ماضياً كان أو آتياً، ومما جزم أين من غير وصلها بـ (ما). قول الشاعر:

أين تصرِف بنا الغداة تجدنا ... نصرف العيس نحوها للتلاقي)[1].

وعند قوله سبحانه: (وَلِلَّهِ المَشرِقُ وَالمَغرِبُ فَأَينَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجهُ اللهِ إِنَّ اللهَ واسِعٌ عَلِيمٌ) [البقرة: ١١٥] قال السمين الحلبي: («أين» هنا اسم شرط بمعنى «إن»، و «ما» مزيدة عليها و «تولوا» مجزوم بها. وزيادة «ما» ليست لازمة لها بدليل قوله:

أين تضرب بنا العداة تجدنا ...

وهي ظرف مكان، والناصب لها ما بعدها، وتكون اسم استفهام أيضاً فهي لفظ مشترك بين الشرط والاستفهام ك «من» و «ما» . وزعم بعضهم أن أصلها السؤال عن الأمكنة، وهي مبنية على الفتح لتضمنه معنى حرف الشرط أو الاستفهام. وأصل تولوا: توليوا فأعل بالحذف. وقرأ الجمهور: تولوا بضم التاء واللام بمعنى تستقبلوا، فإن «ولى» وإن كان غالب استعمالها أدبر فإنها تقتضي الإقبال إلى ناحية ما. تقول: وليت عن كذا إلى كذا. وقرأ الحسن: «تولوا» بفتحهما، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكون مضارعا والأصل: تتولوا من التولية فحذف إحدى التاءين تخفيفا، نحو: (تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ) [القدر: ٤].

والثاني: أن يكون ماضياً، والضمير للغائبين رداً على قوله: «لهم في الدنيا، ولهم في الآخرة» فتتناسق الضمائر، وقال أبو البقاء: «والثاني: أنه ماض والضمير للغائبين، والتقدير: أينما يتولوا» يعني أنه وإن كان ماضيا لفظا فهو مستقبل معنى، ثم قال: «وقد يجوز أن يكون ماضيا قد وقع ولا يكون» أين «شرطا في

(١) . التفسير البسيط ٣: ٤٠٢.

اللفظ بل في المعنى، كما تقول:» ما صنعت صنعت «إذا أردت الماضي، وهذا ضعيف لأن» أين «إما شرط أو استفهام وليس لها معنى ثالث»)[1].

وعند قوله تعالى: (مَلعُونِينَ أَينَما ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقتِيلاً) [الأحزاب: ٦١] قال: (أينما شرطٌ وهي ظرفُ مكان و «ما» مزيدةٌ فيها، ف «ثُقفوا» في محلِّ جزمٍ بها، وجوابُ الشرط: إمَّا محذوفٌ أي: أينما ثُقِفوا غُلِبوا وذُلُّوا، دلَّ عليه قوله: (ضُرِبَت عَلَيهِمُ الذِّلَّةُ أَينَ مَا ثُقِفُوا) [آل عمران: ١١٢]، وإمَّا نفسُ «ضُرِبَت» عند مَن يُجيز تقديمَ جواب الشرطِ عليه)[2].

وقال ابن عاشور: (وأينما: اسم زمان متضمن معنى الشرط)[3].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَينَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأتِ بِخَيرٍ) [النحل: ٧٦] قال: (شرطٌ وجزاؤُه. وقرأ ابنُ مسعودٍ وابن وثاب وعلقمةُ «يُوَجِّه» بهاءٍ ساكنة للجزم. وفي فاعلِه وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الباري تعالى، ومفعولُه محذوفٌ، تقديرُه كقراءةِ العامة. والثاني: أنه ضميرُ الأبكم، ويكون «يُوَجِّه» لازماً بمعنى تَوَجَّه، يقال: وَجَّه وتَوَجَّه بمعنى.

وقرأ علقمةُ أيضاً وطلحةُ كذلك، إلا أنه بضم الهاء، وفيها أوجهُ، أحدها: أنَّ «أينما» ليست هنا شرطيةً و «يُوَجِّهُ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: أينما هو يُوَجِّهُ، أي: الله تعالى، والمفعولُ محذوفٌ أيضاً، وحُذِفَت الياءُ مِن (لَا يَأتِ) تخفيفاً، كما حُذِفَت في قولِه (يَومَ يَأتِ) [هود: ١٠٦] و (إِذَا يَسرِ) [الفجر: ٤].

---

(١). الدر المصون ٢: ٨١.

(٢). الدر المصون ٣: ٣٥٢.

(٣). التحرير والتنوير ٢٢: ١١٠.

ورُدَّ هذا بأن «أينما» إما شرط أو استفهام فقط، والاستفهام هنا غير لائق.

والثاني أنَّ لامَ الكلمةِ حُذِفَت تخفيفاً لأجلِ التضعيفِ، وهذه الهاءُ هي هاءُ الضمير فلم يُحِلَّها جزم. ذكر هذين الوجهين أبو الفضل الرازي.

الثالث: أن «أينما» أُهمِلَت حَملاً على «إذا» لما بينهما من الأُخُوَّة في الشرط، كما حُمِلَت «إذا» عليها في الجزم في نفسِ المواضع، وحُذِفت الياءُ مِن «يأتِ» تخفيفاً أو جزماً على التوهم، ويكون «يُوَجِّهُ» لازماً بمعنى يَتَوَجَّه كما تقدَّم.

وقرأ عبدُ الله أيضاً. وقال أبو حاتم وقد حكى هذه القراءة: «هذه ضعيفةٌ؛ لأنَّ الجزمَ لازمٌ، وكأنه لم يعرف توجيهها) [1].

(1) . الدر المصون ٧: ٢٦٩.

٣٦. قاعدة: ((أَنَّى) اسمٌ وَيُستَعمَلُ شَرطاً ظَرفَ مَكَانٍ، وَيَأتِي ظَرفَ زَمَانٍ بِمَعنَى: مَتَى وَاستِفهَاماً بِمَعنَى: كَيفَ، وَهِيَ مَبنِيَّةٌ لِتَضَمُّنِ مَعنَى حَرفِ الشَّرطِ، وَحَرفِ الِاستِفهَامِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان والسمين الحلبي، فعند قوله تعالى: (نِساؤُكُم حَرثٌ لَكُم فَأتُوا حَرثَكُم أَنَّى شِئتُم) [البقرة: ٢٢٣] قال أبو حيان: (أنى: اسم ويستعمل شرطا ظرف مكان، ويأتي ظرف زمان بمعنى: متى واستفهاما بمعنى: كيف، وهي مبنية لتضمن معنى حرف الشرط، وحرف الاستفهام، وهو في موضع نصب لا يتصرف فيه بغير ذلك البتة)[1].

وقال: (قالوا والعامل في: أنى فأتوا، وهذا الذي قالوه لا يصح، لأنا قد ذكرنا أنها تكون استفهاما أو شرطا، لا جائز أن تكون هنا شرطاً، لأنها إذ ذاك تكون ظرف مكان، فيكون ذلك مبيحا لإتيان النساء في غير القبل، وقد ثبت تحريم ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى تقدير الشرطية يمتنع أن يعمل في الظرف الشرطي ما قبله، لأنه معمول لفعل الشرط، كما أن فعل الشرط معمول له، ولا جائز أن يكون استفهاما، لأنها إذا كانت استفهاما اكتفت بما بعدها من فعل كقوله: (أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ) [آل عمران: ٤٧] ومن اسم كقوله: (أَنَّى لَكِ هَذَا) [آل عمران: ٣٧] ولا يفتقر إلى غير ذلك، وهنا يظهر افتقارها وتعلقها بما قبلها.

وعلى تقدير أن يكون استفهاما لا يعمل فيها ما قبلها، وأنها تكون معمولة للفعل بعدها، فتبين على وجهي: أنى، أنها لا تكون معمولة لما قبلها، وهذا من المواضع المشكلة التي تحتاج إلى فكر ونظر.

والذي يظهر، والله أعلم، أنها تكون شرطاً لافتقارها إلى جملة غير الجملة التي بعدها، وتكون قد جعلت فيها الأحوال. كجعل الظروف المكانية، وأجريت

---

(١). البحر المحيط ٢: ٤٠٢.

مجراها تشبيها للحال بالظرف المكاني، وقد جاء نظير ذلك في لفظ: كيف، خرج به عن الاستفهام إلى معنى الشرط في قولهم: كيف تكون أكون، وقال تعالى: (بَل يَداهُ مَبسُوطَتانِ يُنفِقُ كَيفَ يَشاءُ) [المائدة: ٦٤] فلا يجوز أن تكون هنا استفهاما، وإنما لحظ فيها معنى بالشرط وارتباط الجملة بالأخرى وجواب الجملة محذوف، ويدل عليه ما قبله، تقديره: أنى شئتم فأتوه، وكيف يشاء ينفق، كما حذف جواب الشرط في قولك: اضرب زيدا أنى لقتيه، التقدير أنى لقتيه فاضربه.

فإن قلت: قد أخرجت: أنى، عن الظرفية الحقيقية وأبقيتها لتعميم الأحوال مثل: كيف، وجعلتها مقتضية لجملة أخرى كجملة الشرط، فهل الفعل الماضي الذي هو: شئتم، في موضع جزم كحالها إذا كانت ظرفا؟ أم هو في موضع رفع كهو بعد: كيف، في قولهم: كيف تصنع أصنع؟

فالجواب أنه يحتمل الأمرين، لكن يرجح أن تكون في موضع جزم لأنه قد استقر الجزم بها إذا كانت ظرفا صريحا، غاية ما في ذلك تشبيه الأحوال بالظروف، وبينهما علاقة واضحة، إذ كل منهما على معنى: في، بخلاف: كيف، فإنه لم يستقر فيها الجزم ومن أجاز الجزم بها، فإنما قاله بالقياس، والمحفوظ عن العرب الرفع في الفعل بعدها، حيث يقتضي جملة أخرى)[1].

وقال السمين الحلبي: («أنى» ظرف مكان، ويستعمل شرطا واستفهاما بمعنى «متى»، فيكون ظرف زمان ويكون بمعنى كيف، وبمعنى من أين، وقد فسرت الآية الكريمة بكل من هذه الوجوه. وقال النحويون: «أنى» لتعميم الأحوال. وقال بعضهم: إنما تجيء سؤالا وإخبارا عن أمر له جهات، فهي على هذا أعم من «كيف» ومن «أين» ومن «متى» . وقالوا: إذا كانت شرطية فهي ظرف مكان فقط. واعلم انها مبنية لتضمنها: إما معنى حرف الشرط أو

(١) . البحر المحيط ٢: ٤٣٠.

الاستفهام، وهي لازمة النصب على الظرفية. والعامل فيها هنا قالوا: الفعل قبلها وهو: «فأتوا» قال الشيخ: «وهذا لا يصح، لأنها: إما شرطية أو استفهامية، لا جائز أن تكون شرطية لوجهين، أحدهما: من جهة المعنى وهو أنها إذا كانت شرطا كانت ظرف مكان كما تقدم، وحينئذ يقتضى الكلام الإباحة في غير القبل وقد ثبت تحريم ذلك. والثاني: من جهة الصناعة. وهو أن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله، لأن له صدر الكلام، بل يعمل فيه فعل الشرط كما أنه عامل في فعل الشرط الجزم. ولا جائز أن تكون استفهاما؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لأن له صدر الكلام، ولأن» أنى «إذا كانت استفهامية اكتفت بما بعدها من فعل واسم نحو: (أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ) [الأنعام: ١٠١] (أَنَّى لَكِ هذا) [آل عمران: ٣٧] وهذه في هذه الآية مفتقرة لما قبلها كما ترى، وهذا موضع مشكل يحتاج إلى تأمل ونظر.

ثم الذي يظهر أنها هنا شرطية ويكون قد حذف جوابها: لدلالة ما قبله عليه، تقديره: أنى شئتم فأتوه، ويكون قد جعلت الأحوال فيها جعل الظروف، وأجريت مجراها تشبيها للحال بظرف المكان ولذلك تقدر بـ (في)، كما أجريت (كيف) الاستفهامية مجرى الشرط في قوله: (يُنفِقُ كَيفَ يَشَاءُ) [المائدة: ٦٤] وقالوا: كيف تصنع أصنع، فالمعنى هنا ليس استفهاما بل شرطا، فيكون ثم حذف في قوله: (يُنفِقُ كَيفَ يَشَاءُ) أي: كيف يشاء ينفق، وهكذا كل موضع يشبهه.

فإن قلت: قد أخرجت» أنى «عن الظرفية الحقيقية وجعلتها لتعميم الأحوال مثل كيف، وقلت: إنها مقتضية لجملة أخرى كالشرط، فهل الفعل بعدها في محل جزم اعتبارا بكونها شرطية، أو في محل رفع كما تكون كذلك بعد» كيف «التي تستعمل شرطية؟ قلت: تحتمل الأمرين، والأرجح الأول لثبوت عمل الجزم، لأن

غاية ما في الباب تشبيه الأحوال بالظروف للعلاقة المذكورة، وهو تقدير» في «في كل منهما») [1].

وقال: (أنى: ظرف زمانٍ لا ينصرف، وهو لا يخرج عن الشرط أو الاستفهام، فمن مجيئه شرطاً جازماً فعين قوله:

فأصبحت أني تأتها تبتئس بها

وترد في الاستفهام بمعنى كيف، كقوله تعالى: (فَأْتُوا حَرْثَكُم أَنَّى شِئتُم) [البقرة: ٢٢٣]، وبمعنى أين كقوله تعالى: (أَنَّى لَكِ هَذا) [آل عمران: ٣٧] أي من أين) [2].

قال الراغب: أَنَّى للبحث عن الحال والمكان، ولذلك قيل: هو بمعنى كيف وأين، لتضمنه معناهما، قال الله عزَّ وجلَّ: (أَنَّى لَكِ هذا) [آل عمران: ٣٧]، أي: من أين، وكيف) [3].

٣٧. قاعدة: ((إذَا) فيها مَعنَى الشَّرطِ فلذلك تَحتاجُ إلى جَوَابٍ، ولا يليها إلا الفعل مُظهَراً أو مُضمَراً)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم النحاس والإسكافي والمنتجب الهمذاني والقرطبي والقيرواني وأبو حيان والسمين الحلبي، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَإِذا طَلَّقتُمُ النِّساءَ فَبَلَغنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمسِكُوهُنَّ بِمَعرُوفٍ أَو سَرِّحُوهُنَّ بِمَعرُوفٍ) [البقرة: ٢٣١] قال: (وَإِذا طَلَّقتُمُ النِّساءَ في إذا معنى الشرط فلذلك تحتاج إلى جواب، والجواب فَأَمسِكُوهُنَّ بِمَعرُوفٍ أَو سَرِّحُوهُنَّ بِمَعرُوفٍ وَلا

---

(١). الدر المصون ٢: ٤٢٣.

(٢). عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ١: ١٣٢.

(٣). المفردات في غريب القرآن: ٩٥.

تُمسِكُوهُنَّ ضِراراً مفعول من أجله أي من أجل الضرار لِتَعتَدُوا نصب بإضمار أن. وَلا تَتَّخِذُوا آياتِ اللهِ هُزُواً مفعولان) [1].

وعند قوله تعالى: (فَإِذا دَفَعتُم إِلَيهِم أَموالَهُم فَأَشهِدُوا عَلَيهِم) [النساء: ٦] قال: (يجازى بإذا في الشعر لأنها تحتاج إلى جواب، ولا يليها إلا الفعل مظهرا أو مضمرا ولم يجاز بها في غير الشعر عند الخليل وسيبويه لأن ما بعدها مخالف لما بعد حروف الشرط لأنه محصّل قال الخليل: تقول آتيك إذا احمرّ البسر ولا تقول: إن احمرّ البسر) [2].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (إِذا ضَرَبتُم فِي سَبِيلِ اللهِ فَتَبَيَّنُوا) [النساء: ٩٤] قال: (وفي «إذا» معنى الشرط وقد يجازى بها كما قال:

وإذا تصبك خصاصة فتجّمل

والجيّد أن لا يجازى بها كما قال:

والنّفس راغبة إذا رغّبتها ... وإذا تردّ إلى قليل تقنع) [3].

وعند قوله سبحانه: (إِذا وَقَعَتِ الواقِعَةُ) [الواقعة: ١] قال: (إذا في موضع نصب لأنها ظرف زمان، والعامل فيها وقعت لأنها تشبه حروف الشرط، وإنما يعمل فيها ما بعدها. وقد حكى سيبويه: أن من العرب من يجزم بها، قال: وشبهها بحروف الشرط متمكن قوي، وذلك أنها تقلب الماضي إلى المستقبل وتحتاج إلى جواب غير أنه لا يجازى بها إلَّا في الشعر. فأما مخالفتها حروف

---

(١) . إعراب القرآن للنحاس ١: ١١٥.

(٢) . إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٠١.

(٣) . إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٣٣.

المجازاة فإن ما بعدها يكون محدّدا تقول: أجيئك إذا احمرّ البسر ولا يجوز هاهنا «أن») [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (حَتَّى إِذا جاؤُوها فُتِحَت أَبوابُها) [الزمر: ٧١] قال الإسكافي: (قوله: (فُتِحَت أَبوابُها) جواب لقوله: (حَتَّى إِذا جاؤُوها) لأن في (إذا) معنى الشرط، وفى جوابها معنى الجزاء، ولابد لها منه، وأنت تقول: إذا جئتُ زيدا فتح لي الباب، أردتَ أن الباب كان مغلقاً، ففتح لمجيئك، وتقول: إذا جئت زيدا وفتح لي الباب.

فإنّ ما بعد (الواو) لا يقوم مقام الجزاء، والمخاطب متوقع عند سماع ذلك ما يتم به الكلام فإن أراد المتكلم إضمار الجزاء، واكتفى بدلالة الشرط عليه وذلك إذا كان لفظاهما واحداً جاز حذفه وعطف ما بعده عليه، فيكون المعنى حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابها فتحذف "جاءوها" الثانية لدلالة الأولى عديها.

فإن قال قائل: وهل يختلف المعنى إذا حذفت الواو وإذا أثبتت؟

قلت: يختلف بأن الفتح يقع عند مجيء أهل النار، لأن قوله: (فتحت) جزاء للشرط، وحقه إذا كان فعلا أن لا تدخله "واو" ولا "فاء"، ويكون عقيب الشرط، وإذا حذف الجزاء وعطف فعل عليه فقيل: حتى إذا جاءوها وفتحت كان التقدير: حتى إذا جاؤوها جاؤوها وأبوابها مفتّحة، فهذا حكم اللفظ) [2].

---

(١) . إعراب القرآن للنحاس ٤: ٢١٥.

(٢) . باختصار من: درة التنزيل وغرة التأويل للإسكافي ١: ١١٢٠.

وعند قَوله تعالى: (وَإِذا أَذَقنَا النَّاسَ رَحمَةً مِن بَعدِ ضَرَّاءَ مَسَّتهُم إِذا لَهُم مَكرٌ فِي آياتِنا) [يونس: ٢١] قال مكي القيسي: (إِذا فِيهَا معنى الشَّرط وَلَا تعمل وتحتاج إِلَى جَوَاب غير مجزوم إِلَّا فِي شعر فَأَنَّهُ قد يقدر فِي الجَواب الجَزم فِي الشّعر فتعطف على مَعنَاهُ فتجزم المَعطُوف على الجَواب كَمَا قَالَ قيس بن الخطيم:

إِذا قصرت أسيافنا كَانَ وَصلهَا ... خطانا إِلَى أَعدَائِنَا فنضارب

فَجزم نضارب عطف على مَوضِع جَوَاب إِذا، وَهُوَ كَانَ وجوابها عِند البَصرِيين فِي هَذِه الآيَة قَوله إِذا لَهُم مكر فَإِذا جَوَاب إِذا تَقدِيره عِندهم مكروا وَمَعنَاهُ استهزؤوا وكذبوا) [1].

وعند قَوله تَعَالَى: (إِذا وَقعت الوَاقِعَة) [الواقعة: ١] قال: (إِذا ظرف زمَان وَالعَامِل فِيهِ وَقعت لِأَنَّهَا قد يجازى بهَا فَعمل فِيهَا الفِعل الَّذِي بعدهَا كَمَا يعمل فِي مَا وَمن اللتَينِ للشّرط فِي قَولك مَا تفعل أفعل وَمن تكرم أكرم فَمن وَمَا فِي مَوضِع نصب بِالفِعلِ الَّذِي بعدهَا بِلَا اختِلَاف.

فإن دخلت ألف الِاستِفهَام على إِذا خرجت عَن حد الشَّرط فَلَا يعمل فِيهَا الفِعل الَّذِي بعدهَا؛ لِأَنَّهَا مُضَافَة إِلى مَا بعدهَا، نَحو أئذا متنا أئذا كُنَّا وَشبهه، وَقد أجَاز النّحاس عمل متنا فِي إِذا، وَهُوَ بعيد وَإِنَّمَا لم يجاز بإذا فِي كل الكَلَام وتعمل كَغَيرِهَا لِأَنَّهَا مُخَالفَة لحروف الشَّرط لما فِيهَا من التَّحدِيد والتوقيت فِي جَوَاز وُقُوع مَا بعدهَا وَكَونه بِغَير احتِمَال، وحروف الشَّرط غَيرهَا إنما هِيَ

(1) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٣٤١.

للشيء يُمكن أَن يَقع وَأَن لَا يَقع، وَقد تقع إِذا للشيء لابد لَهُ أَن يَقع نَحو إِذا السَّمَاء انشقت وَإِذا الشَّمس كورت وَنَحوه) [1].

وعند قَوله عزَّ وجلَّ: (إذا أَخرَجَ يَدَهُ لَم يَكَد يَرَاهَا) [النور: ٤٠] قال المنتجب الهمذاني: ((إذا) هذه لا يليها إلا الأفعال المستقبلة؛ لتضمنها معنى الشرط والجزاء كما تضمنته (إن) الشرطية، نحو قول الشاعر:

إِذَا تَقُومُ يَضُوعُ المِسكُ أَصورَةً ... والعَنبَرُ الوَردُ مِن أَردَانِهَا شَمِلُ

وقول الآخر:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةٌ أُدعَى لَهَا ... وإذا يُحَاسُ الحَيسُ يُدعَى جُندَبُ

وقول الآخر وهو المتنبي:

وَوَجهُ البَحرِ يُعرَفُ مِن بَعِيدٍ ... إِذَا يَسجُو فَكَيفَ إِذَا يَمُوجُ

هذا حد الكلام، إلا أنها لما تضمنت مع ذلك معنى التوقيت، لم يجزم بها إلا في الشعر، لنقص إبهامها عن إبهام (إن) الشرطية، من أجل تضمنها معنى الشرط والجزاء، وأن الفعل بعدها لا يكون إلا من حيّز الاستقبال، كما يكون في (إن) جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي والمراد به الاستقبال كما يقع بعد (إن)، فكما تقول: إن قمتَ قمتُ، تريد: إن تقم أقم. كذلك تقول: إذا قمتَ قمتُ، تريد: إذا تقومُ أقومُ، فإن أردت المخالفة بينهما قلت: إذا قمت لم أقم،

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٧٠٩.

تريد: إذا قمت قعدت أو امتنعت من القيام، فقولك: (لم أقم) ماضٍ لا محالة، كما أن (قمت) كذلك) [1].

وعند قوله تعالى: (وَإِذا قِيلَ لَهُم لَا تُفسِدُوا فِي الأَرضِ قالُوا إِنَّما نَحنُ مُصلِحُونَ) [البقرة: ١١] قال القرطبي: ((إذا) في موضع نصب على الظرف والعامل فيها" قالوا"، وهي تؤذن بوقوع الفعل المنتظر. قال الجوهري: (إذا: اسم يدل على زمان مستقبل، ولم تستعمل إلا مضافة إلى جملة، تقول: أجيئك إذا احمر البسر، وإذا قدم فلان. والذي يدل على أنها اسم وقوعها موقع قولك: آتيك يوم يقدم فلان، فهي ظرف وفيها معنى المجازاة).

وجزاء الشرط ثلاثة: الفعل والفاء وإذا، فالفعل قولك: (إن تأتني آتك). والفاء: (إن تأتني فأنا أحسن إليك)، وإذا كقوله تعالى: (وَإِن تُصِبهُم سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَت أَيدِيهِم إِذا هُم يَقنَطُونَ) [الروم: ٣٦]. ومما جاء من المجازاة بإذا في الشعر قول قيس بن الخطيم:

إِذَا قَصُرَت أَسيَافُنَا كَانَ وَصلُهَا ... خُطَانَا إِلَى أَعدَائِنَا فَنُضَارِبِ

فعطف" فنضارب" بالجزم على"كان" لأنه مجزوم، ولو لم يكن مجزوما لقال: فنضارب، بالنصب. وقد تزاد على" إذا"" ما" تأكيدا، فيجزم بها أيضاً، ومنه قول الفرزدق:

فَقَامَ أَبُو لَيلَى إِلَيهِ ابنُ ظَالِمٍ ... وَكَانَ إِذَا مَا يَسلُلِ السَّيفَ يَضرِبِ

قال سيبويه: والجيد ما قال كعب بن زهير:

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤: ٦٦٠.

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبعَثُ مِنهَا ... مَغرِبَ الشَّمسِ نَاشِطاً مَذعُورَا

يعني أن الجيد ألا يجزم بإذا، كما لم يجزم في هذا البيت. وحكي عن المبرد أنها في قولك في المفاجأة: خرجت فإذا زيد، ظرف مكان، لأنها تضمنت جثة. وهذا مردود، لأن المعنى خرجت فإذا حضور زيد، فإنما تضمنت المصدر كما يقتضيه سائر ظروف الزمان، ومنه قولهم:" اليوم خمر وغدا أمر" فمعناه وجود خمر ووقوع أمر) [1].

قال: القيرواني ((إذا) في الكلام على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون ظرفاً زمانياً، وفيها معنى الشرط، ولا يعمل فيها إلا جوابها، نحو ما في هذه الآية من قوله تعالى: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا) [البقرة: ١٤] فالعامل في إذا (قَالُوا)، لأنه الجواب، ولا يجوز أن يعمل فيها (لَقُوا)، لأنها في التقدير مضافة إلى (لَقُوا) ولا يعمل المضاف إليه في المضاف. وكذا: (وَإِذَا خَلَوا إِلَى شَيَاطِينِهِم) [البقرة: ١٤].

والثاني: أن يكون ظرفاً مكانياً، نحو قولك: خرجت فإذا الناس وقوف. ويجوز أن تنصب وقوفاً على الحال، لأن (إذا) ظرف مكان، وظرف المكان يكون إخباراً عن الجثث.

والوجه الثالث: أن يكون جواباً للشرط، نحو قوله تعالى: (وَإِن تُصِبهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَت أَيدِيهِم إِذَا هُم يَقنَطُونَ) [الروم: ٣٦]) [2].

---

(١). تفسير القرطبي ١: ٢٠٠.

(٢). باختصار من النكت في القرآن الكريم للقيرواني: ١١٠.

وعند قوله تعالى: (وَإِذا تُتلى عَلَيهِم آياتُنا بَيِّناتٍ مَا كانَ حُجَّتَهُم إِلَاّ أَن قالُوا ائتُوا بِآبائِنا إِن كُنتُم صادِقِينَ) [الجاثية: ٢٥] قال أبو حيان: (وقرأ الجمهور: حجتهم بالنصب والحسن، وعمرو بن عبيد، وزيد بن علي، وعبيد بن عمير، وابن عامر، فيما روى عنه عبد الحميد، وعاصم، فيما روى هارون وحسين، عن أبي بكر عنه: حجتهم، أي ما تكون حجتهم، لأن إذا للاستقبال، وخالفت أدوات الشرط بأن جوابها إذا كان منفيا بما، لم تدخل الفاء، بخلاف أدوات الشرط، فلا بد من الفاء. تقول: إن تزرنا فما جفوتنا، أي فما تجفونا. وفي كون الجواب منفياً بما، دليل على ما اخترناه من أن جواب إذا لا يعمل فيها، لأن ما بعد ما النافية لا يعمل فيما قبلها) [1].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَإِذا قِيلَ لَهُم لَا تُفسِدُوا فِي الأَرضِ قالُوا إِنَّما نَحنُ مُصلِحُونَ) [البقرة: ١١] قال السمين الحلبي: («إذا» ظرف زمن مستقبل ويلزمها معنى الشرط غالباً، ولا تكون إلا في الأمر المحقق أو المرجح وقوعه فلذلك لم تجزم إلا في شعر لمخالفتها أدوات الشرط، فإنها للأمر المحتمل...

وقد تكون للزمن الماضي كـ«إذ»، كما قد تكون إذ للمستقبل ك «إذا»، وتكون للمفاجأة أيضاً، وهل هي حينئذ باقية على زمانيتها، أو صارت ظرف مكان أو حرفاً؟ ثلاثة أقوال، أصحها الأول استصحابا للحال.

وهل تتصرف أم لا؟ الظاهر عدم تصرفها، واستدل من زعم تصرفها بقوله تعالى في قراءة من قرأ: (إِذا وَقَعَتِ الواقِعَةُ. لَيسَ لِوَقعَتِها كاذِبَةٌ. خافِضَةٌ رافِعَةٌ. إِذا رُجَّتِ الأَرضُ رَجّاً) [الواقعة: ٤.١] بنصب (خافضة رافعة)، فجعل «إذا» الأولى مبتدأ والثانية خبرها، التقدير: وقت وقوع الواقعة وقت رج الأرض،

(١). البحر المحيط ٩: ٤٢٣.

وبقوله: (حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا) [الزمر: ٧١] (حَتَّى إِذا كُنتُم) [يونس: ٢٢]، فجعل «حتى» حرف جر و «إذا» مجرورة بها. ولا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية خلافا للأخفش) [١].

وقال: (والعامل في «إذا» جوابها عند الجمهور وهو «قالوا»، والتقدير: قالوا إنما نحن مصلحون وقت القائل لهم لا تفسدوا، وقال بعضهم: «والذي نختاره أن الجملة التي بعدها وتليها ناصبة لها، وأن ما بعدها ليس في محل خفض بالإضافة لأنها أداة شرط، فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها، فكما أنك إذا قلت: متى تقم أقم كان متى منصوبا بفعل الشرط فكذلك إذا.

قال هذا القائل: «والذي يفسد مذهب الجمهور جواز قولك: إذا قمت فعمور قائم، ووقوع إذا الفجائية جوابا لها، وما بعد الفاء وإذا الفجائية لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما. وهو اعتراض ظاهر) [٢].

وقال السمين الحلبي: (وإذا: ظرفُ زمان مستقبل يتضمَّنُ معنى الشرط غالباً، ولا يَجزم إلا في الشعر كقوله:

إذا خمدت نيرانُهم تَقدِ

ولا يقعُ إلا في المحقَّقِ. وتلزمُها الإضافةُ إلى الجملِ الفعليةِ فقط على المشهور، وتصرُّفُها قليلٌ. وتكون فُجائيةً، وهل هيَ حينئذٍ ظرفُ زمانٍ أو مكانٍ أو حرفٌ خلافٌ كقولهِ: (فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء: ٩٧]، وقولهِ: (إِذَا السَّماءُ انشَقَّت) [الانشقاق: ١] على إضمارِ الفعلِ.

---

(١) . باختصار من الدر المصون ١: ١٣٢.

(٢) . عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ١: ٨٢.

وقد تقعُ إذ موقع إذا كقولهِ: (وَلَن يَنفَعَكُمُ اليَومَ إِذ ظَلَمتُم) [الزخرف: ٣٩]، وإذا موقعَ إذ، كقولهِ: (وإذا رأَوا تجارةً أو لهواً انفضُّوا إلَيهَا) [الجمعة: ١١] والمختارُ أنَّ كلَّ واحدةٍ على بابِها)[١].

٣٨. قاعدة: ((إذا) قَد تَنُوبُ عَن جوابِ الشَّرطِ كَما يَنوبُ الفعلُ، وكما تَنُوبُ الفاءُ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي والمنتجب الهمذاني والسمين الحلبي، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَإِذا أَذَقنَا النَّاسَ رَحمَةً مِن بَعدِ ضَرَّاءَ مَسَّتهُم إِذا لَهُم مَكرٌ فِي آياتِنا) [يونس: ٢١] قال: (قال أبو إسحاق: قوله تعالى: (إِذَا لَهُم مَكرٌ) جواب الجزاء، وهذا كقوله: (وَإِن تُصِبهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَت أَيدِيهِم إِذَا هُم يَقنَطُونَ) [الروم: ٣٦] المعنى: وإن تصبهم سيئة قنطوا، (وَإِذَا أَذَقنَا النَّاسَ) مكروا، فـ (إذا) تنوب عن جواب الشرط كما ينوب الفعل، وكما تنوب الفاء، وزاد الفراء فقال: وكذلك يفعلون بـ (إذ) كقول الشاعر:

بينما هن بالأراك معاً ... إذ أتى راكب على جمله

قال: وأكثر الكلام في هذا الموضع أن تطرح (إذ) كقوله:

بينا تَبغّيه العشاء وطوفه ... سقط العشاء به على سرحان)[٢].

---

(١). الدر المصون ١: ١٣٧.

(٢). التفسير البسيط ١١: ١٥٥.

وعند قوله تعالى: (وَإِن تُصِبهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَت أَيدِيهِم إِذَا هُم يَقنَطُونَ) [الروم: ٣٦] قال: (إِذَا: جواب الشرط، وهو مما يجاب به الشرط) [١].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَإِذَا أَذَقنَا النَّاسَ رَحمَةً مِن بَعدِ ضَرَّاءَ مَسَّتهُم إِذَا لَهُم مَكرٌ فِي آيَاتِنَا) [يونس: ٢١] قال المنتجب الهمذاني: ((إذا) الأولى زمانية للشرط، والثانية جوابها وهي للمفاجأة، كقوله: (وَإِن تُصِبهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَت أَيدِيهِم إِذَا هُم يَقنَطُونَ)، وقد ذكرت فيما سلف من الكتاب أن (إذا). تنوب عن جواب الشرط كالفعل والفاء، كأنه قيل: مكروا وقنطوا) [٢].

وعند قوله سبحانه: (إِذا فَرِيقٌ مِنهُم بِرَبِّهِم يُشرِكُونَ) [الروم: ٣٣] قال السمين الحلبي: (هذه «إذا» الفجائيةُ وقعَت جوابَ الشرطِ لأنها كالفاء في أنها للتعقيبِ، ولا تقع أولَ كلامٍ، وقد تجامِعُها الفاءُ زائدةً) [٣].

---

(١) . التفسير البسيط ١٨: ٦٢.

(٢) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣: ٣٦٠.

(٣) . الدر المصون ٩: ٤٦.

٣٩. قاعدة: ((لَمَّا) ظرفٌ، وفِيه مَعنَى الشَّرطِ)

هذه القاعدة مستفادة من المنتجب الهمذاني وابن عجيبة وابن عاشور، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَجَعَلنَا مِنهُم أَئِمَّةً يَهدُونَ بِأَمرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ) [السجدة: ٢٤] قال المنتجب الهمذاني: (وقوله: (لَمَّا) قرئ: بفتح اللام وتشديد الميم، وهو ظرف وفيه معنى الشرط، وأغنى الفعل المتقدم عن الجواب، والمعنى لما صبروا جعلناهم أئمة) [١].

وعند قوله تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجمَعُوا أَن يَجعَلُوهُ فِي غَيابَتِ الجُبِّ وَأَوحَينا إِلَيهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمرِهِم هذا وَهُم لا يَشعُرُونَ) [يوسف: ١٥] قال ابن عجيبة: ((لمَّا) حرف وجود لوجود، يطلب الشرط والجواب، وجوابها هنا محذوف، أي: فعلوا به ما فعلوا. وقيل: جوابها: (أجمعوا)، وقيل: (أوحينا) على زيادة الواو فيهما) [٢].

وعند قوله عزَّ وجلَّ: (أَوَلَمَّا أَصابَتكُم مُصِيبَةٌ قَد أَصَبتُم مِثلَيها قُلتُم أَنَّى هَذَا قُل هُوَ مِن عِندِ أَنفُسِكُم) [آل عمران: ١٦٥] قال ابن عاشور: ((ولمَّا) اسم زمان مضمن معنى الشرط فيدل على وجود جوابه لوجود شرطه، وهو ملازم الإضافة إلى جملة شرطه، فالمعنى: قلتم لما أصابتكم مصيبة: أنى هذا) [٣].

وعند قوله سبحانه: (فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحنا عَلَيهِم أَبوابَ كُلِّ شَيءٍ) [الأنعام: ٤٤] قال: (و(لمَّا) حرف شرط يدل على اقتران وجود جوابه بوجود شرطه، وليس فيه معنى السببية مثل بقية أدوات الشرط.

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥: ٢٣٣.

(٢) . البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ٢: ٥٧٩.

(٣) . التحرير والتنوير ٤: ١٦١.

وقوله: (فَتَحنا عَلَيهِم أَبوابَ كُلِّ شَيءٍ) جواب (فَلَمَّا)) [1].

وعند قوله سبحانه: (قُل إِنِّي نُهِيتُ أَن أَعبُدَ الَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ اللهِ لَمَّا جاءَنِي البَيِّناتُ مِن رَبِّي) [غافر: ٦٦] قال: (ولمَّا: حرف أو ظرف على خلاف بينهم، وأيا ما كان فهي كلمة تفيد اقتران مضمون جملتين تليانها تشبهان جملتي الشرط والجزاء، ولذلك يدعونها (لما) التوقيتية، وحصول ذلك في الزمن الماضي، فقوله: (لَمَّا جاءَنِي البَيِّناتُ مِن رَبِّي) توقيت لنهيه عن عبادة غير الله بوقت مجيء البينات، أي بينات الوحي فيما مضى وهو يقتضي أن النهي لم يكن قبل وقت مجيء البينات) [2].

٤٠. قاعدة: ((كُلَّمَا) فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ)

هذه القاعدة مستفادة من القيسي وابن عاشور فعند قوله عزَّ وجلَّ: (كُلَّما أَضاءَ لَهُم مَشَوا فِيهِ) [البقرة: ٢٠] قال القيسي:: (قَوله (كلما) نصب على الظّرف بمشوا وَإِذا كَانَت كلما ظرفا فالعامل فِيهَا الفِعل الَّذِي هُوَ جَوَاب لَهَا وَهُوَ مَشوا لِأَن فِيهَا معنى الشَّرط فَهِيَ تحتَاج إِلَى جَوَاب وَلَا يعمل فِيهَا أَضَاء لِأَنَّهُ فِي صلَة مَا وَمثله كلما رزقوا الجَواب قَالُوا وَهُوَ العَامِل فِي كل وَمَا اسم نَاقص صلته الفِعل الَّذِي يَلِيهِ وَفِي كلما معنى الشَّرط) [3].

---

(١) . التحرير والتنوير ٧: ٢٢٩.

(٢) . التحرير والتنوير ٢٤: ١٩٦.

(٣) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٨٢.

وعند قوله تعالى: (كُلَّما أَوقَدُوا نَاراً لِلحَربِ أَطفَأَهَا اللهُ) [المائدة: ٦٤] قال (وَ(كلما) ظرف وَالعَامِل فِيهِ أوقدوا، وَفِيه معنى الشَّرط فَلَا بُد لَهُ من جَوَاب وَجَوَابه أطفأها) [١].

وعند قوله سبحانه: (كُلَّما رُزِقُوا مِنها مِن ثَمَرَةٍ رِزقاً قالُوا هذَا الَّذِي رُزِقنا مِن قَبلُ) [البقرة: ٢٥] قال ابن عاشور: (و(كلما) ظرف زمان لأن كلا أضيفت إلى ما الظرفية المصدرية فصارت لاستغراق الأزمان المقيدة بصلة ما المصدرية وقد أشربت معنى الشرط لذلك فإن الشرط ليس إلا تعليقا على الأزمان المقيدة بمدلول فعل الشرط.

ولذلك خرجت كثير من كلمات العموم إلى معنى الشرط عند اقترانها بما الظرفية نحو كيفما وحيثما وأنما وأينما ومتى وما مهما.

والناصب لـ(كلما) الجواب؛ لأنَّ الشرطيةَ طارئةٌ عليها طرياناً غير مطرد بخلاف مهما وأخواتها) [٢].

وعند قوله سبحانه: (كُلَّما جاءَهُم رَسُولٌ بِما لَا تَهوى أَنفُسُهُم فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقتُلُونَ) [المائدة: ٧٠] قال: (انتصب كلما على الظرفية، لأنه دال على استغراق أزمنة مجيء الرسل إليهم فيدل على استغراق الرسل تبعا لاستغراق أزمنة مجيئهم، إذ استغراق أزمنة وجود شيء يستلزم استغراق أفراد ذلك الشيء، فما ظرفية مصدرية دالة على الزمان.

---

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٢٣٢.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ٣٥٦.

وانتصب (كل) على النيابة عن الزمان لإضافته إلى اسم الزمان المبهم، وهو (ما) الظرفية المصدرية. والتقدير: في كل أوقات مجيء الرسل إليهم كذبوا ويقتلون. وانتصب كلما بالفعلين وهو كذبوا ويقتلون على التنازع.

وتقديم كلما على العامل استعمال شائع لا يكاد يتخلف، لأنهم يريدون بتقديمه الاهتمام به، ليظهر أنه هو محل الغرض المسوقة له جملته، فإن استمرار صنيعهم ذلك مع جميع الرسل في جميع الأوقات دليل على أن التكذيب والقتل صارا سجيتين لهم لا تتخلفان، إذ لم ينظروا إلى حال رسول دون آخر ولا إلى زمان دون آخر، وذلك أظهر في فظاعة حالهم، وهي المقصود هنا.

وبهذا التقديم يشرب ظرف كلما معنى الشرطية فيصير العامل فيه بمنزلة الجواب له، كما تصير أسماء الشرط متقدمة على أفعالها وأجوبتها في نحو (أَينَما تَكُونُوا يُدرِككُمُ المَوتُ) [النساء: ٧٨]. إلا أن كلما لم يسمع الجزم بعدها ولذلك لم تعد في أسماء الشرط لأن (كل) بعيد عن معنى الشرطية. والحذق أن إطلاق الشرط عليها في كلام بعض النحاة تسامح. وقد أطلقه صاحب «الكشاف» في هذه الآية، لأنه لم يجد لها سببا لفظيا يوجب تقديمها بخلاف ما في قوله تعالى: أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم في سورة البقرة: [٨٧]، وفي قوله: (أَوَكُلَّما عاهَدُوا عَهداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنهُم) [البقرة: ١٠٠] في تلك السورة، فإن التقديم فيهما تبع لوقوعهما متصلتين بهمزة الاستفهام كما ذكرناه هنالك، وإن كان قد سكت عليهما في «الكشاف» لظهور أمرهما في تينك الآيتين) [1].

(١) . التحرير والتنوير ٦: ٢٧٢.

٤١. قاعدة: ((حَيثُ) تَكونُ شرطيَّةً إذا زِيدَت بَعدَها (ما))

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي والإسكافي وابن عاشور، فعند قوله عزَّ وجلَّ: (وَحَيثُما كُنتُم فَوَلُّوا وُجُوهَكُم شَطرَهُ) [البقرة: ١٤٤] قال السمين الحلبي: (في حيثما هنا وجهان، أظهرهما: أنها شرطية، وشرط كونها كذلك زيادة ما بعدها خلافا للفراء، ب كنتم، في محل جزم بها، وفولوا جوابها وتكون هي منصوبة على الظرف بكنتم، فتكون هي عاملة فيه الجزم، وهو عامل فيها النصب نحو: (أَيّاً مَا تَدعُو فَلَهُ الأَسمَاءُ الحُسنَى) [الإسراء: ١١٠].

واعلم أن حيث من الأسماء اللازمة للإضافة فالجملة التي بعدها كان القياس يقتضي أن تكون في محل خفض بها، ولكن منع من ذلك مانع وهو كونها صارت من عوامل الأفعال. قال الشيخ: وحيث هي ظرف مكان مضافة إلى الجملة فهي مقتضية للخفض بعدها، وما اقتضى الخفض لا يقتضي الجزم، لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، والإضافة موضحة لما أضيف، كما أن الصلة موضحة فينافي اسم الشرط؛ لأن اسم الشرط مبهم، فإذا وصلت ب «ما» زال منها معنى الإضافة وضمنت معنى الشرط وجوزي بها، وصارت من عوامل الأفعال.

والثاني: أنها ظرف غير مضمن معنى الشرط، والناصب له قوله:» فولوا «قاله أبو البقاء، وليس بشيء، لأنه متى زيدت عليها ما وجب تضمنها معنى الشرط) [١].

---

(١). الدر المصون ٢: ١٦٢.

قال الإسكافي: (ولفظة (خرجت) لفظة الماضي، وهي في موضع المستقبل لأن المعنى الشرط والجزاء، و(حيث) وحدها وإن تضمنت معنى الشرط فإنه لا يجوز بعدها الفعل المستقبل، بل تقول: من حيث تخرج، فترفع الفعل، وإن أردت: من أي موضع تخرج، ف" أي موضع" يجزم الفعل، و"حيث" لا تجزمه إلا إذا قارنتها "ما"، فتقول: حيثما تنزل أنزل، فإن قلت: حيث تنزل أنزل، بطل الجزم ووجب الرفع.

فقوله تعالى: (وَحَيثُما كُنتُم)، و(كنتم) في هذا المكان في موضع الفعل مجزوم، كأنه قال: وحيث ما تكونوا فولوا وجوهكم شطره، وليس كذلك (ومن حيث خرجت) إلا أنه لا يخرج عن تضمن معنى الشرط، يبين ذلك دخول الفاء في الجواب، ولولا هذا المعنى ما احتيج إليها، فلهذا قلنا: إن الماضي بعدها بمنزلة المستقبل، كما يكون في قولك: إن خرجت خرجت، إلا أن الماضي لا يجزم كما لا يجزم الفعل في صلة الذي وإن دخله معنى الشرط.

إذ قلت: الذي يزورني فله درهم، فأوجبت الدرهم بالزيادة، وحيث في هذا الموضع على غير ما هي عليه في قولك: قعدت اليوم حيث قعدت أمس، لأن تلك شائعة كشياع الأسماء التي تقع بمعنى الشرط ويجازي بها) [1].

وقال ابن عاشور: (وقوله: (وَحَيثُما كُنتُم فَوَلُّوا وُجُوهَكُم شَطرَهُ) تنصيص على تعميم حكم استقبال الكعبة لجميع المسلمين بعموم ضميري كنتم ووجوهكم لوقوعهما في سياق عموم الشرط بحيثما وحينما لتعميم أقطار الأرض

(1) . درة التنزيل وغرة التأويل للإسكافي ١: ٣٠٧.

لئلا يظن أن قوله: (فَوَلِّ وَجهَكَ شَطرَ المَسجِدِ الحَرَامِ) خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم)[1].

(1) . التحرير والتنوير ٢: ٣٠.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى الشرط في اللغة وأن الشرطَ أَصلٌ يَدُلُّ عَلَى عَلَمٍ وَعَلَامَةٍ، وَمَا قَارَبَ ذَلِكَ مِن عَلَمٍ. ومِن ذَلِكَ، الشَّرَطُ: العَلَامَةُ. وَأَشرَاطُ السَّاعَةِ: عَلَامَاتُهَا. وَمِن ذَلِكَ الحَدِيثُ حِينَ ذَكَرَ أَشرَاطَ السَّاعَةِ، وَهِيَ عَلَامَاتُهَا. وَسُمِّيَ الشُّرَطَ لِأَنَّهُم جَعَلُوا لِأَنفُسِهِم عَلَامَةً يُعرَفُونَ بِهَا. وَيَقُولُونَ: أَشرَطَ فُلَانٌ نَفسَهُ لِلهَلَكَةِ، إِذَا جَعَلَهَا عَلَماً لِلهَلَاكِ. وَيُقَالُ: أَشرَطَ مِن إِبِلِهِ وَغَنَمِهِ، إِذَا أَعَدَّ مِنهَا شَيئاً لِلبَيعِ. وَمِنَ ذلك شَرطُ الحَاجِمِ، وَهُوَ مَعلُومٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَامَةٌ وَأَثَرٌ. وَيُقَالُ: إِنَّ أَشرَاطَ السَّاعَةِ أَوَائِلُهَا.

٢. وبينت معنى الشرط في الاصطلاح وأنه تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وقيل: هو ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا يكون مؤثراً في وجوده، وقيل: الشرط: ما يتوقف ثبوت الحكم عليه.

أو هو كل حكم متعلق بأمر يقع لوقوعه، وذلك الأمر كالعلامة له.

٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالشرط عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: قواعد في معاني الشرط

المبحث الثاني: قواعد عامة في الشرط

المبحث الثالث: قواعد عن الشرط والفاء

المبحث الرابع: قواعد في الشرط والظرف

وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى واحد وأربعين قاعدة.

وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانَكَ لا علمَ لنا إلَّا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع الشرط عند اللغويين عامةً، والشرط عند أحد اللغويين.

٢. دراسة عن الشرط عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.

٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

. جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ – ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.

. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).

. التَّفْسِيرُ البَسِيْط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ . ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي . بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٢هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد

دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

. إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين (المتوفى: نحو ٥٥٠هـ)، المحقق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر — بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨م.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
٢	الفصل الأول: الشرط في اللغة العربية	٨
٣	المبحث الأول: معنى الشرط في اللغة	٨
٤	المبحث الثاني: معنى الشرط في الاصطلاح	١١
٥	الفصل الثاني: قواعد الشرط عند المفسرين	١٣
٦	المبحث الأول: قواعد في معاني الشرط	١٣
٧	١. قاعدة: (قد يكونُ لفظُ الأمرِ مَعنَاه الشَّرطُ والمجازاةُ)	١٣
٨	٢. قاعدة: (قَد يَكُونُ لَفظُ الخبرِ مَعنَاه الشَّرطُ)	١٨
٩	٣. قاعدة: (قَد يَكُونُ لَفظُ الشَّرط مَعنَاه الخبرُ)	١٨
١٠	٤. قاعدة: ((إِذَن) فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ والمُجَازَاةِ)	٢٠
١١	٥. قاعدة: (أيُّهُم فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ والمُجَازَاةِ)	٢٣
١٢	٦. قاعدة: (قَد يَأتِي الشَّرطُ لِلتَّوكيدِ)	٢٥
١٣	٧. قاعدة: ((أمَّا) فيها مَعنَى الشَّرطِ أي مَهمَا يَكُن مِن شَيءٍ فالأمرُ كذا)	٢٦
١٤	٨. قاعدة: ((إِمَّا) فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ والجزاء، وهي مُرَكَّبةٌ مِن «إن» الشَّرطيَّةِ و«ما» مُؤَكِّدةٌ لِمَعنَى الشَّرطِ)	٣٤
١٥	٩. قاعدة: ((أي) لَهَا ثلاثةُ مواضع، أحدُها: الاستفهامُ، والآخرُ: الجزاءُ، والثَّالثُ: الخبرُ، فإذا كان	٤٢

	استفهاماً أو جزاءً لم تَحتَج إلى صِلَةٍ، وعمل فيها ما بعدَها، ولم يَجُز أن يحمل فيها ما قبلها إلا ما يَجُرُّ، وإذا كانت خبراً احتاجت إلى صلةٍ، ويعمل فيها ما قبلها وما بعدها سِوَى صلتِها)	
١٦	١٠. قاعدة: (لِكَيفَ معنيانِ: أحدُهما: الاستفهامُ المحضُ، وهو سؤالٌ عن الهيئة، والثَّاني: الشَّرطُ)	٤٦
١٧	المبحث الثاني: قواعد عامة في الشرط	٤٩
١٨	١١. قاعدة: (الشَّرطُ لَهُ صَدرُ الكَلامِ)	٤٩
١٩	١٢. قاعدة: (النَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ الشَّرطِ تَعُمُّ)	٥٠
٢٠	١٣. قاعدة: (اسمُ الشَّرطِ مَتَى كانَ غيرَ ظرفٍ وَجَبَ عَودُ ضميرٍ مِنَ الجوابِ عليه)	٥٤
٢١	١٤. قاعدة: ((إن) هي أمُّ حُروفِ الشَّرطِ)	٥٦
٢٢	١٥. قاعدة: ((إن) و(إذَا) الشَّرطيَّتان مِن عواملِ الفعلِ لما فيهما مِن مَعنى الشَّرطِ)	٦٢
٢٣	١٦. قاعدة: (الشَّرطُ لَا يَعملُ فِيهِ مَا قَبلَه)	٦٥
٢٤	١٧. قاعدة: (إنَّمَا جُزِمَت حُرُوفُ الشَّرطِ والجزاءِ، لأنَّها تَقتَضِي جُملَتَينِ)	٦٦
٢٥	١٨. قاعدة: (إذا اجتمعَ شرطٌ وقَسَمٌ، وسبَقَ القسمُ فالجوابُ لَهُ إذ لم يَتقدَّمهما ذو خبرٍ)	٦٩
٢٦	١٩. قاعدة: (إذا وقع بعدَ جزاءِ الشرط فعلٌ بعد فاءٍ أو واوٍ جازَ فيه الأوجُهُ الثلاثةُ الرفعُ والنصبُ والجزمُ، وإن توسَّطَ بين الشرطِ والجزاءِ جاز جزمُه	٧١

	ونصبُه وامتنع رفعُه)	
٢٧	٢٠. قاعدة: (قَد يُحذَفُ جَوَابُ الشَّرطِ لوجود ما يدلُّ عَلَيه)	٧٢
٢٨	٢١. قاعدة: ((حَتَّى) إذا وَقَعَت بَعدَها (إذا) يُحتَمَلُ أن تكونَ بِمَعنى الفاءِ، ويُحتَمَلُ أن تكونَ بِمَعنى إلى أن)	٧٣
٢٩	٢٢. قاعدة: ((مَهمَا) اسمٌ مضمنٌ مَعنَى الشَّرطِ)	٧٧
٣٠	٢٣. قاعدة (المجازاةُ إنَّما تَنعقدُ بينَ جُملتينِ أولاهما: فعليَّة لِتلائمَ الشَّرط، وثانيهما: قَد تكونُ اسميَّة وقد تكونُ فعليَّة)	٨١
٣١	٢٤. قاعدة: ((أيَّما) (أي) اسمٌ موصولٌ مبهمٌ مثلُ (ما). وزِيدَت بعدها (ما) للتَّأكِيدِ فيُشبِه أسماءَ الشَّرطِ، ويُجعلُ له جواب كجوابِ الشَّرطِ)	٨٣
٣٢	٢٥. قاعدة: ((لَو) لا يَليهَا إلَّا الفِعل ظَاهراً أو مُضمَراً لأنَّها بِمنزلةِ حروفِ الشَّرطِ)	٨٥
٣٣	٢٦. قاعدة: (إذا كانَ فعلُ الشَّرطِ ماضياً والجوابُ مضارعاً يَجوزُ الجَزمُ والرَّفعُ)	٩٤
٣٤	٢٧. قاعدة: ((لَو مَا) تَكُونُ حرفَ تحضيضٍ، وتكون حرفَ امتناعٍ لوجودٍ)	٩٨
٣٥	٢٨. قاعدة: (حُرُوفُ الشَّرطِ تردُّ المَاضِي إلى المُستقبلِ لأنَّها تُشبِهُ حُرُوفَ الشَّرط)	٩٩
٣٦	المبحث الثالث: قواعد عن الشرط والفاء	١١١

٣٧	٢٩. قاعدة: (تَدخُلُ (الفاءُ) فِي جَوَابِ الشَّرطِ تَوَصُّلاً إلى المُجَازاةِ بالجملةِ المُرَكَّبَةِ مِن المبتدأِ والخبرِ)	١١١
٣٨	٣٠. قاعدة: (قد تدلُّ الفاءُ على الشَّرطِ)	١١٣
٣٩	٣١. قاعدة: (المَعَارِفُ المَوصولَةُ والنَّكِرَاتُ المَوصُوفَةُ إذَا تَضَمَّنت صِلاتُهَا وصفاتُهَا مَعنَى الشَّرطِ أُدخِلت الفاءُ فِي أخبارِها)	١١٥
٤٠	٣٢. قاعدة: (تكونُ الفاءُ واجبةً في جوابِ الشَّرطِ إذَا كانَ ما بعدها لا يَصِحُّ أن يكونَ شرطاً بنفسِه)	١٢٣
٤١	٣٣. قاعدة: (أدواتُ الشَّرطِ مَتَى أُجِيبت بـ «إن» النافيةِ أو بـ«ما» النافيةِ أو بـ«لا» النافيةِ وَجَبَ الإتيانُ بالفاءِ، إلا (إذا))	١٢٥
٤٢	المبحث الرابع: قواعد في الشرط والظرف	١٢٦
٤٣	٣٤. قاعدة: (أيَّان: ظَرفُ زَمَانٍ، وقَد تأتي شَرطاً أو استفهاماً)	١٢٦
٤٤	٣٥. قاعدة: ((أَينَمَا) أَين ظرفُ مَكَانٍ فِيهِ مَعنَى الِاستِفهَامِ وَالشَّرطِ وَدخلت مَا لِيتَمَكَّنَ الشَّرطُ وَيَحسُن)	١٢٧
٤٥	٣٦. قاعدة: ((أَنَّى) اسمٌ وَيُستَعمَلُ شَرطاً ظَرفَ مَكَانٍ، وَيَأتِي ظَرفَ زَمَانٍ بِمَعنَى: مَتَى وَاستِفهَاماً بِمَعنَى: كَيفَ، وَهِيَ مَبنِيَّةٌ لِتَضَمُّنِ مَعنَى حَرفِ الشَّرطِ، وَحَرفِ الِاستِفهَامِ)	١٣٢
٤٦	٣٧. قاعدة: ((إذَا) فيها مَعنَى الشَّرطِ فلذلك	١٣٥

	تَحتاجُ إلى جَوَابٍ، ولا يليها إلا الفعل مُظهَراً أو مُضمَراً)	
٤٧	٣٨. قاعدة: ((إذا) قَد تَنُوبُ عَن جوابِ الشَّرطِ كَما يَنوبُ الفعلُ، وكما تَنُوبُ الفاءُ)	١٤٤
٤٨	٣٩. قاعدة: ((لَمَّا) ظرفٌ، وفِيه مَعنَى الشَّرطِ)	١٤٦
٤٩	٤٠. قاعدة: ((كُلَّمَا) فِيهَا مَعنَى الشَّرطِ)	١٤٧
٥٠	٤١. قاعدة: ((حَيثُ) تَكونُ شرطيَّةً إذا زِيدَت بَعدَها (ما))	١٥٠
٥١	**الخاتمة:**	١٥٣
٥٢	المصادر والمراجع	١٥٥